

الى كمال الفهم على التقديرين وهو منى بالحديث كما في الجواهر وعلى الامام الفضل بان لا يوصل الى
 الحق بالمسلمين بان ما صلوا من الجمعة فهو فاسد وفي القنية انهما قدم جازية الرساق الذي لا يجب الجمعة
 فيه بالاتفاق وفيما ذكرنا اشارة الى ان لا تجوز في الصلوة التي ليس فيها قاف ومغنى وخطيب كما في المضمرات
 والظان ان يريد به الكراهة كراهة النقل بالجماعة الا يرى ان في الجواهر لو صلوة القرى لهم اذا ما ظهر وهذا
 اذا لم يتصل بحكم فان الديناري اذا نفي مسجدة الرساق بامر الامام فهو بالجمعة اتفاقا عما قاله الشيخ
 ونظر لادبها اي لوجب اداء الجمعة في موضع واحد واكثر على الخلاف وفي الترتيب لا يجب في الموضعين
 المصري البلد المحمدي المحمود فان مصر المحمد كما في المصنفات او فناءه بالكسر معناه البيت وقيل ما انتد
 من جانبته كما في المغرب قيل لا يجوز خارج المصنف اشارة الى ما عليه كثير الفقهاء من معنى المصلح الشرعي كما في الزاهد
 وقال وما لا يسمع من موضع اكثر مساجد المدينة لصلوة الخمس اهله اي هل ذلك الموضع مما يجب عليه الجمعة
 مصر واحترق من اصحاب الاعذار مثل النساء والصبيان والمسافرين الا انهم قالوا ان هذا الحديث غير صحيح عند
 المحققين والحديث الصحيح الموعول عليه انه كل مدينة ينقل فيها الاحكام ويقام المحمد وكما في الجواهر وظاهر
 المذهب انه ما فيه جماعات الناس وجامع واسواق ومغنى وسلطان او قاض يقيم الحد ويؤنف الاحكام
 وقريب منه ما في المضمرات وفيه ان الاصح قيل انه ما يجتمع فيه اهل الدين والدنيا او يعيش فيه كل صانع
 سنة بلا تحول الى اخرى او يكون سكانه عشرة آلاف او ليس بمصر عند التعداد كبحار او لا يظهر فيه نقصان
 بموت وزيادة ولا يولد او يموتهم دفع عدو بلا استعانة او يصير الامام ولد صغير او اهله كما في الترتيبات او يولد
 انسان ويموت كل يوم او لا يعدل اهله الا بمشقة او يكون في الف رجل او عشرة آلاف مقاتل على الخلاف كما في
 المضمرات ثم اشارة الى ما هو المختار عند المحيطة والخلاصة وغيرها من تعقيب الدماء ثم اشارة الى ما اتصل من
 المواضع برأي المصنف من مذهب المصالح جمع مصلحة بفتح الميم فيها اي ما يحتاج اليه المصنف من كل خير وجمع العسائر
 والخروج للرعي وصلاح الجارة فتاوه علوة بفتح الهمزة او سيل او سيلان او فرسخ او فرسخان او انتهى حد
 الصوت في المروا لاهم الاول والسلطان الخليفة اي الذي ليس فوقه والعاذ لا كان او جاز او قيل
 بشرط العدالة كما في قفم والاطلاق شعرة ان الاسلام ليس بشرط وهذا اذا امكن استيذانه والافا لسلطان
 ليس بشرط فلو اجتمعوا على جعل وصلاحا كما في الجلابي وغيره ما يدكر ويؤنف في الاصل الوالي مشتق من
 السلطنة اي يتمكن من الامر وقيل من السليط اي الدهن الذي يستضاه به وقيل هو كقتران وقيل جمع
 اي فصيح اللسان وقيل هو الحجة ثم يسمونه لانهم يسمونهم على الله تعالى ونونه زائدة على كل حال كما في الاثار والرواية
 لاحسن ثم نافية لان اقامة الجمعة حق الخليفة الا انه لم يقدح على ذلك في كل الامصار فيقيم غير نيابة والسائق في

هذه النيات في كل بلدة الأمير الذي ولي على تلك البلدة ثم الشرح أي الذي يسم بالغاوي ودار وغيره ثم
 قاطع القضاء ثم الذي ولاه ذلك القاض وقال الخواشي هذا في عرفهم وما في عرفنا فاقض لا يولي كافي
 المحيط والأضافة تشير إلى أن كل مصرفيه والبن جعة كان جاز فيه إقامة الجمعة والعيد كافي الخزانة وفي وقت الظفر
 فلخرج في خلال الصلوة تفسد وضعا عند الشيخين وأصلها عند محمد فلو خرج بعد القعدة تفسد عند الجعنة
 خلافا لها وفيه إشارة إلى أن الواجب هو الظفر إلا ما سوي باستطاع من ذمت بالجمعة وفي رواية الجمعة إلا أن لم
 استطاعها بالظفر وفي رواية أحد منهما أو الجمعة أكد وفي رواية ما نقل عليه فعلة كافي القصص وعن أصحابنا أن الأ
 كلاما كافي الظهيرة والخطبة فعلة بمجموع المفعول من الخطب بالفتح وهو في الأصل كلام بين اثنين كافي الظهيرة
 والاطلاق دال على أنه لو خطب وحده جاز كما روى عنه وعلى أن السماع غير شرط كما روى عن أبي يوسف وعن
 محمد لم يجز إلا بجمعة الرجال كافي الخزانة لكن في الترتيب أن شهود الغير والسماع شرط عندهما في جميع الخيارات
 فمصلحة وتكرير وغيرهما من الأدلة إلا أن المكتبة بالعدله وسمى محط السنة كافي الاختيار والشيخ عليه السلام إنما
 سمي بالخطبة عادة من التمجيد والصلوة والدعاء والتباعد القصد حتى لو جاز عا طسا لم يجز وعنده انه يجوز كما
 في الترتيب في الوقت أي في وقت الظفر فلو خطب قبل الزوال وحط بعده لم يجز وبما استدلل بعض شايخنا أن
 الخطبة تقوم مقام الركعتين إلا أن الصحيح خلافه لأنه لا يشترط فيه الطهارة والاستقبال ونحوها والجمعة أي في
 ركعة تأمته في وقت الشروع عندها وفي جميع الصلوة عندها كافي المحيط أي تلك الرجال ولو معد وبن
 كالعبيد وفيه إشعار بأن نصاب الجماعة لا يتم بالنساء والصبيان ولا تنقل بهم ولا برجلين وعن أبي يوسف
 أنه يتم بأثنين كافي المحيط لكن في النظم أنه ثلثة عنده وأثنان عندهما سوى الإمام وفيه إشعار بأن الإمام شرط
 شرط الأدلة كالجماعة كما صح في الكافي فإن شرع القوم ثم نفروا أي خرجوا من المسجد من غير هو المخرج
 بعد مجوده ولو لا أنها أي الجمعة عنده ثلثة إذا الركعة في حكم الصلوة فصحة التبرع على الجماعة وإن نفروا
 قبله أي المجرد بلا بالظفر ولو بعد الشروع لأن ما دون الركعة غير معتبر وهذا عنده وعنده نفروا ما عندها
 فاتها لكن في الترتيب لو افتتح وهم حضور فكل قبل قراءة آية عنده وقرا ثلث عنده أبي يوسف وقام الركوع
 عند مجده صح الجمعة ولو لم يكن بعدك لم يصح والأذن العام بالصلوة بأن يفتح باب الجامع أو بالسلطان بلاني
 لأحد من الداخل فيه حتى لو اجتمع جماعة في الجامع أو السلطان وحشتم في داره وأقفل الباب لا يجوز للصلوة
 لأن صحة صلوة السلطان وغيره مشروطة بالأذن العام كافي المحيط وكره يوم الجمعة كراهة تحريم في المصنف في الترتيب
 أن هذا اليوم في حقهم كساب الأيام كافي المحيط ظهر المعذور أي الذي لا يجب عليه السجدة كالريض والمسافر والعبد
 وغيره أي الذي عليه السجدة جماعة وعن محمد أنها حسنة من المريض كافي الكافي والاطلاق يشير إلى أن المعذور

الظهر بقوله اذان واقامة لكن في القدر ان يصير غير كاف في المحيط والى ذكره الجماعة اذا تركت الجمعة
لكن في الضمات انهم يصلون وحدها استحبابا وكذا وجان عند الشيخين ولم يجر عند محمد على اختلاف الاصلين
ظهر غير المعذور قبل اداء الجمعة فلا يكره ظهر المعذور قبلها الا انه يستحب للتأخير لما في دفع الامام من الجمعة
كافي المحيط وقيل ان يعلم انها لا تترك وقيل التجمل والتأخير سواء ولا الشبهة كافي الترتيب وسعيه
اي سعي من خط الظلم من بينه الى الصلوة والامام فيها اي الجمعة يبطله اي يبطل وصفه وضبطه الظاهر الاصل
وفي الكلام اشارة الى انه لا يبطل اذا غاب بلا سرعة والظان يبطل واليه يشير في شرح التاويلات والى ان يبطل
الظاهر في السجود وقت الخطبة ولم يتابع الامام في الجمعة لا يبطل ظهره وعن الامام الحلواني انه لا يبطل اذا كان
بينه وبينه وسعاهما يتجاوز العتبة كافي النهاية وقيل ما لم يخطو خطوتين وقيل ان يبطل اذا مشى كافي الترتيب والى
لخرج وهو لا يرد الجمعة لا يبطل بالاجماع كما لو فرغ الامام حين خرج من بيته كافي المحيط كونه في الترتيب لو سعى
في داه فرغ الامام قبل خروجه منها لا يبطل بالاتفاق وان لم يلبسها بان فرغ الامام قبل وصول الساعي اليه
بلا احرام حتى سلم الامام وقالا سعيه في صورتين لا يبطل كافي المحيط وانما يبطل بدونه انما هما عن اسد
وان اتها بعد كفاي مدرك الجمعة في التشهد الاول او سجود السهو يتبها اي الجمعة وهذا عند الشيخين
وما عند محمد فلا يتبها الا اذا ادرك ركعة كاملة كافي المحيط او اكثر الركعة الثانية بان ادرك في الركعة فان الله
لها بان ادرك بعد ما وقع الركعة يصليها اربعاً وفيه شعار بان جعلت من وجهه وظهر من وجهه كما
في النهاية لكن في المتوسط ان الجمعة والاذنية القراءة وعليه التقية الاولى كافي الامام عماري الطحاوي
بخلاف ما روي للمعالي لكن قال ابو حنيفة قلت لمحمد يتاوى الظهر بخبر الجمعة قال ما تضع وقد جاءت
به الآثار وقوي في جوده السهو مشير الى ان الجمعة كسائر الصلوة في وجوب اداء السجدة وقدر خلاف المشايخ و
الى ان ادركها بعد السجدة قبل التشهد او في حال التشهد او بعد التشهد قبل السلام يتم الجمعة عند ما خلا
لمحمد كافي عيد المحيط والظهير وفيه ان المحاكم ارسلت في السنة وقال اذا ادرك المسافر امام الجمعة في التشهد
صلى اربعاً بالتكبير الذي دخل معه واذا اذن الاولى والى اذان بعد الزوال سواء كان على السار او عند
الخطبة وقال الحسن المعتز على السار في النوازل ما عند الخطبة الصحيح الاول كما ذكر الحلواني والشيخ
كافي المحيط وذكر ابو اليسر الصحيح ان كلا الاذنين مقرر كافي الترتيب وفيه استبعاد تجزئتين لا اذان قبل
الزوال من يوم الجمعة وذلك للتنبيه على اهل الاسلام واظهار كلمة الاحكام كافي الضمات تركوا كراهية البيع
جالسين او قايدين واقفين وكذلك ما يشغل عن حضور الصلوة من اعمال الدنيا الى الفراغ منها وانما يخص
البيع لانه اكثر ما يشغل الانسان وفيه شعار بان ما لم يجب عليه الجمعة من نحو النساء مستثناء من الحكم وسواء

أي نحو استبصار يعادون العدو وفيه إشارة إلى وجوب العمل بوصف الأجر عما قالوا بعضهم كما أشاء لا يكلم الناس
 وذكر في شرح التناويلات أن هذا محتمل إلا أن الفقهاء اجعلوا على منعه إلى الحقبة على السكينة وإلى أنه لا يركب في الصلاة
 فإن الشيء مستحب في الصلاة في الإجماع كما في المنة وإذا خرج الإمام من مكانه للخطبة حرمت الصلاة أي الشروع في الفعل
 بقراءة الأذان فلو شاع فيه قبل الخطبة أتم وفيه إشعار بأنه يصح السنة وقت الخطبة كما قال السيد أبو نجاش
 وقيل يصح أن كان بقيد ولا ينظر إلى المانع من الصلاة كما في المضمرات لكن في الخلاصة ويكره الصلاة في هذا
 الوقت بالاجتماع وإنما أقر الإمام على الخطيب إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يكون إمام غير الخطيب لأن الصلاة والخطبة
 كشيء واحد مع كفاي الكافي والكلام أي كلام الدنيا مباحا والآخر كالقرآن والتسبيح والصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم وهذا إذا سمع الخطبة والأفعية اختلاف والسكوت أفضل كما في المضمرات يريد به الأصعد المنزه وهذا
 وأما عندنا فلا بأس بالكلام قبل الخطبة وإطلاقة مبشرة إلى أن لا يجب والعاطس ومن إلى يوسف يجب
 التلاوة من لفقه وقيل لا بأس به إذا بعد وقيل أن الزيادة السكوت في زمانه صلى الله عليه وسلم وأما في زماننا فغير
 لازم كافي المحيط وكما منع الكلام منع الأكل والشرب والبس والافتات والمخاطبة وغيرهما ممنوع في الصلاة
 كما في الجلابي وإنما خص الكلام لأنه أكثر ابتداء والكلام ليس يستند إليه كما من الذكر اهتدوا بالانصات لأنه مفيد
 لا يخفى حتى يتم الخطبة فيه إشارة إلى أنها جرمات عند الجلسة الخفيفة وقدرة الخلاف ولا يجوز أن بعد الخطبة
 وهذا عندنا ولما عنده فغير مانع كما في المضمرات لكن في الخلاصة يكره الصلاة في هذا الوقت بالاجتماع وكان
 قوله قبل الخطبة وقوله بعد ما بعد ما تعظيما لذكر الله تعالى وسبيله وتحية الذكر المولى والدعاء له بالنسبة إلى ولده
 جلس الإمام على المنبر يكسر الهم ما يرفع ما يشمل على الدرجات من المنبر الرفع ويسمى أن يضع يساره القبلية إذا
 إذا تأتينا إلا أن أصحابنا نقلوا الأذان فانه في زمانه صلى الله عليه وسلم ويزان الشيخون وصلى الله عليهم
 لأنهم يستكبرون للجمعة ويبدأون في دين عثمان رضي الله عنه فذكره الناس كافي الجلابي ولما اليوم فقالوا بالآثار
 للأعلام وبأقبل السنة والجمعة لأجاء الأحكام كما في المضمرات وقيل بالسنة أحدها الجمع كافي الكفاية وقال
 الحسن ما يكون عند خروج الإمام وقبله محادثة وحدة الفعل إشارة إلى أن الموقوف أن كان أكثر من واحد
 إذا قرأوا أحدا بعد واحد ولا يجتمعوا كافي الجلابي ولا تقرأ في الصلاة ما في الصلاة وغيرهم لأنهم يوقنون ذلك
 عليه كلام شافعي يدين يدين أي بين المحمدين السامعين ليمين المنبر والإمام ويسارهم قربا منه وسطيها
 بالسكون فيشمل ما إذا أذن في ذرية قايمة أو عادة أو منجزة حادثة من خطين خارجين من عاتق الجنب
 والباس يسمونه بحسب المفهوم ما إذا كان ظهر الموقوف إلى وجهه ما يضاف إلى اليدين فإن قربة الأذان كذلك
 على أن وجهه يكون إليه لكن يشك في ذلك إذا كان ظهر الموقوف إلى وجهه ما يضاف إلى اليدين فإن قربة الأذان كذلك

سنة عند الخطبة لوجههم سواء كانوا في امامة او ميمنة او يسار على ما قال الحلواني لكن الرسم الان انهم
يستقبلون القبلة ولا يورون بتركها بل يحقهم من المخرج بتسوية الصفوف بعد الخطبة على ما قال الشيخ
وهذا احسن من الاول كما في المحيط واطلاقه يشير الى يجوز ان يجلس ح محتببا او متريعا او غير ما ييسر له
لانه ليس بصلوة حقيقة كما في المصريات فيجوز ان يقعد في المسجد كيف يشاء كما في الزاهد في سبعة عشر اذا
وضى كما في المحيط او واجب كما في الصلوة المسعدية اوسنة وفيه اشعار بان الدم عند الخطبة مكره الا اذا
غاب عليه كما في الزاهد ويحطب مستقلا بالسيف في كل بلد فتح عنق ككة وغير متقلد في غير كالمدينة
كما في المصريات خطبتين خفيفتين بقدر سولة من طلال الفصل وزيادة التطويل بل مكرهة مستقبلا
النوم فيها بوجهه ويحجر بالخطبة الثانية لا كالاولى فيبدأ بالتعوذ ثم يقرأ الحمد لله ثم ياتي بالشهادتين
ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعظ الناس ثم يقرأ فاتحة الكتاب ثم يقرأ آيات سورة العصر ولا يستوي أصحاب لناد
او نادوا يا مالكة فان لم يقرأ الحمد في الجلال بينهما جلست خفيفة مقدار ما يسر موضع جالوس المنبر عند
الطحاوي او مقدار قراءة ثلث آيات في الطلوع كما في الحاشية وتأكيدها في الاصح كما في الميمنة لانها سنة ثم شرع
في الخطبة الثانية فياتي بالحمد ثم الشهادتين ثم الصلوة ثم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وكل ما في الخطبتين
سنة كما في الجلال لكنها صارت في سنة كالمكره في موضع ما ثم من نحو الحمد لله كما في المبسوط ثم يمشي الشاهد
على الخطباء الراشدين كما في الزاهد ثم على سائر الصحابة اجمعين ثم يدعو لسلطان الانبان بالعدل والاحسان
مختبئا في صدره عاقلوا انكره فخران كما في الترغيب وغير قايما يرتك على عصا او قوس فانه مكره كما في المحيط
وغيره لكن في عيده ان اخذ العصا سنة كالقيام كما في الجلال طاهر من الحديث ولا يكره لانه سنة او لم يجز على ما
ابن يوسف كما في الجلال واذا تمت الخطبة اقيمت او واقعت الاقامة بحيث ينصل اول الاقامة باخر الخطبة
ويشبه الاقامة بقيام الخطيب مقام الصلوة وصلى الامام باعادة الموعظ تاكيدا لما من ابتغاء اتحاد الخطيب
والامام ركعتين يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة الجمعة والمنافقون ولو قرأ غيرها لم يكره كما في شرح الطحاوي وذكر
الزاهد انه يقرأ فيها سورة الاعيا والغاشية وفي حديث سلمان انه قال صلى الله عليه وسلم لا يغسل رجل يوم الجمعة
ولا ينظر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه ويس من طيب بيمينه ثم يخرج فلما يوق بين اثنين ثم يصلي
كتب له ثم ينصب اذا كان الامام الا فله ما بينه وبين الجمعة الاخرى فصل في صلوة العبيدين نذير عند بعضهم
الانذاع السابق الفصل من السنة فهو من التعقيب فالباقى من خطب الإمامة بعضهم الا ان الصحيح ان الكل
كانوا الزاهد فيحتمل ان يبه عا هذا قدم لفظ الوردى السنة على النذير والاطلاق دال على اشتراك المذاهب في
في الاكثر لان الزاهد وغيره خصوا بوعظ الوردى في هذا اليوم والفظوا للكسرة من الاضطرار ترك الصوم

ويوم الفطر لعيد الفطر اسم لليوم الاول من شوال كالخيف على المتبع وليس من حذف العيد شي كاطن
وقيد اشارة الى ان التكبير اى سرعة الانتباه مستحب كافي الميتة ان ياكل شيئا كافي المشايير كغيره الزاهدى ياكل حلقا
وفي حديث انس ياكل ثوب فلما يات بمترك الاكل قبل الصلوة لكن بالليل في اليوم يعاتب ويستأذنه مندوب
اليه في سائر الصلوات كافي الاختيار يغتسل للصلوة علمه تعفى كلامه وسياتي الخلاف في تطيب اليدين طيبا
يلبس احسن ثياب الجديدة او العسيلة او الحلات كافي السعودية ويورد فطرة التي وجبت عليه يترك
مما نذبه من مخصوصة الغلابة في مسجد حية لثمنه واما الختم فلانه مخصوص بذى سلطان كاسيا في ثم
ان يخرج من مكانه الى المحيط يحيط في النساء ومنه اليه طريق اخر على الوقار مع خص البصر على التنبؤ وفيه اشارة
الى ان يندب المشي وهذا للشباب واما للشيوخ فالركوب والى ان يخرج اليه يندب وان كان الجامع يسير فليس
ليس يوجب ولا تعسف فيه كاطن فانه في كماله ثم دالة على ان هذه الامور مندوبة قبل الصلوة ومن ادبها
الاطباء ليوم كافي الجالب كثر في الحقيقة ان يغسل اختلاف الجمعة والاكتفاء شعرا ان تهيئة العيد قبل الله
ومنكم لا اصل له وهو مكره ومن فعل الاعاجم كاردو عنه حتى الله عليه وسلم وعن الحسن والاولى ان تقرأ
بالدعاء بدعة بخلاف السلام وفي الدرر يجمع تهيئة العيد كافي الزاهدى ولا يتنفل اى يكون التفل عليها
قبل الصلوة اى صلوة يوم الفطر في المصل وغيره وهو المختار وقال ابن سنان لانها لا تقرأ بينه وبين واجبة المصلي كما
في المخرجات ولا يكره مطلقا عند بعضهم ولا بأس المرأة ان تنفل الضحية قبل صلوة عبد ابن سنان وتصل بعدها
عند العامة كافي المحيط والكلام يدل على ان يتنفل بعدها الا ان يستلخذا قالوا يستحب ان يصل الرجلها في بيته
كيلا يظن ظان ان سنة كافي المخرجات واعلم ان صلوة العيد قايمة مقام الضحية فاذا فاتت بعده يستحب ان
يصل ركعتين او اربعاً وهو افضل ويقرأ فيها سورة الحمد والنسب والليل والضحى كافي المحيط وفي رواية سورة الاخلاص
ثلث مرات اعطى النبي بعد كل ما نبت في هذه السنة كافي المسعودي وشروط لها اى صلوة شرط الجمعة ^{وجوبه} ولا
يتمز الجمل اى شرط وجوب الجمعة وجوب اداها من محل الإقامة والمصر فلا يصل اهل الدري والبلادي كافي القبا
وقال برحق الآية والقائه انها في الرسايق مكرهة كراهة فخرم واليه الكلام شيخ الاسلام وعن عيين الائمة انها
فحيت كافي الزاهدى وظاهره شعرا ان هذه الشروط وجوب صلوة وعليه عامة الشايع كافي الذخيرة وهو
المختار كافي الخلاصة وقيل انها فرض كفاية كافي الجلبى ويحتمل ان تكون شروطا يستلهم وفي الزاهدى انها سنة
مركبة على الصحيح وهو الظاهر كافي المبسوط ^{والخطبة} فاما غير شرطه والاطلاق دال على جواز تقديم الخطبة على الصلوة
الا انه مكره فان التاخير سنة كافي الخزانة وعلى ان الكلام لا يكره فيه كافي في الجمعة كذا في الميتة ووقتها اى وقت
صلوة من اشقام الشمس فانه من امور محبين كافي الخلاصة او من وقت يحل الصلوة فيه كافي المخرجات وفعل

اشعارا بما من الاختلاف في قول الكتاب الى قولها او الى ما قبل زوال الشمس والغاية من احواله في المعايير ما من
 الصلوة الواجبة لم يجز عند قيامها ولا يشك في قضاها على ما ياتي لانه لا يرتفع فيه الحديث وفيه اشعار بانها
 في اليوم الثاني كان قضاء ويكبر في الصلوة ثلاثا من تكبيرات الزوايد او اربع او خمس او اول المختار لان المقوم
 نابعه لا يردى عن الصحابة رضي الله عنهم اجمعين لان ليس بين التكبيرات ذكر مسنون ولا يجب لكن يستحب ذلك
 بين كل تكبيرتين مقدار ثلث سبحات وقيل باختلاف المكث بكثرة الاحكام وقيل تكافى الزاهد وعن عيين الامة
 ان التسليم بينهما اولى كافي الميتة وانما يذبح كل مرة ولا يرفع عند بيوسف وقد اختلف في الوضع والارسال وهو
 مختار شيخ الاسلام كما في الظهيرة بعد الشاء طرف يكره وعن الجنيدي وزفر قبل الشاء وعند بيوسف بعد
 قبل التعوذ كما في المحيط ويكره ثلاثا او معايدية في الركعة الثانية بعد القراءة الى الفاتحة وسورة الاعلى والاعلى
 اختيارا وقيل اي يقض صلوة كما اشار اليه الكرماني والجملاني والعمدة وغيرهما او يردى كافي الحقة والعلوية
 على خلاف الزوايد ويعيد ما في ركوة النظم ان لصلوة يومها واحدا في الاصل يوفى في تخلف الكرخى وذكر
 الزاهد ان يقضى عند بيوسف ولا يقضى اصلا عند الجنيدي وهو المختار عند ابن نجيم كما في المختار عند ابن الوفاء
 الشمس والذوالها بعد حرك في الوقت كما اذا غم الهلال وشهد بارتو بعد الزوال وفيه شارة الى انها تركت
 في الاول في غير سقطت كافي المختار والى انها تركت من العدم بصل بعد كافي المحيط واذا خطب الامام صلوة مع
 بعض القوم لا يقضى من فات تلك الصلوة عنه في اليوم الاول ولا من الغد فافات عن الامام ايقم بعد يقضى عند
 كافي الكرماني وقد مر الاصح في النسخة على ما اشر اليه في اول المحبة الهداية فيوافق يوم النحر والسطر او بمقتضى
 نفخي فيه وبسبب يوم الاصح كافي الصحاح وغيره بخلاف اليوم لان الالباس والمخضرة يوم النحر لا يفترى
 كصلوة يوم الفطر في الادب والشروط المذكورة فلا يشك في صدقة الفطر ولا في الراهدى انه يستحب ان يختار
 قرب الامام ويكون حرجا بعد ارتفاع الشمس فله ربح في الاحتياج الى انتظار القوم ولا با في الملاحظة انه يستحب
 تفجيل صلوة وتأجيل الاصح في النسخة فيجعل صلوة العبد لكن يلاب وقيل من مطلقا وقيل من لم يجز
 ومن يفر في الاسكان عاين في الصوم من صحاح الى ان يصل فانه قد تواتر الاخبار عن الصحابة رضي الله عنهم في منع
 الصبيان عن اكل ولا اطفال عن الرضاع عنه الاصح كافي الزاهد وفيه دلالة على ان ترك الاسكان لم يكن وهو المختار
 كافي العمدة والى ان هذا الاسكان ليس في الصوم ولذا لم ينظر فيه والى انه مندوب حتى الميراث خاصة كافي
 تقسم الماسويين من الكسف ويكره سنة فيه في الطرفين اي طريق المصل بل اختلف وفيه اشارة الى انه يقطع
 اذا انتهى الميراث وفي رواية يكره الى ان يفتح امام صلوة والى انه لا يكره الفطر حول الطريق وفي رواية عنه يكره
 وهو المختار كافي المحيط وقال الطحاوي ان الجهر في الطريق ستة عند اصحابنا جميعا وهو الصحيح على ما قال الزاهد

كما في الجاني وعنه انه يكبر خفية كما في الزاهد والخاص عند اكثر المشايخ ان يكبر فيها خفية وبها أخذنا
 في المضمرات تحذف من بدعة الجهر بالذكر وهذا الامر ان الفعل يتحتم حول السنة والبدعة معا كان تركه
 من اتيانه كما في الكرمان واعلم ان ذكر ابو بكر الرازي قال شيئا ان التكبير جهرا في هذه الايام لا يسر الا
 بازالة العدا والاصح تهميسا لم وقيل وكذا في التحق والمخاوف كلها وكذا كل ما في جمعا او علنا في اوسط
 وادبا كما في الزاهد وقصلي اي يري صلواته في الخفة لكنه الفصل الثالث من احمية المحيط بها في اليوم
 الاول داء وفي الباقي قضاء ولعل في اختلاف الرواية ولذا اطلق قلنا ايام لا يرفع يده ويغير الا ان اساءة
 التأخير عن اليوم الاول بغير عذر كما في شرح الطحاوي وعنه انه يقطع في اليوم الثاني والثالث كالقطر وهذا
 الرواية غير صحيحة كما في الجاني ويعلم في الخطبة اي الاصح تكبير الشريفة اي تكبير ايام الشريفة وانما اضيف اليها
 اكثر هذه التكريرات في هذه الايام عندها وكلما قربت منها عندها وعلم الاصح بضم الهمزة وكسر هاء ايضاح يوم
 اي في خطبة فانه بلاهله للبعيدة حكام القطر حتى يعمل بين لم يعمل به الجمل وفيه شعار بوجوب السكوت و
 الاستماع لخطبة العيدين كما في النصاب فيكون فيها الكلام لكن في المضمرات اذ اكبر الامام في الخطبة كبر في
 الحقيقة لا يكره فيها الكلام كما يكره في خطبة الجمعة يفعل في خطبة ما في خطبة الجمعة من الافعال والاقوال
 السنوية الا ان يكبر فيها ايضاً لكن في الاصح اكثر ولا ينبغي ان يكون التكريرات اكثر لخطبة وليس لعدد في ظاهر
 الرواية كما في قم وفيه اشعار برؤية التواضع وشيئا منها ما في الزاهد انه يستحب وقيل ليس افتتاح الخطبة
 الاولى تسع تكبيرات تسمى والثانية بسبع وفي التنف يكبر قبل ان يركل من النهار اربع عشرة مرة ولا اجتماع
 اي لا يعبر به عن ان يجتمع الناس بعد الزوال في مساجد ذكرين يوم عرفه اي قاسم ذي الحجة تقسيمه بالاول
 بعرفات لا يركب وعنه وعن الخطباء صلوات الله عليه وسلم ورضي الله عنهم فكان محمداً في الحديث من لم يركل
 انه في كربة واجبا السنة واما في استنباه فلا لانه دعاء وتسبيح وذكر وعن الحسن النخعي من فعل ذلك من
 عباس بالبصرة كما في الكرمان والتعليل بشرايهم لواجبوا الشرف ذلك اليوم لا للتسبيح جازي ولا التواضع
 ويحب وقيل ليس ولا الواضح كما في الزاهد وقال الحارثي ليس بالاجماع وفي الخطبة انه من اطلاق السنة
 على الواجب وقيل انما طرقت مرة في سنة قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد
 ست عشرة كلمة عندنا في كل مرة بين اربع تكبيرات ثم يركل ثم وهكذا قال الشافعي الا انه زاد تكبيرة في الاول
 كما في الحقايق وغيره من علمنا لم يوجد في القياس كما ظن وانما زيد القول استاءة الى ان الواجب وقيل سنة
 كما في الكافي وهو محل الخلاف بينه وبينها كما في الحقايق وغيره من شرعية في ظاهر الرواية وهو قول عمر وعليه
 الله عنهما وعن ابي بصير عن علي بن محمد بن زيد بن ثابت رضي الله عنهم كما في المحيط عقيب الخ

أي بعد كل فرد من أفراد الصلوة المروضة والوجهة والعقيب ظرف يجب أن اليلد لا يشيع أصله عقب كبير
 التقاف والتجاذب منه أن يكون محل بعد السلام قبل أن يفعل ما يتلوه الصلوة كاستدبار القبلة والكلام والحديث
 العمل ولا يكبر بعد الرجعة والمسنونة والمتدبرة وعن بعضهم يكبر بعدها كما في الكرمان والبلخيون يكبرون
 بعد العبد لا كالجعة كما في الترتاشادى كل هذه الأوقات فلو قف في صلواتها في غير ما يكبر كما لو قف صلواتها فيها
 من قايدها وعن أبي يوسف أنه يكبر منه وأما لو قف فيها من تلك السنة يكبر فلو قف صلوة غيرها فيها لم يكبر وعن
 أبي يوسف أنه يكبر كما في المحيط بجاعة مستحبة أي غير مكروهة وهي ما يكون الكل أو البعض رجلا فلا يكبر النساء
 الصليات وحين بجاعة على المقيم بصر ظرف آخر وفيه رخص إلى أنه لا يجب على المرأة ولا على المسافر على الأصح كما
 المضرب والى أن لا يشترط الخيرة وهو الأصح كما في الترتاش والمبتدئين يكون ذلك التقيم صحيحا فإذا حصل الرغبة في
 تركه وكافي الجلاب وعلى امرأة برفع الصوت مقتضية مقبلة كانت أو مسافرة برجل موصوف بالصفات
 المذكورة ولم يذكر لظهوره ولو اضطر كان أظهر ومسافر مقتضى بمقيم موصوف بها وقرى وبعض مقتضى بين
 بذلك المقيم المصغر العيد فيكبر بعد ثمان صلوات على ما قال ابن مسعود كاذب الباء بوجيفة والعيد من
 العود والعيد العايد كما في الكشف وذكر في المفردات أنه ما يعاود مرة بعد أخرى وخص في الترتاش بوجيفة المفردات
 ويستعمل في كل يوم فيه مرة ولذا قيل عيد وعيد وعيد صرح بحقيقة وجه الجيب ويوم العيد والجمعة فلو
 اجتمع لم يكن الاصل واحد كما قيل الأولى صلوة الجمعة وقيل صلوة العيد كما في الترتاش وقال أنه يجب بعد
 الفرض إلى عصر أيام التشريق لقوله تعالى ذكره الله في أيام معدودات إحدى عشر وثلاثي عشر وثلاثي عشر فذكر
 بعد ثلاث وعشرين صلوة وإنما سمى بذلك لأن التشريق تعدد بالجمع وفيه تعدد لجم الاضاحى بالشمس وفيه
 استعارة بالشمس لانه الأكل بعد الفرض في هذه الأيام فلم يشترط الإقامة والذكر والصحة والصبر والجماعة كما
 شرط كما في المحيط وغيره فمكون الجملة معطوفة على ما يجب وبه أي بقوله الجاهل يفتي ولا بد منه أي لا بد من التكبر
 المزمع ولو تركه أسامة التكبر على أو سهوا فلا يجب المتابعة بل يستحب فيتنظر أسامة أن يقوم أو تكلم كما في الترتاش
 والله أعلم **فصل** سن المحض يفتح الضادى للدائى من الوقت أن يوجه إلى القبلة مضطجعا على يمينه وهذا
 الظالم يشق عليه ولا تركه على حاله وجعل جهاه إلى القبلة ويستثنى منه المرحوم فإنه لم يوجه كما في الجلاب وأخير بلادنا
 الاستلقاء على قفاه لا بأسه خروج الروح إلا أن الأول هو السنة ويلحق أي يفهم الشهادة على الخلة وأصدقاه
 أن يقولوا عنه كلمة الشهادة ولا يقولوا له قل كيلا ياتي عنه كما في شرح الطحاوى والكرمان فلو قال تلك الكلمة
 فيها لقوله صلى الله عليه وسلم من كان أخرا كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وإذا قالها مرة كفاه ولا يكبر عليه لم تكلم الله
 إلا الفرض من التلقين أن يكون آخر كلامه تلك الكلمة كما في الزاهدى وإشارة الكافي والمضمرات إلى أن المراد من

الشهادة شهدان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وفي الشفاعة ان يقرأ عنه يس ويحضر من اليب
 ويخرج من عند الحايض والنفساء والجنب وانما خص التلقين بالمحضر لان تلقين الميت لم يجز عندنا
 الثلثة وغيرهم من اصحابنا وعليه فتوى ائمة بلخ ونجار كما في الجواهر لكن قال الامام الصغوار في التلخيص ان شريح
 لا يعاديه وعقله فيهم ما يلقى وقال صاحب القياس ان سمعت استاذي قض بحكي عن الامام ظهر له ان
 ان تلقى بعض الائمة او وصالي بقلبية فلقى فيجوز في الجواهر ان المسائل القليلة جدا لم يأت عن قائلها
 المسلمون حسنا فاعوذ بالله حسن وروى في ذلك حديثان وصفته عما في الحديثين ان يقول يا فلان
 ابن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه وضيت بالله يا ويا اسلام ديننا ومحمد عليه السلام نبينا فاذا مات المحضر
 يشد لحياه بالفتح ثنية في العظم عليه الانسان ويغض عينا من التعيض اي يطوق اجساما ثم يحل اعضائه
 ويوضع سيده على بطنه ليلا ينتفع ويقرأ هذه الدنان التي ترفع الى المغسل كما في الشفاعة ويعلم بجوازها في زمان
 ويسرع وجهان كافي شرح الطحاوي ويحرم من الاطوار او التجر وهو اكثر اي يطيب تحت اي الذي يغسل عليه
 بان يداوجه المحر وهو ما يوقد فيه العود ويحرق كفته قبل ان يدبج فيه كافي الهذلي وفي اي بحر الفتى والكفن
 ثلثا او خمسا وسبعا او ثلثا عليه شريح الطحاوي وقال اسمعيل السكلم ان اد بالخت الجنازة وقال الرازي
 ان الخبز في زمانا مقصور على الكفن ويغسل اي يغض غسله كما في قوله يجب وقيل ليس سنة من كنه الحديث
 وقيل لها سنة حادثة بالموت كما في الترمذي وذلك بان يجوز عن الثياب سوى العورة الغلظ في ظاهر الرواية
 وفي النوادر سوى العورة من السرة الى الركبة وهو الصحيح والاطلاق دال على ان يوضع على الخت كما قيل وقيل
 يوضع طول وقيل عرضا والاول اصح كافي المحيط والبتاد ان يكون المغسول مسلما تام البدن او كثره وفي حكمه
 النصف مع الرأس فلا يغسل الكافر والنصف بلا رأس وان يكون الغاسل يحل بالنظر الى المغسول فلو مات
 امرأة في السر بهمها ذرح محرر فيها وان لم يوجد لها جنة على يد خرقه لم يمهأ وان ماتت امة بهمها
 بغير ثوب وكذا لو مات رجل بين النساء بهمها ذرات محرر منه وامرته بغير ثوب وبغير ثوب ولو مات
 بغير ثوب او شتمه غسل الرجل او المرأة وعن ابي يوسف ان الرضيعة يغسلها ذرا ومن كره غيرها لا يغسل
 رضيعه ويغسل زوجها الا اذا ارتفع الزوجية ويحجب ان يكون الغاسل اقرب الى الميت فان لم يعلم الغسل
 فاصل الزوج والامانة في الاكتفاء اشعا بانه لا يشترط غسل الغاسل ولا وضوءه ولو جنبا او حائضا او كافرا
 ولاية الغسل والاطلاق دال على انه لو وجد الماء غسل وعن محمد يغسل مرتين قبل التلخيص سنة الكافي في الزكاة
 بلا غسل يدا او لا ولا مضمضة واستنشق وقيل يجعل الغاسل على اصبعه خرق ويسم بها سنة ولها سنة
 شقبة وشخره وسره وعليه الناس اليوم كما قال الحلواني ولا يمسح رأسه ولا يخر غسل رجله ويستحب ان

يغسل المرأة بخرقه على يده خلافاً لابي يوسف والسنة ان يجعده على شفة اليمين وجلاء الى القبله
 فيغسل بالماء الحار الخالص ثم على شفة اليمين بالماء وورق السدر ثم يسند اليه ويسم بطنه بها
 رقيقاً فان خرج منه شيء غسله ولم يعد ثم على شفة اليسار بالماء والكافور كما في المحيط وغيره
 الماء عند اضطجاع ثلث مرات كما في الزاهدى والاقام ظفراى فطعمه ولو اخذ منكهم فلا باس به
 كما في المحيط وتبرج شعراى تخلص بعضه عن بعض وقيل تغطيه بالمشط وقيل شطه كما في الكرماني
 فلو قطع ظفر او شعراى ادرج معفى الكفن كما في العتاي ويجعل الحنوط بالدمع وهو مطر مركب من اثنا
 عشرة لطيب الموق خاصة كما في الكرماني ولا باس بسائر الطيب فيه غير الزعفران والورس للرجل ولا
 بذلك المرأة كما في الجلالى على راسه ويحتم بعد ذلك بوضع على الاراكى بالمسوط والكافور صمغ بحر عظيم
 بالهند والصين على اسجد اى مواضع يحرقه من جهة والنفه ويديره ويكثبه وقديسه كما في الكرماني
 وسنة الكفن اى كفته المسنون فلن التكفين فرض كفاية كما في المحيط وما في الخفة انه سنة قالوا ما ثبت
 بها فان قال بعد كنفه من ماله والافعال من عليه نفقته والافعال ميت لئلا لم اذان الراس الى القدم على
 الشهور وفي الاختيار من التكفين وقيص من اصل العنق الى القدم بلا جيب ولا كفن ولا خوص ولا
 كن اطراف كما في المحيط فيكون المصوب لكن قال الخواصى العيص ان يضرب كما في الترتائى ولغافة
 بالكسر ويسم بارواى من الراس الى القدم واستحسن على العيص العامة بالكسر فيعم يساويده
 ويلق فيه على كونه من قبل يمينه وقيل يذب على وجهه كما في الترتائى قبل هذا اذا كان من الاشر
 وقيل اذا لم يكن من الاشر لم يصغر وقيل لا يعم بكل حال كما في المحيط ولا يصح ان يكون العامة كما في الزاهدى
 والظفر من الضمير استواء جنس المذكور الحكم وفي الجلالى لركض الصبغة ازار ولغافة ازار وقال محمد
 لا يجزى ان ينقص من عرقين وظاهر كلامه ان يوزن لولا انه نايب عن الراويل فيعطف من اليسار
 ثم اليمين ثم يفيض وهذا ظاهر الراوية وعن محمد العكس ولا يصح بسط الاراز طولاً ولا عرضاً كما في الزاهدى
 ويزاد لها على ازار وقص ولغافة الخمارين ثوب يستبرأ بهما في الهداية بدل القيص المدح وفوق
 بينهما ان شق الى الصلابة القيص الى النكب وقالوا بالتزديف فتقص ويجعل شعراى صغيرتين على
 صدرها فوق القيص ثم الخار فوقه ثم الاراز كما في الترتائى وخرقة تربط بها يداها لئلا يستر الكفان
 ومن زفر تربط تحتها لئلا تضطرب والاولى ان تكون بحيث تصل الى الوجهين لانه لا تسرها كما في
 المحيط والضمير استواء الموت وهو احسن وجاز للصغيرة ثوبان كما في الترتائى وكما تراه الكفن لاراز
 لغافة وزاد لها الخمار كما في الهداية لكن في الترتائى بدل الاراز القيص لها فيكون الاقتصار على ثوب

ولها على ثوابت الاعتدالية كافي الكافي فالكفن ثلثة كفن السنة والكفاية والضرورة وهو ما وجد
حرمه رضي الله عنه حين استشهد عظمي راسه بكساء وقدمه بلاذركاف الكرماني والاولى كفن السنة
كثرة المال وقلة الورثة والكفاية عندهما كافي الترتيب ويستحب البياض ويستوى الجديد والحلق المقلوب
وعن الصديق المحي اولى بالجديد ويكفن بالكتاف والقطن والبريد والقصب وعن محمد بن ابراهيم
والحوري والعصر والمزني كافي الجلال وقالوا ما يلبس في العيد ولها ما في زيادة الابوين كافي الزاهد
وقيل لها كفن المشل فللبس غالباً كافي الترتيب ويقعدان فيما اشاره صواعن الكشف واعلم انهم يذكر
في بعض النسخ والذكر اولى لما ياتي من قوله ويجعل العفة وصلوة فرض كفاية عند العامة وقيل سنة
كافي النظم وسبب الجواب اليه السلام كافي الخاصة ورجلها استقبال المحيط وصلته اليه كافي الترتيب
وستر موتها وطهارة ثوبها ودينها ومكانها ونية كافي الزاهد وكونه على الارض او الابدى
قريباً منها كافي المحيط ووقتها وقت حضوره ولذا قدمت على سنة المغرب كافي الترتيب واعلم
ان الصلوة على الكبير افضل من الصلوة على الصغير كافي المضرب وهي ان يكبر ويثنى اي يقول اللهم
او الموت او المنفرد بصلتك اللهم لا وفي خطه الرواية انه يحمل كافي المحيط والاول رواية الحسن عند كافي الاختيار
ثم يكبر وفيه اشعار بان لا يقرأ ولا يكبر كافي قضم ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم بما يحضره كافي الجلال
او ياتر في الصلوة كافي المستصحب ثم يكبر ويدعو له اي اليه او لكل مسلم ولرجل ليس من الدعاء
المعروف اللهم اغفر لحينا الى قوله على الايمان والفرح الاستيعاب فالجواب اغفر للمسلمين كلهم فلا يشك
باستغفار الصغير نظر الى جود المفردات وللجديد عموماً جعله في اوطافه واخرها في افعالها شفعاً
ومن لم يحسن دعاء آخر الصلوة اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات اذ لا توفيت فيه ولا يحضرها الا انها
وقال البخاري من ان يسبح صف بعدة كرمه قبل وعن ابي يوسف انه راي ابن الجهم والاختفاء كافي المحيط
ثم يكبر ويسلم من بين يمينه وثمانية من ثمة الا اليه غير ارفع صوتك مثل سائر الصلوة ومن خفض الثانية
لا يقوم داعياله وفيه اشارة الى ان ليس بعد الرابعة ذكر وقيل هو ما في القعدة وقيل بينا لا تزغ قلوبنا
وقيل سبحان ربك رب العزة كافي المحيط والكلام من جهة الى ان الركن هو التكبيرة لا الراجعة فالاربع
الباقية سنة كافي الجلال والى ان الجماعة لا شرط ولهذا لو كان الامام امرأة سقط الفرض كافي النية
ولا يرفع اليدين التكبيرات الا في التكبير الاول وقال البخاري في الكل وقدم الوضع ولا يزال ويقوم الامام عند
الصلوة لا يعمل العلم وتؤيد الايمان كافي الكرماني وغيره وهذا ظاهر الرواية وعنه يقوم بجذره وسطحها وعن
ابي يوسف بجذره وسطحها وراسه لانه معك العقل كافي المحيط والاول المختار كافي الترتيب وفيه اشارة الى القاء

ركن كما يلقى وكذا محاذاته الى جزء من البيت كما في الحقة والاكتفاء الى على ان البعد عن الامام غير مفسد
 وفيه خلاف كما في البعد بالهرك كما في المنية والحق اي الاولى بالامامة السلطان اي الخليفة ثم الولي
 ثم التاخر او امام الجامع ثم امام الحي وقال كثير من مشايخنا ان بعد الخليفة امام المعصوم التاخر ثم صاحب
 النظر ثم خليفة الولي ثم خليفة التاخر ثم امام الحي كما في المحيط وفي ظاهر الرواية السلطان ثم امام الحي
 والاول المختار كما في الخلاصة ثم الولي كما قال الطرفان وعند بيوسف الاولى الولي بكل حال والحكام
 الى وجوب تقديم السلطان ثم ومنه وقال ابن شجاع ان تقديم امام الحي سنة كما في غير الزاهد في غير
 كارتع في العصاة من الترتيب فالسنة ثم الاخر ثم العروة كما في الكافي وذكر محمد بن الادب اولى منزلة
 انه قوله وذلك قوله لا يوسف فالولاية لها الا انه قدم الاب احترا ما قيل انه مقدم عند العمل في الجنان
 وفي الكلام وفي ان الابعاد حق من الاقرب الغائب ولذا ذكرت انسانا كذا يصلي عليه فلا بعد منه
 وحله الغيبة ههنا ان يكون بكان يعرف الصلوة اذا حضر وان ابن العبد واباه احق من الولي وهو حق
 والى ان السويين كالآخرين لادب وام كلاما ولي وليس الولي الا اكبر سنانها كما في المحيط والى ان الصغير
 منهم ولي وليس كذلك والى ان لا ولاية للنساء ولا للزوج الا ان احق من الاجبة كما ان الجاهل احق من غيره
 كما في الزاهد ويصح الاذن اي اذن ولي الصلوة لغرم بالصلوة ويحتمل اذنه بالانصراف لمن يصلي
 قبل الدفن فانه لا ينبغي ان يتم فيها الا اذنه فان صلى غريم من ليست حقه بعيد الولي اي من وجبه
 اي الاحق بالصلوة مع من يصلي اوله يصل كما في النظم فالسلطان اذا صلى بلا اذن الخليفة بعيد كذا
 التمهيد غير مالحسن فان صلى غير احق بعيد ان شاء الاعادة كما في الهذلية وفيه شعرا بان صلوة غير
 الاحق جازية لكونه النافع والاراد ما يدل انها غير جازية فيعيد ما الولي وجوبا ولا يصلي الا يجوز ان يصلي
 غير اي غير الولي والاحق سواء كان من اهل الولاية او بعد اي بعد صلوة الولي والحق قال الله تعالى
 الله ولي الذين آمنوا الى احقهم كما في كشف الياق وفيه اشعار بان لا يصلي على ميت امة واعلم ان الا
 ان يكون الصفوف ثلثة حتى لو كانا سبعة اسطفت ثلثة ثم اثنان ثم واحد قال عليه السلام من اصطف
 عليه ثلثة صفوف من المسلمين غفر له كما في المطرقت وفضلها الصف اخر بخلاف سائر الصلوات كما في
 كتابه الشيخ ومن يصل عليه في صلى على قبره ما يظن لنفسه اي يقر في اخره وقيل ما يضر ثلثة
 ايام وقيل عشرة ايام وقيل شهر كما في الزاهد والاول الصحيح وفيه اشارة الى ان التراب اهيل عليه يصل
 عليه ولا يصل ولا يخرج عن القبر فغسل ان يغسل ثم صلى عليه كما في المضمرات والمحيط والى ان لو شئت في
 التمسك لم يصل كما في التمهيد ولم يجر وكما اوقا على البعد وكروفت كرامة التمسك وقيل كرامة التمسك في جماعة

أي مسجد الجامع أو المحلة فحوز فيها في لها وفي الدور والكرام كما في الميتة وهذا في الكراهة إذا كان الميت
 والامام والقوم في المسجد بقية قوله ولو جمع الميت وحده أو مع الامام أو القوم كلا أو بعضا خارجا أي من
 خارج الميت والباقي داخله اختلف المشايخ في كراهة الصلوة بناء على اختلاف العدة بتلوين المسجد أو
 بناءه للمكتوبة وعن أبي يوسف روايتان لا يكره إذا وضع الميت وحده خارجا ولا يكره مطلقا كما في المحيط
 وغيره لكن في الزائرة لو كانت الميت مع الامام وبعض القوم خارجا لم يكره اجماعا كما لو كان بعد من مطرو
 نحو داخله لم يكره اتفاقا كما في فطم والكلام يشير إلى أنه إذا كان الميت وحده في المسجد والباقي معاصرا لم
 يختلفوا فيه وفي المحيط فله خلافهم وفي العدل عن الخلاف تبيين على أن لكل طائفتين دليلًا فافترقا
 دليل خلاف الاختلاف فصالح العمل بالذهب ليكن بينهما والمشايع بالياء فاجتمع الميخنة بفتح الميم والثاني
 اما مكسورة مع سكون الياء وسالكة مع فتحها وهي اسم جمع فان الاشياء والشيخ جمع للشيخ من حميد
 أو حلف وخمس أو احد وستين وقد يرعا كثر ملة كثر فقاربه ومعارفه والاراد المتأخرون من علماء
 غير المتقدمين من الامام وتلا منته وسن في حمل الجنائز اربعة من الرجال بقية تذكر العدل فيكون ان
 يكون الحامل اقل من ذلك او الحامل دابة كما في المحيط والامام للعهد أي جنازة الكبري فلو كان صغيرا جاز حمل
 الواحد كما في المشايخ والجنائز ستة كما في الجلالي واما الحمل والدفن ففرض كفاية ولذا لا يجوز لا يتحمل
 إذا تعينوا له كما في الضرر ~~والله اعلم~~ والكسر الميت يسره كما قال ابن الكثير في الذر باب الفقه
 الميت والكسر يسره وفي الصحاح ان العامة قالوا يا لفتح في الميت على السري فان لم يكن عليه فهو يسره
 نفس وسن ان تضع أنت يا ابا يوسف خطبة ابو حنيفة لعليما فراه محل طائفة ثم فزع هذه الآية
 بعبارة من قبلها على يمينك وهو يسره او يمين الميت ثم تضع سرورها على يمينك ثم كن تضع مقدمها
 ثم سرورها على يسارك حاملا في كل وضع من الاوضاع اربعة عشر خطوات او اكثر في الحديث من حمل
 جنازة اربعين خطوة كثر له المعون كثر ويسر عيون من الاسرار بها أي في سير الجنائز او اليه كما في
 الاساس وغيره واجتبا المفتحين وهو اول عدد والذين وكما لا اما في المصانع او للتبريز بعضه فخرج
 خلاصه رواته في العلم بالحب وافضل فلان بالاس بالمتة امامها ويمنها ونسارها وكره ابو يوسف ان
 يتقدمها منقطعاً عن القوم وعند ابي ابا حنيفة الكيا يتقدم امامها ثم يقف حتى ياتيها وهذا دليل
 على ان لا بأس بالركوب كما في المحيط وهذا دليل على ان فعل المحمدي كقولهم شعربان لا بأس بالسبع الجنان
 بالمهر بالقران والذكر وقيل انه مكروه كراهة التبريم كما في الميتة وكذا لا بأس بمرئيه الميت شعرا وغيره كما في
 الجلالي وذكر فم ان ذكر قول الماشي استغفر الله عن الله لكم وكره الجلوس أي جلوس متبعي الجنائز قبلها

رواه ابن جرير عن ثلثة
 عاقل
 سكا

فلا لباس بالجوس بعد وضعها كما في الكافي وفيه اشعار بان القيام اول قال الجلابي ان القيام يستحب
 بدفن ولا يقوم للجنازة اذا مرت به الا اذا اريد ان يشهد قال محمد هذا شيء محدث لا اصل له كما قال
 البرقيفة وفي المحيط اذا كان القوم في الصلحى بالجنازة يقومون لها اذا راوها قبل وضعها عند
 بعض الناس والصحيح انهم لا يقومون فعلم ما في قضي غير انه كره القيام محمول على احد هذين ويظهر القبر
 من الحذاء والحذاء اى حفرة بجانب القبلة من القبر حفر تسمى بالمحل اسم مفعول كما في الموطأ وبالجانب يفتح
 اللام او ضمها وسكون الحاء كما ذكره الجوهري وغيره ويبلغ المار عن صاحب المذهب والقبر من الميت
 قوله عطف وطول الميت وعرضه على قدر نصف طوله وعمقه الى السرة وقبل الى الفركلة في المنابر وان
 زاد عليه فهو افضل فلو كان على قدر قامت فهو احسن والمحل سنة ويكره الشق وهو ان يحفر وسط
 القبر ويحفر وهذا اذا صلب الارض واما اذا ضعف فالشق واوجه كثير من الصحابة رضي الله عنهم ان
 يرسوا في التراب من غير شق ويروى في الجمن التراب بلبنتين او ثلث كما في المحيط واما التراب
 فمن البقال انه يكره ومن ابى يكره من الفضل لا لباس به ويارنا ولوس الحديد لرخاوة ارضها الا
 السعة ان يفرش فيه التراب ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ويطين الطبقة الا
 بما يلي الميت ليصير للميت كما في الزاهد من عطف الراوان الاحب ان يدفن الميت او
 القليل في مقابر قوم كان في بلد من بلد من اهل بيلا او بيلين او غيره فلا لباس به كما في الجلابي وهذا قبل
 الدين واما بعد فان غلب عليه المار في نقله خلافه ولا يتقبل بالاتفاق الا اذا دفن في ارض غصص كما
 في المنابر او شغعة كما في قضي واعلم انه اذا مات في السفينة يغسل ويكفن ويرعى في القبر لقدر الدفن
 كما في المحيط ويدخل الميت فيه اى القبر ما يلا القبلة بان يوضع الجنازة في جانب القبلة من القبر
 منه الميت الى الحد وفي افراد الماحل اشارة الى انه لا يدفن الميتان او الاكثر في قبر ولا لباس به عند الضرورة
 فمقدم الافضل والرجل ويجعل بينهما حاجز من الصعيد وفي الاكتفاء اشعار بان لا يلبس الحصى في القبر تحت
 الميت فانه مكره كذلك المحيط وقال الحلواني لا يجوز لغيره الضربة كما في الخزانة وذكر في الزاهد انه
 مكره خلافا لاهل الحجاز وفي الجلابي لرواية في ذلك والطائفة لا يفعل وفي المنابر لا لباس به وهذا اذا لم
 يكن مضموا كما قال قثم ويقول واضع استجوابا لهم الله وعلمه رسول الله اى برؤسناك وعلمه لناك
 وفي رواية لهم الله وبالله وفي الله وعلمه رسول الله اى ابتداء نامة ناهذا وهو وضع الميت في القبر
 متبركين بسم الله وبالله وفي رضاه وباعنه من القرب والكرامة وغناؤه عن ذلك كل علمه و
 كلفه لكرمان وفي لفظ الراضع اشعار بان الشفع غير لازم وذو الجرم اولى بالمرأة ويكره ادخال الاجنب

والنزج كما في الجلاب وعند فقد الحر الشيوخ ثم الشبان الصلحاء كما في الملاحظة ويوجه الى النبيلة على
 شدة الامن ومجال العفة التي على الكفن فيقول اللهم لا تقربنا اجر ولا تقتربنا بعد كما في الجلاب ويسكن
 على الحد اللين بالغنى والكسب بالمعاشة خشت والقصب غير المعول فان المعول الذي بالغاريس يرب
 بافتد مكره عند بعضهم وكلمة العار تشير الى اباحة الجمع كما في الجامع الصغير كونه الاصل كلمة او
 كما في المحيط ويسمى قهرها اي يستقر الميت بنوب حتى يسوى اللين كما في الخلف كونه في المحيط اذا
 النساء في الحد استغنى عن التبيحة ولا ينجى قبل الرجل عند الدفن الخرا والشج او المطهر من واضع وفي
 الجلاب عبارة اصحابنا في تبيحة قبره مختلفة منها تدل على الجواز ومنها على الكراهة وكذا اجر الخشب اي
 كونه مستر الحد بها وبالحجارة والجمع كما في الجلاب وقيل ان الاجر ان يكون الا للزينة وفيه اشعار بكراهة التاكيد
 من الخشب كما في المحيط ويحال التراب اي يرسل تراب اخرج من القبر اليه فلا يزار عليه من تراب غيره وعنه لما
 بوش الماء ومن ابي يوسف انه كرهه كما في الزهدى ويسمى اي يرفع القبر اسجبا با غير سطح قد شبر في
 ظاهر الرواية كما في الكرماني وفيه اشعار باباحة الزيادة على قدر شبر في رواية وفي القبر تلتف لباس بالجر
 بعد الدفن وفي الحزانة لباس بان يوضع حجارة على راس القبر ويكتب عليه شيء وفي النسب كونه ان يكتب
 عليه اسم صاحبه وان يبنى عليه بناء وينقش ويصنع ويرفع ويحصى وفي المنابر من المنيحة الله عليه
 وسلم انما قال صنف الرياح وقطر الاسطر على قبر المؤمنين كفارة لدنوبهم وفي عن الاطيل والتجسيم والمخار
 ان النظيفين غير كره وكان عصام بن يوسف يطوف حول المدينة ويعرف القبور المحترقة اعلم انه اذا فرغ من
 دفنه ورجع الناس فليست قوا وبامورهم وهو يارم ويكره اجتماعهم عند التفتة ومن يارة القبور مستحبة
 للرجال وكذا النساء على الامح فيقرب من القبر ويعد مثل هذه الحوبة وقيل الدعاء قبا اولى فيقوم هذا
 وقيل للباس بان يطاء القبر وهو يقرأ القرآن او يسبح او يدعو له وعنه لا يطاءها الا من كان في الحوانة
فصل الشهيد من اليهود او من الحضور او من الشهادة اي الحضور مع الشاهدة بالبر او بالسوء ثم
 يحرم من قتل في سبيل الله اما الحضور الملائكة اياه تنزل عليه الملائكة واما الحضور من غير ذلك فالشهيد
 عند الامم كما في المفردات فهو على الاول بمعنى المفعول والثاني بمعنى الفاعل ولما اطلق الشهيد بطريق الاتساع
 على الذبيح والحرث والمبطون والمطعون والغريب والعاشق وذات الطلق وذات الجنب وغيرهم
 ما كان لهم ثواب المقتولين كما في ابي حنيفة البسوط وغيرهم فهم شهداء في احكام الاخرين بين الشهداء المحبة غير
 وهو الشهيد في احكام الدنيا فقال سلم حنن فلا يحترق من شيء وقيل به احتراز من الكافر فيغسل وفيه
 انه لا يجزئ غسل الكافر ولا يباح فصل كافر غير في له ولي مسلم الجلاب طاهر اي ليس به جناية ولا جبر ولا قسا

ولا القتل

ولا انقطاع احدها كما هو المتبادر فاذا استشهد الجنب بفصل وهذا عند خلافها او اذا انقطع
الحيض والنفس فاستشهدت قبل الانقطاع تفصل عما هو الرابطين عنه كما في المغبرات وفيه
اشعار بان الحيض والنفس مرجعان للفصل كما في الكرمان وهذا خلافاً لمن يبالغ فاذا قتل جرح
يفصل عنه اذا الشهادة صفة مدح يحقق الانسان بعقله ولا عقل له يعتد به فاذا قتل المجنون
فصل عنه ايضاً خلافاً لما كان في العصر فعلى هذا يخرج المجنون ايضاً بقوله بالغ فلا حاجة الى قيد ما قل
كما ظن الا انه لا يلزم من اشعار بان غير الظاهر والبالغ غير شهيد عنه في احكام الاخر وفي المحيط ان
الفصل ما قطع عن البالغ لا يحتاج من قتل فيقتل عليه ان يكون شاهداً للجمل في الجص فانه لا
يحتاج بنفسه بل الله يحتاج من فلا حاجة الى بقاء الاثر قتل اظلم بان يقتل اهل الحرم او البغ
او قطع الطريق قاتلاً او باع نفسه او ماله او اهله يسمي او ذمي وان يقتل المكابرون عليه العسر
ليلا سلاح او غير او يقاتل بسلاح او خارج بسلاح او غير كما في شرح الطحاوي فاذا قتل في قتال هو لا
لم يفصل وان ابيض القتل اليهم وهذا عندك واما عند الطرفين فيشترط ان يضاف القتل اليهم
بالتسبب فان قتل سلم بالوقوع في حفرة منهم ما او باطواء فاية منفصلة منهم بلا راكب او سائق او
قائد لم يفصل عنه خلافاً لما ولو اوطيته وعليه راكب لم يفصل بلا خلاف واما قال قتل لانه اذا مات
في العكة غسل فلو خرج الدم من موضع غير معتاد كالاذن والعين لم يفصل واما قال ظلم لانه لو قتل برجم
او قصاص او تعزير او فخراس سبع او سقوط بناء او غرق او طلق او نحوها غسل بلا خلاف كما لو قتل
لبنى او قطع طريق او عصبة ولم يجب على القتال او عاقلة به اي نفس في لك القتل بل اي دية فلا يغير
الدية الواجبة بالصلم او حياطة الدم عن المدة كما اذا قتل احداً لا يربن ابنه اذ يجب فيها القصاص
الا ان سقط بالصلم وحرمة الابن مثلاً على ان في شهادة رواتبين كما في الكافي وفيه ايادى الى ان مقتضى
القصاص فهو شهيد والدية فلا فاذا قتل عدلاً كما اذا اختلف بالسلاح فصل يجب القصاص بالاجماع
واذا قتل بشبهة العمل والخطا والجاري مجراه كما اذا ضرب بالعصا او رمى عرضاً فاصابه او سقطت يده عليه
فهلك يجب للدية بالاجماع ولم يرتب اي لم يخلق قتل من واث او خلق كما في الكافي فيمنع عنده
من هذه القتل غير ثوبه او الثوب المختص به عما هو من جنس الكفن فيمنع عنه السلاح والعزير
والخس ونحوه لانه كره التكفين بها ابتداء فكره بقله والاشبه ان لا يخرج السراويل ويؤاد عليه ما شأنا
من جنس ونقص عند ذلك في المحيط قيل معناه يؤاد ثوب جديد نكره لو ينقص ما شأنا وان كان
مكسراً يبلغ السنة وقبل يؤاد وينقص اذا قل وكثر حتى يبلغ السنة وهذا النسب بقوله ليم كمنه لا يصح

وفق السنة ويخطونه ان شافوا يغسل القتيل الاجناس ويصلي عليه كغيره ويدفن بدمه الذي
 عليه وثوبه ويكره انزاله وفيه استغفار يطهارة دمه وهذا اذا كان عليه واما اذا كان من غير
 كافي الظهرة وغسل اتفاقا الوجوب للمال من وجد مجهول منغول الثاني قتيلا بما يوثق في ارضه
 وان كان حديدا في معروفة سواء كان في موضع القسامة كالحل والدار ولا كالشائع والجماع
 وما ذكره المصنف لا يغسل القتيل فيها بدليل ذكره في محله ولا عيب فيه بل في الخطاء واما قال في
 مصر لانه لو وجد خارج غير الفناء لا يغسل ان لم يكن ملوكا لم يعلم قاتله فان علم لا يغسل سواه كان
 القتل بحديدك او حجر او عصا كبر او صغير كن في الذخيرة ان قتله بعضا صغير غسل اتفاقا لوجوب
 المال وبالجموع والعصا الكبرين غسل عنه خلافا لما للحلافة في المال والقصاص وهذا الجمل
 الهداية من قتل حديدك ظلما لا يغسل فان قول خلافا معناه وقد علم قاتله اذ لو لم يعلم جاز ان يكون
 منعديا فلا يكون القتل ظلما كافي الكرماني وغيره من خرج وادنت اوصافه خلقا بان نام ذلك
 الجرح او اكل او شرب او جرح او اول ذميمة اى انزلته بها من الايواء والادوى وهو متعل بالى ونفسه
 وانكر بعضهم كونه متعل بانفسه وقال الاخرى انها لغة فصيحة كما ذكره ابن الاثير او نقل للشيخ
 من المعركة بفتح الراء حيا تنازع فيه او اوه ونقل والمركبة ذكرت على العادة والان لا ينسب قتل من كان
 بل تحركه منه وكذلك قام منكافى شرح الطحاوى وذكر في المحيط انه اذا نفل اليها بطاه الخيل فليس بارث
 وقال الحاكم اذا نفل والقتال الجاهل لم يرث ابيه في المعركة عاقلا وقت صلوة كامل كارتى عن ابيه
 وظاهر الرواية ما وليلة كافي القرائن وقال الرازي ابا يوسف وقت ما صار الصلوة
 دينا عليه وفي المحيط ان بقي جثاوي ما واكثر ويم في القتال لم يرث وان كلمهم وفي التحفة ان بقي حيا
 اقل من يوم وليلة لم يرث عند محمد او اوصى بشئ عند ابي يوسف خلافا للحد وقيل جوابه في الذخيرة
 وجواب ابي يوسف في الدينوى وقيل خلاف فما قال في الدينوى وما قال محمد الدينوى كافي
 القرائن وعن ابي جعفر ان ارث اذا اراد الوصية على كل من كافي الحقايق وقيل هذا اذا كان كافر
 من امر الدنيا كالبيع فان قل فلم يرث كافي الذخيرة والحاصل انه اذا جرى عليه شيء من الاحكام او
 اشفع بشئ من الدنيا فقد ارث كافي التحفة واعلم ان الرث لا يؤول للمهيد وان غسل
 كالغريق كافي الكافي وصلى عليهم عطف على غسل وليس يستعد لك لمنع الملازمة بين الغسل والصلوة
 وان قتل الحية او قطع طريق غسيل في رواية ولا يصح عليه في ظاهر الرواية وعن ابي جعفر لا يصح عليه
 ويصالحه في رواية وعن ابي جعفر في الصلوة على المصلوب وماتان كافي الظهرة وفيه شعار دانه

اذا قل نفسه خطا يصل عليه وهذا بخلاف واما اذا قل فيه فقد صل عند الطرفين والام
 عند السند ان لا يصل عليه لانه لا يترتب له وعند الحلواني يعكس كافي النهاية فصل اذا اشتد
 خوف العد ويجيب يكن الضرر منه ولو شيعا واشتداد مشروط عند بعضهم ولذا ذكر في القدوة
 والكافي الا ان العامة لم يشترطوا ولذا لم يذكر في المبسوط والمحيط والخفة وغيرها وقيل حصة العد
 كافية كافي النهاية والعد ويقع على الواحد والجمع جعل الامام او الخليفة او السلطان او نائبه امة
 بالنص اي جماعة من السيرة نحو العد واظهاره موضع الاضمار وصل الامام باخرى من الامة ركعة
 فتعد بنظر في الثاني اي صلوة الحج والمسافر والجمعة والعيد وصل ركعتين فتعد بنظر في غير
 من الظهريين والعشاين وفيه اشعار بانه لو صل بامة ركعة وباخرى سابقا لانا ان العترة في الصلاة
 فسد صلوة غير الامام لا يخاف في غير اوانه كافي المحيط ومضت منه الامة بعد السجدة الثانية في الثانية
 وبعد التشهد في غير اية اي الى العد ووقفت بازاير ولو مستندة القبلة وجاءت تلك الامة
 التي جعلهم غيرهم وصل الامام بهم تغافل بعد الانفراد سابق من الركعة الثانية وركعتي غيرهم وسلم
 الامام وحده ومضت هذه الامة السبوقه من غير سلام اليه بعد سلامه ووقفت بازاير وجاءت الامة
 الاخرى اللاحقة وانتم صلواتها بلا اقامة ثم مضت اليه وجاءت الامة الاخرى المسبوقه وانتم الصلوة
 بها اي بآية ولا يخفى ان هذا اذا كان الكل مسافرين او مقيمين او امام مقيما واما اذا كان الامام قرا
 والقوم او بعضهم مقيمين في غير الثاني يصل الامام ركعة بكل امة كما تقرأ فاقاسم الامام جاءت الاول
 فصل المسافر ركعة بلا اقامة والمقيم ثلث ركعات بغيرها في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يقرأ في
 الاخرين المضافة واما الامة الثانية فيصل بآية المسافر ركعة والمقيم ثلث لانهم مسبقون والكلام
 مشر ان الاصل والا فضل اذا لم يناد عوا في الصلوة في الصلوة مع الامام ان يجعل الامام امة منهم نحو
 العد وصل باخرى فيجعلهم غيره فيجي الاول فيأمر واحدا منهم ان يصل بهم الكل في المحيط والى ان صلوا
 الخف مشروعة في زماننا خلافا لابي يوسف لما فيمن الشئ واستدلوا بالقبلة كما في الهداية والكافي وغيرها
 من المتداولات فكان الفاضل التفتاني لم يتصفح كتبنا المتداولة حتى التصفح ولا لم يقل في شرح الكفا
 ان خلافا لم يجد كتب الفقهاء في الخلافات وان زاد الخوف اشتد الجحيم لم يتسليم النزول عن
 الدواب صلوا ركبا تاجع ركب وهؤلاء اخص في التعارف بين عاظم البعير لكن في الاصل اعم فرائي
 اذا كانت رافعة او سايرة بنفسها ولا يجوز الجماعة الا اذا كان المقتدى على اية الامام كافي المحيط
 وهذا ظاهر الرواية وعن محمد بن محمد بن جماعة جازية كما في شرح الطحاوي باياه للركوع والسجود الى اية جهة

قدروا فسقط التوجه ضرورة ويسد ما القتال كغيرها وفيه شعار بانهم ياخذون السلاح والصلوة
 وذلك لانه مسحب كما في الكافي والمنشور فيها ما رتب من العدد وفيها الصلوة حج الى مكان الوقوف
 ويسد ما الركوب فيها اذا ابتداء على الارض وهذا كله اذا قربوا من العدو واما اذا ابعدوا فلا
 يجوز ان ظنوا عدوا بان راوا نجوا او غبارا فصولها فان كان كما ظنوا فيها ولا تفقد حاد وكما
 في الخفة **فصل** صح في الكعبة اي بيت الحرام سجد بها اما لا رفعها او تزيينها او كونه بناء منقوشا
 وان طولها كعب ثلثة اقد وهو سبعة وعشرون كما في الاظهر ولعل ذلك من الاعلام الغالبة و
 لذلك يعرف باللام الفرض في النفل ولو كان ظهر الى ظهور امامه وفيه اشعان بحجة الجماعة صلوة
 النفل وفيه تفصيل ذكرنا فلا يحتمل ان ظهر الى وجهه اي الامام يجوز اذا كان وجهه الى وجهه
 لكنه مكروه لما فيه من استقبال الصخرة كما في الراعي وينبغي ان يجعل بينه وبين الامام سترة بال
 يعلق نطعا او ثوبا كما في الجلابي وكره الصلوة فوقها لترك التعظيم وجاز عمارها اذا كان وجهه
 الى سطحها ولا فلا كما في المحيط وان اقتدوا في الفرض او النفل حركتها الى حوال الكعبة من المسجد الحرام
 وبعضهم اقرب اليها من امامه صح لاقتلهم فيها فصح الصلوة ان لم يكن ذلك البعض في جانب اي
 الجانب الذي يكون امامه فيه بل في جانب آخر كما اذا كان الامام في الجانب الشمالي والمقتدى الاقرب
 الى الكعبة في الجانب الغربي وفيه اشعار بان اللام خارج البيت فان كان داخله صح لاقتلهم اذا فتح الباب
 وقد الله تعالى الامم العزم في جانب من البيت الحرام كما وفقه الامام الكتاب مولى المفظ الجانبين
 لحسن الاختتام **الركعة** ذكر بعد الصلوة لانها افضل العبادات بعد ما كما تقر به من
 التركية وكلاما مستعلا وفي المفردات انها في اللغة النور الحاصل من بركة الله تعالى في الشريعة القل
 الذي يخرج من الفقير في الكرم الى انما في القدر مجازة عما فيها ايتام ذلك القدر الذي عليه
 المحققون كما في المضرب وهو المقابل للعنوان ولا يشرك قال الزمخشري وابن الاثير واما ترك
 في العنوان العشر وغير ما ذكر فيه لانه داخل فيه فليسا او تعاو علم ان سببها المال ولم يشروط كاللكن
 فصح بيان شروطه ولا فقال لا يجب اي لا يفرض فضا قطعيا الا على حقيقة كالمسلم او حكمي كالذي
 فان الماخوذ منه الركوة كما في الخفة وغيره واعتز به عن الحرف فان الكفار كلهم اقامة كافي عتق
 المستصفي ويراها في ما اخذ منه عوض مما اخذ منها او حاية ما في يده كما في المحيط ولا يخفى ان ما
 مغي عن قيد مسلم والذالم يذكر في بعض النسخ وظاهر ان الحرية والاسلام كما هو شرط الوجوب فهو شرط
 البقاء ايهم لانه لو انقضى عباد الله سقط الركوة الواجب كما في الراعي مكلف اي عاقل بالغ عاقل

على العتوه والنفى عليه ولو استوعب حولا كافي فم لا يجب على الجنون والجهنم وظاهر ان العقل
 شرط في جميع الحول كالبالوغ حتى اذا افاق في بعضه يستأنف الحول من وقت الافاقة كما روي عنه
 وقيل هذا في الذي بلغ مجنوناً ثم افاق واما اذا كان مغيباً في اول الحول ثم من فاعنه ان استغرق
 جنونه الحول سقط عنه الزكوة ولا وجبت من اوله عنه انها تجب بالافاقة في الحول قل او كثر كذا
 في الزايد وهذا قول الجنيته كافي الكافي واخذ محمد ومحمد بن ابي يوسف وعنه الافاقة
 في اكثر الحول كافي المحيط ثم اشار الى شرط المال بقوله مالك اي قادر على التصرف على وجه لا يتعلق
 بذلك تبعه في الدنيا ولا غرامة في العقبه كافي الكرماني ملكاً مثلت مصداقه كافي القاسوس لكن
 في المقاييس انه الكسرايم تاماً اي كاملاً بان يكون في يده او يد امينه كالمضارب او يد غيره كالاستقراض
 المقرين كافي النظم ولو فر التام بيد ورقة خرج عنه بعض ما ذكرنا ولا يفني هذا القيد عن قيد
 الحرية كما ظن لا يخرج للربى وقيد مسلم لم يذكره الثاني لنصاب في اللغة الاصل وفي الشريعة ما لا يجب
 فيادونه زكوة من المال كافي الكرماني وفيه اشكال لان الامام للتقوية فانه منعول مالك ولا يخرج عن اختصاص
 مع الاحتياج الى قوله ملكاً تاماً وفيه اشعار بان لو كان نصاب بين اثنين لو اكثر فلا زكوة فيه كما اذا كان
 لرجلين اربعون شاة كافي المحيط والتبادر ان يكون النصاب مالا لا اقل من اربعين شاة فان كان
 لخصم حاصر فوجب رد الزكوة لطلب الصدق الى الفقير ولا يحمل له منه شيء كافي التنف ومثله
 في النية فلا زكوة في المصوب والمملوك شراء فاسد كافي النظم تام اي لا يد يقال انما ينفي تامة وهو
 وبها اذا رد ويمنو لغة كافي الساج اما بالقيمة ومرة اللغة ما هو موضع من شدة وفي الشريعة ان
 بالبيع وان لم يدخل في تقييم مقوم والاراد ما خلق في الاصل لان يقلل البيع به كالذهب والفضة
 لكن في النجيم ان طلب الثمار في الاثمان غير شرط لوجوب الزكوة والسوايم اي الرعي يقسم سائمة
 الماشية سواء اذاعت او نبتة النجاة اي القصص الجوز والغالب منه النجاة كافي المحيط والنفرة
 في راس المال طلب المبيع قبل البيع في كلامهم تامة بعد ما جيم غيرها كافي المفردات مع الحول اي صاحبها
 كل من الثمنية واخوه بالذو وان الشمس في المطامع والغارب من موضع الى العود اليه اذا صله الذو
 كما ذكره الراغب وفيه اشعار بان العرة في الزكوة للسنة الثمنية كما اشار اليه الكافي والكرماني وال
 الخلاف ان ما في النية ان الرغبة في العرة والحقيق ان الشرع يريد اليسر في غير النما لا
 امر في قيم الثمنية في الحجر والسوايم والسوايم والنية في مال النجاة حرام مقام الثمار ويريد الحكم
 على ذلك ولذلك لو اسك رجل حواشي درهم لا مال لغيرها كان عليه الزكوة كافي المحيط والنفرة واليه

اشبه الغنّة فعلى هذا ينبغي ان يجب الزكوة على من ليس له غير الزكوة او مال التجارة شئ وسالم
 او زوى التجارة حوله الظن ان كون النصاب والسوم شرطاً في كل الحول والنصاب ليس شرطاً الا
 في طرفيه والسوم في اكثره كما ياتي فاحصل صفة نصاب عن حاجته الاصلية اي عايد فعنه
 الهلاك تحقيقاً او تقدير كطعامه وطعام اهله وكسوتهما والسكن والحادام والركب والالة
 المحترف فان هذه الاموال ليست بنائية فلم يجب فيه شئ كافي الهداية وغيره فقولنا حامل
 لموتة هذا القيد على انه يخرج لما ذكرنا من المحيط وغيره ثم لا يخفى ان الدين داخل تحت الحاجة
 الاصلية الا انه لما كان فيه تفصيل خاص بالذكر فقال وقاصل عن دين حادث في الحول وعنده
 فان كلامهما مانع لوجوب الزكوة والثاني لا يسقط زكوة الحول عند الايتمة الثلاثة خلافاً لغيره
 كما في المشايخ والدين شامل الدين الله مع كدين العشر والخراج وقيل ان كان بحق يمنع والا فلا
 وكدين الزكوة فانه يمنع في الساية وكذا في غيرها عند الطرفين سواء كان ذلك في العين بان كان
 قابلاً او في الذمة بان كان مستهلكاً وعند بيوسف في العين يمنع لا في غيره وعند غيره فلا يمنع
 او شامل الدين العباد كالقن والاجرة والهر فانه مانع وقيل ان كان نية الزوج او له مائة طالبه
 يمنع والا فلا كما في المحيط وقيل منع المجل دون الموجل كما في الاختيار وذكر في المغازان ^{لدين} ^{لعباد}
 يمنع ولو موجل وعن الصدق الشهيد لا رواية فيه وللمنع وعدمه وجه كما في الكافي والعجينة
 غير مانع كما في الجوامع مطالب ولو بالجبر والجس طلباً واقعاً من عبد هو اما الامام في الاموال
 الظاهرة اي السوية والمالك في الاموال الباطنة اي العروض والجوين او الدين في دين العبد
 واحترامه عن دين النذور والكفارة وصدقة الفطر والحج وغيرها ما لا يجب على ادايه ولا جسد
 لاجله كما في شرح الطحاوي والاطلاق دال على ان وجوب الزكوة على التراضي فكان جميع العروقة
 كما روي عن اصحابنا وفي النسخة انه على الفور عندهما وعن محمد لا يقبل شهادة من اخر كما في المحيط
 وذكر الترمذي في بحر التلاوة انها عند بيوسف على الفور وعند محمد على التراخي وعن الجعفة
 روايتان وفي الخلاصة عن الشيخين ان التاخير مكرهه فلما تجب الزكوة على كاتب يكون عبد غير ^{لدين}
 مائة عليه درهم ولا على مالك بعد الوصول كما في وصول المال اليه لا يام كان ذلك المال فيها مائة مائة
 مخفية صفة من الاموال الاخفاء وشراً مال زائل اليد غير جوار الوصول غالباً واما لا يجب الزكوة فيه
 عندم لان كلاً من المالك والعماء فيه مفقود كفقود اي كعبد مفقود وآبق ومضال او مال ماله
 في برية لانه مكانه بخلاف ما اذا نسي في داره او جاورته او بيته فانه يركب لما في لسان الوصول بالخبر

لكن واما المدفون في ارضه او كرمه ففيه اختلاف المشايخ كافي المحيط وكما لمجود علانية لا سيما
 في بيته او علم القاض وقيل ان فيه ان له حجة ثم علم فلا زكوة عليه لما مضى بخلاف ما اذا علم ابتداء
 فان يزكى ويحتمل ان يكون المصطفى اقامة حجة فلو وجد دينه سنيين وله حجة الا ان لم يتم ثم اقام لا يزكى
 لما مضى كما قال البعض وعن محمد انه لا زكوة فيه وان كان له بيعة عادة لم تكفي في المحيط ويدخل فيه
 ما على مال من لا يعصيه ولذا لا يزكى والكلام بشي الخايزي لما مضى في دين المقر ولو معسر وهذا
 اذا قبض والمالك يدل على التجارة واما اذا لم يكن بد لاجل مال كالوصية والميراث والمهر والدية
 ويدل الكتاب فلا يزكى لما مضى واما ما يدل على ليس على التجارة كعبيد الخاتمة ففيه خلاف
 وقال الزبيدي في كل ما قبض الا الدية والبدل كافي الزاهد وكما ما خرد اخذ السلطان
 او غير مصادرة اي تكليف قال البيهقي المصادرة كذا وانكسر كردن والمتبادر ان يشترط دوام
 الضمانية الى زمان الوصول فلو حدثت بعد من الحول لم تكن ذلك الحول كافي التنوير شرط
 النية في الزكوة وقت الاداء الى المهر عن ابي يوسف وقت الفل اي افاض الزكوة عن محمد
 كافي الكرماني ومال الطحاوي الى الاول وشايخنا الى كليهما كافي الخفة وعن محمد لوقا ما تقدمت
 الى اخر السنة من الزكوة ثم تصدق بلانية ارجوان بجزيرة كافي المحيط لكن في العيون عن خلافة
 وفي الروضة لو دفع الى فقير بلانية ثم لوى جازان كان في يدك وظاهر كلامه انه لو سعى منه ولو في الزكاة
 اجراه كالودع الى محترم وسماه فضا ولو في الزكوة اذ العبرة للقلب كافي النية لكن في الزاهد
 عن احمد بان انما يعلم ان من الزكوة لم يجرى الا اذا تصدق على الفقير بان لا يخطىء الى الغرض و
 النفل بالكل اي جميع النصاب فم يشترط النية وفيه اشعار بان لو نوى النفل لم يسقط الزكاة
 كافي الكرماني وهذا رواية عن محمد لكنها تسقط كافي شرح الطحاوي وجمع التفرقة وفي التقييد
 بالكل زكاة لو تصدق بالمعسر لم يسقط زكاة كما قال ابو يوسف خلافا لمحمد وهو رواية
 عنه وهذا الخبر كافي الزاهد ومثله عن ابي يوسف كافي الخزانة والنية كالتصدق فلو رغب
 الكل من مدونه سقط زكاة وان لم ينو اما لو نوى زكاة عين عنده او دين له على اخر فلا يسقط
 ولو رغب منه بعض سقط زكاة عند محمد خلافا لابي يوسف كافي المحيط ولما ابتداء محمد في الاصل كافي
 الابل اقتل به صيا الله عليه السلام على انها هي المال عند العرب تبعه المم فبالعقب في كل خمس
 بالفتح اي كل خمس افرادها الى عشرين من الابل السائمة شاة متوسطة فلو كانت التجارة فيها
 زكاة التجارة كافي الخلاصة والاطلاق دال على ان الغنم والمريضة سواء في الزكاة فيدخل فيه

العيان كما في الظاهر وكذا العجاء لا مقطوع القيام وكذا الذكر والاثاث ولا ياتي في جود الخمس عن التكاثر
ظن فان ما فرق الاشتين لم يستعمل بالتاء اصلا اذا كان تميز اسم جمع يقع على الذكر والاشق كالأول
كما في شرح التسهيل وهو شامله للعرب واليهنق اي المتولد بين العربي والعجم وهو السابغ
على السند المخل في الاصل منسوب الى بنت نصر كما في النهاية وانما ابتداء الخمس اشارة الى ان الذكر فيها
دونه كافي النصف واعلم ان الدار في كونهما على الخمس والعشر والثلاثين كما لا يخفى ثم تجب في خمس
وعشرين الى خمس وثلاثين ابلان بنت مخاض متوسطة لغة ما الى عليه حوان وشرب حوان واحد
كما في شرح الطحاوي لكن في جامع الاصول انها ناقصة ثم لها سنة الى تمام سنتين لان اتماما ذلك غابر
اي حل وفي الغريب المخاض وجع الولادة والنوق الحوامل واحد ملحقة لكلمة وفي الاساس كالمجاهد
حقيقته اضطراب شئ ما يع في وعاء وفي قوله خمس اشعار بان ما زاد على خمس وعشرين عفو في
النظم قال ابو مطيع البلي ان في خمس وعشرين خمسا فاذ احارت خمس وعشرين فقيمها ستا
كما جاء عن علي رضي الله عنه وثلاثين الى خمس واربعين بنت لبون لغة ما الى عليه ثلث سنين
وثلاثة سنين وفي ست واربعين الى ستين حقيقة بالكم لغة ما الى عليه اربع سنين وثلاثة ثلث
وفي احدى وستين الى خمس وسبعين جذعة بفتحين ما الى عليه خمس سنين وثلاثة اربع اهل في
شرح الطحاوي لكن في عامة كتب الفقه واللغة ان بنت لبون ما تم لستين الى تمام ثلث سنين
امها ذات لبون بولاء في الحقيقة فذلك الى تمام اربع لانها استحققت الركوب والحمل والجمعة اربع الى تمام خمس
لانها شابة واصل الجنح الشاك كما قال ابن الاثير وفي تائيد هذه الاسماء اشعار بان من صفات الكوا
الانثوية لا يجوز الذكر ان الا بطريق القصة كما في النهاية وعن ابي يوسف ان لم يجد بنت مخاض فابن
لبون كما في شرح الطحاوي وفي ست وسبعين الى تسعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان
الى مائة وعشرين الا خمس تقديمه فان عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا ثم يجب كل خمس يزداد على
عشرين شاة مع الواجب السابق في مائة وخمس وعشرين حقتان وشاة وفي خمس وعشرين يزداد على
الى مائة وتسعة واربعين بنت مخاض مع السابق عليه فالواجب مع حقتين وفي مائة وخمسين ثلث
حقاق باستفاضة بنت اللبون من البين وهو الفاروقين ما قبل وما بعده ثم اي بعد مائة وخمسين
يستأنف لنصاب والواجب كالاول من النصاب او الواجب في كل ست واربعين الى خمسين
حققة اي في كل خمس يزداد على مائة وخمسين شاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت
لبون مع ثلث حقائق في كل مائة بلغ النصاب الى مائة بان يزداد ست واربعين الى خمسين فالواجب

أربع حقائق ويجوز فيه خمس من بنات اللبون من كل اربعين واحدة ثم في خمس بزيادة على المائتين شاة مع
 الحقائق الأربع وفي خمس وعشرين بنت نخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست واربعين الى
 خمسين حقة فيميل النصاب خمسين وما بين خمسين والواجب خمس حقائق وهكذا ابدا ويجب في ثلثين
 ومنه بقراسيا صحيحا او بصغار تنعا او غيره وهو البقرة اسم جنس يقع على الذكر والانثى فالتاء للافراد
 للتانيث والجموس نوع منه لا ترى ان النصاب يكمل به لكن لا يراد منه عرفا والمطلق ينصرف اليه كافي
 العادة والتبادر منه البقر الا على فالوجه والمتولد بينهما وبين الاصل لا يعتبر النصاب ككافي الواحد
 لكن في المحيط الاعتبار فيه للام فان كانت هلية تركي والا فلا وفي الاختصاص بالثلثين اشعار بان لا يكون
 فيلادون كافي النصف تبع اى ذكر من اولاد البقر اى عليه سنة او تبعة اى انثى منه فيجوز ذكر الواجب
 مذكر او مؤنثا وفي اربعين بقرا خمس او سنة بضم الميم وكسر السين وهو ما دخل في السنة الثالثة ما هو
 الانسان وهو طالع السبع في هذه السنة لا الكبر كما قال ابن الاثير لكن قال الطبري انه المشق من السن
 وهو الانسان وهو في الدواب ان يثبت السن لثبوتها يميز صاحبها سنا اى كبرا وفيما زاد على الاربعين
 يحسب اى ان يحسب اى حساب ما تقدم فيكون فاعل يجب فلم يظن انه لا يصفى عن شوب والا قيل
 فيسمع بالمعينة خير من ان تراه الى ستين ففيه تبعان وفي كل واحدة زادت جز من ثلثين جز من
 قيمة تبع اى اربعين من قيمة سنة كساج وغيره وهذا رواية عنه وعنه لاشد الى ما زاد خمسة
 سنة وثمها وعنده لاشد الى خمسين ففيه سنة وربع سنة ثم لاشد الى ستين وهو قولهما ففيه تبعان
 كما ذكر في المحيط ثم اى بعد الستين في كل ثلثين من البقر والاولى الى ما زاد على الستين تبع
 في كل اربعين سنة سنة او سن فيتعذر الواجب كل عشرة عشرة في سبعين تبع وستة للثلثين
 والاربعين وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلثة اتبعة وفي مائة تبعان وستة فاعل ما ذكر مدار
 الحساب على الثلثيات والاربعات وانما يذكر السنة والتبعة والسبع في هذه المواضع لئلا على
 السابق ويجب في اربعين اذ ينادونه الى عشرين ومائة ضانا او غرا يسكون والتبعين ونحوها جمع ضان
 وما عدا كافي القاموس والكشاف وغيرهما لكن ارى انه على مذهب الاخفش فان عنده كل ما افاد معنى
 الجمع وكان على وزن فعل وواحدة فاعلا فهو جمع فاعل كعجب وصاحب والاصح ما ذهب اليه سيوطي
 من ان كلاهما اسم جنس يقع على القليل والكثير والذكر والانثى كما تقرر في موضعه فالضان ما كان
 من ذوات الصوف والعز من الشعر والاحسن غنما فانه اخص وخض بالكلية كالابل والبقر كافي الضمير
 شاة اسم جنس تأوفا للافراد يقع على الضان والمزغان العرف يحضها بالضان كافي التنوير وغيره

وفي القاموس لثلاثة الواحدة من الغنم المذكور والانتى او تكون من الضان والغز والطبا والبقر والنعام وحمل الزم
والمرأة وفي المحيط يتناول الصغير فاحسن واحدة من النعام فان المراد ما لم يستل لانه يجوز في الزكوة اذا كان
وجنه انه يجوز من الضان ما الى عليه اكثر السنة وهو قولنا الاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كافي
الاختار وفي مائة تاخيرها احسن واحدة وعشرين الى مائتين شاتان وفي مائتين واحدة
الى تسعة وتسعين وتلثمائة تلك شياء بالكسر جمع شياء فان اصلها شمر قلب الواو الفاعل
الهامش وذو وفي اربعة الى مائة من تسعة وتسعين اربع من الشياه لم في كل مائة شاة في خمس
مائة خمس وهكذا ابدل ويجب في كل فرس سائمة من الاناث المجردة في رواية والاناث المذكور
المختلطة تلك في رواية وفي رواية لا شيء في الفرس اصلا الا النجاة وهو لما خرد عندها وعليه التمسك
وفيها اشارة الى ان انصاب للفرس وهو الصحيح كافي المضمر وقيل ثلث وقيل خمس كافي الكافي
والى انه لا شيء واصلا في الذكور وهو الاصح كما في الاختيار والى ان الفرس اسم جنس يقع على الذكر والانثى
ويعم العربي وغيره وعن عمه ثمانية عشر كافي العربي كافي العرب لكن في التفسير وشروط الظهيرة وغيرها
انها يخص بالخيول الامم اولى بالذكر كما في اكثر المتداولات ويكون ان يتم مشير الى ما قاله ان النجاة
التي في العرب لثقله التفاوت وقيمة كل اربعة درهم غالبا واما في افراسنا فالتفاوت فاحش
فيقوم دينار او عشرة درهم كافي النصف وغيره والدينارين دين وجهه اى شرف اصله دينار بالتدنية
فابدل من النون الاولى ياء وقيل له معرب دين اوى جاهد به الشريعة في الاصل اسم المضروب مد
من الذهب وفي الشريعة اسم لشئ من ذلك المضروب او ربع عشرة قسم الا في منها وسكون الثان
او ضم اى خمسة درهم قيمتها اى الفرس فانها ما يذكر ويوث وقيمة الشاة معارة عن قوله ما الله
بالدراهم او الدينارين بنقود القوم وهو مساوية لثخلف الفرس فانه يكون ناقصا وزايلا كافي الا في
نصابا حال من قيمتها المضاف اليه كقولنا ربع واتب مله ابراهيم خنيفا لا يجب في الحيوانات الا في الشاة
عازة من الابل والبقر والغنم والخيول فلا يجب في الجوز والبغل لانهما غير ما يتبين عادة ثم في النية
شرعا فقال اى المكتفية بالرعى بالكسرة ما يוכל من العلف ويجوز النعم على المصدرة في اكثر الحول
فلو اريد اعلاف او الاستعمال فلا فعل فيها الزكوة كما لو اعلف او استعمل نصف الحول ثم اسام الى
انما يجب شئ مكافى الخلاصة وقال عيسى الائمة لو عمل بالابل اربعة اشهر ثم اسامها في الباقي فلا شيء
كافي النية وفيه ياء الى انه لو استبدلت قبل الحول اجنسها استوفت حواله وكذا لو استبدلت بخلاف
جنسها الا ان يكون عند محمد اذا فرس الحوجب خلافا لابن يوسف كما في المشايخ وهو الاصح فلو دام قبل

للنفقة لم يكره اجماعا كما لو احتل لا ساطد الواجب يكره اجماعا كما في الزاهدى ولا يجب في الصغار
 بالكساي صغار السوام المحرم يتم عليها الحول جمع الصغير من الفصيل والعجل والحمل فان الزكوة يجب
 الاعمال الكبار التي يتم عليها الحول من الابل والبقر والغنم والخيل وهذا عند الطرفين خلافا
 لابي يوسف فلو ملك بالشر او الهبة او غيرهما خمسة وعشرين فصلا او ثلثين عملا او اربعين
 حملا ثم حال الحول عليه لم يجب شيء عندها او واجب واحد من عندك وعندنا وليات اخرى في الترتيب
 فالاختلاف في انعقاد النصاب على الصغار وقيل في بقايتها كما اذا ولدت السوام قبل الحول فملكك
 ثم الحول على الصغار فلا شيء عندها خلافا له والصحيح قولها كما في النفقة وينبغي ان لا تزكوة عندهم
 في المهر الا بغير الكساي الكيسر من الساية النامية الحول فيجعلون الصغار تابعة للكبير في انعقاد النصاب
 دون تادية الزكوة ولذا لو كان له سنة وتسعون وثلاثون حملا فعليه السنة عندهم الا اذا هلكت
 فان الزكوة سقطت عن الباقي عندها اذا وجب باعتبارها ووجب جز من اربعين جز من سنة
 عندها لانه جعل الكل سنة بعد هلاكها كما اذا هلك الحملان ويقتل السنة عندهم كما في المحيط وغيره وينبغي
 ان يجب الزكوة عنده في المهر بتبعيته الفرس ثم صرح بالاشارة اليه بقوله ولا يجب الا في الساية فتا
 ولا يجب فيما يعمل اي يعد من الابل والبقر والخيل لحمل الاطفال واثان الارض والركوب وغيرها
 والواجب في الساية الوسط اي ما يتوسط بين الاعمال والادنى لكن في الكافي لو كان له خمس من الابل
 الجاهل نظر الى بنت مخاض متوسطة لانها المعتبرة في انعقاد السبب وما فضل عنها في السن فهو ملا
 قيمة افضلها ونقص من الشاة الوسط تلك النسبة فان كانت قيمة بنت مخاض وسط ما بين
 قيمة افضل خسوف فالمتفاوت بينهما بالنصف فعرفنا الواجب في الجاهل شاة تساوي نصف قيمة
 شاة وسط وكذا لو كان له ثلاثون بقرا من الجاهل نظر الى قيمة تبعية او تبعية وسط وان لم يوجد
 الوسط ياخذ العامل اي اخذ الصدقات الادنى من السوام مع الفضل على الادنى حتى يصير للمخوذ
 وسطا وفيه اشارة الى ان الوجوب لا يتعلق باعيانها وان يجوز اخذ الصغيرة والمريضة والعجفاء
 والعياء وللجهل كما في المشايخ وان الاختيار للعامل لا للمالك كما في النافع وغيره والصحيح ان الجاهل
 لا للعامل كما في الاختيار وغيره او ياخذ الاعمال منها ويرد الى المالك الفضل على الوسط وفيه اشارة
 بان يجوز ان ياخذ الحق فوطنها ولد والتي تسمن للاكل والفحل وفي المشايخ لا ياخذ واحدة منها
 ولا يخفى ان الانسب تقديم هذا البحث على سائر زكوة الفرس لانه اخر اختصاره والافرع من حكم الناطق
 المتأخر في الصامت للنقول فتا في نصاب الذهب اي الجواصر الدري من مفر وبها كان او غير

ثم نقش

والثامن يكون ذاهبا بلباق عشر وكن اي مقدر بعشرين مثقالا مولعة ما يكون به قليلا كما
او كثيرا وعرفا ما يكون سوزة قطعة ذهب مقدر بعشرين قيراطا وظاهر كلام الجوهرى انه مقدر
لغة والقيراط خمس شعيرات متوسطة غير مشورة مقطوعة ما امتد من طرفها فالشغال مائة شعيرة
وهذا على المتأخرين وسخنة اهل الحجاز واكثر البلاد واما على راي المتقدمين وسخنة اهل مصر
فالشغال ستة واثق والثاني اربع طسوجات والطسوج حبة والحب شعيراتان فالشغال ثمانية
وتسعة عشر قيراطا فالنقاوت بين القولين اربع شعيرات على ما في التكميل فلا يصح ان الشغال
يختلف في الجاهلية والاسلام ونصاب الفضة اي الحجر الايض المدين ولو غير مصرى وانما يها
لازالة الكثرة من ماكلها من الفضة وهو التفرقة ما يتادهم بفتح الهاء وكسرها وانما قالوا هذه النعمة
اسم لمضروب مد ومن الفضة والشهور ان ندوي وفي خلافة الفاروق وكان قبله على شبه النواة
بلا نقش في زمان ابن الزبير على طرف بكلمة من الله وعلى اخر بالبركة ثم غير الحجاز فينقش بسورة
الاخلاص وقيل باسمه وقيل غير ذلك واختلف في وزن على عهد علي عليه السلام انه وزن عشرون
تسعة او ستة او خمسة اي كل عشرة خمسة مثاقيل وهو لا يصح ثم انتقل على عهد عمر رضي الله عنهما الى وزن سبعة
كل عشرة منها سبعة مثاقيل فكل درهم اثنان مثقال وهو اربعة عشر قيراطا وسبعون شعيرة في تادهم
مائة واربعون مثقالا كل درهم نصف مثقال وخمس مثقال وفيه اشعار بان المعبرة الزكوة ووزن مكة
في الدنانير والديارهم كما قاله لعلان وفي شكل الاثارة الدنانير فلو ملك ثمانية عشر دينارا او ثلث
دينار بوزن بلدنا ففيه الزكوة لانه وزن عشرين دينارا بوزن مكة كما في الترتيب وفيه اقرار بالافضل
ان الوزن الشرعي في جميع الاحكام وزن سبعة وفي الموازن جمع ثم لا يمتنع ان المعبرة الزكوات والعقود
والاقوال وزن كل بلد فلو ملك ما يتى درهم في زماننا ففيه الزكوة وان لم يبلغ وزن مائة مثقال
ولا قيمة ما اثني عشر دينارا كما في النية وفي اعتبار المثال انما لا يعتبر القيمة هذه اذا كان له ان يبيع
او فضة وزن عشرة مثاقيل او مائة درهم وقيمتها لصاعته عشرين او مائتان الجنيه شئ بالجاه
كما في الحقايق فيجب ربع العشر وهو نصف مثقال في نصاب الذهب وخمسة دراهم في الفضة وهو
كان ذلك النصاب كالدينار والدرهم وحلية النصف والحواشي والاسود والسيف والخرج والاولى
او تلبا كسر هو الجواز قبل الضرب فلما ضرب باليسر بالعين وقد يطلق على غيرهما من المعدنيات كالنحاس
والحد يدلان بالذهب اكثر اختصاصا وقيل في حقيقة وفي غير حجاز كما قال ابن الاثير ويصح خمس
دينارا درهم في كل خمس بالضم وهو اربعة دنانير او اربعون درهما على النصاب اي نصابها

بحسابه في شغل بل لا شيء في ما زاد من اقل من الخمس وهذا كله وهو الصحيح كما في الحققة واما
 عندنا فقد وجب بحسابه فلو زاد دينار وجب جزء واحد من عشرين جزء من نصف دينار ولو زاد
 درهم وجب جزء من الاربعين جزء من درهم وهكذا ويعتبر الغالب اي الزايد على النصف من الجوزين و
 الفش فان غلب الذهب او الفضة فالفضة وفسوس دينار ودرهم ففيه الزكاة وفيه اشعار بغير الخمس
 اذا تساوى الفضة والفضة كما قال بعض المتأخرين وقيل فيه خمسة دراهم وقيل درهمان ونصف كما
 في المضارب واما الذهب فضطرب عما في الزايد وان غلب عليها الفضة بالكمية اي الخماس و
 الصغر غيرهما اسم من الفضة بالغنى في الاصل اصاب على خلاف الاظهار يقوم ان تولى التجارة لا تفرقة
 العروص فان بلغ نصيبا ففيه الزكاة والا فلا وان اتي فلا شيء فيه وهذا اذا لم يخلص منه فضة
 تبلغ نصيبا وفيه الزكاة كما لا غش فيه كما في الهداية وفي الجواهر اذا كان مقدار ثلثه درهم من كل
 عشرة فضة وللأبق نحاس واللون لون الفضة بحيث لا يتغير به ولا ياب ولا يفسد فلا شيء فيه لا تجوز في
 ما من نصاب السوام والجوزين كالجوازات والذرية والعدديات والمكيدات والموزونات
 كالماء في الاجاب والارباب الابنية التجارية كما لو اشترى جارية للخدمة ونوى ان يبيعها بها ما
 فلا شيء فيه وكذا لو اشترى حرافة بعشرة الاف درهم ليؤجرها من الناس وان نوى ان يبيعها بها ما
 اشترى للخدمة لا للتجارة وكذا اهل الحالين وحمل المكايين وظاهر شامل للعقار فلو اشترى ارضا مشيرة
 او غير مشيرة ما ياتى درهم وجب فيها الزكاة لانها لا يجمع مع العشر والخارج فلا يجب زكاة فيها
 وعن محمد انها تجتمع مع العشرة الكل في المحيط عند تلكه أي تلك المالك ذلك الغير فلو ملك عرضا ثم
 نوى التجارة ليس فيه شيء حتى يصر فيه بغير الارث اي بسبب خياري فلو ملك مال التجارة بالارث
 ولو نوى التجارة وقت موت المورث لا يصر للتجارة فلا تعرف والكلام شعرا بان المالك بالتبرع كالهدية
 والصدقة والرصيدة والجمع ونوى التجارة عند يصر للتجارة كما قال ابو يوسف خلا فالطرفين عليها
 قيل لا يعمل البنية والعرض على الاصح كما في المحيط اذا بلغ طرفه بغير المستفاد من الاستثناء فيمته أي ذلك
 الغير نصيبا ما صلا من أحدهما فلا يلزم ان يبلغ من كل نصيب ويقوم بما يبلغ نصيبا بالرفع الفقير شلا صفة
 للنصاب جارية يجرى لتعليق أي تكونه نافع له فلو بلغ بالتقويم كل منها نصيبا قوم بهما نافع وواجب ان تسأ
 فلذلك محير وعن ابو يوسف يقوم بالاشترى به وعن محمد يقوم بالنقد الغالب في ذلك البذل لا ينظر الى
 موضع الشراء ولا موضع المالك وقت حواله الحول وفي الاصل يقوم المالك بالدرهم والدينار وانما خسر القيمة
 اشعار بان لو اشترى عبد التجارة بفضة ونفا ما ياتى درهم حال الحول وهو لا يساوى ما في درهم مضروب فلا شيء

فيما تولى المحيط ويجوز دفع القيمة في الزكوة اي يجب جزئ من النصاب سواء كان سائمة او غيرها
 لكن لما كان لا ينفصل قيمة يوم الاداء عندها ويوم الوجوب عنه على ما قال بعضهم وقال الآخرون
 في السائمة العين ويجوز قيمة يوم الاداء وفي غيرها العين او قيمة يوم الوجوب وبالنسبة لغير
 فخر ما بقي فغير من الحنطة قيمتها ما يتاخر يوم الوجوب خمسة اقفر بلا خلاف ويجوز عند خمسة
 دراهم وان تغير السعر بعد الحول وما عندهما فان زاد بعد القيمة الى اربعة عشر فعشرة دراهم وان
 نقص الى مائة فدرهما ونصف وفي خمس وعشرين من الاقل بنت خاص بلا خلاف ويجوز عند خمسة
 دراهم في قول اذا كان قيمته ما يوم الوجوب مائتين ولم يتغير السعر وما عندهما وفي قول عشرة دراهم
 او درهمان ونصف لتغير القيمة يوم الاداء كما يستفاد من المحيط ثم قال للاختصار ويجوز دفع القيمة
 اي دفع قيمة المنصوص عليه من نحو قيمة نصف صاع في الفطرة اي صدقة الفطر والكنائس او كفاية
 رمضان والظهار والصيد والعيون والعشر والخراج والتذكير اذا اذن بالتصدق بصاع فلهذا
 بقيته لكن في النظم اذا نذر بلحج شاتين يوم الفطر فخر شاة ستمائة بلحج قيمتهما شاتين و
 لا يجوز كالأول نذر بجاهل شاتين واعتاق عبيدين وفي وصية فخر ان او يحل بالدرهم فاعطى خط
 في جواز خلاف واعلم ان القيمة فيما ذكر ليست تبدل عن الواجب كما ظن والا يجوز مع وجود
 المنصوص عليه كافي المسوط وغيره والهلاك اي هلاك النصاب او بعضه بعد الحول وان كان
 الاداء يسقط الزكوة بحصة اي الهلاك وان كان بعد طلب العلم او قبل الإسقاط بعد العلم كما
 في الكرماني فلو هلك من ثلثين وما بين من الغنم مائة الاربعين كان الواجب شاة والكلم شاة
 الى ان لو هلك قبل الحول ثم وجد مثله استوفى من الحول والى ان لو استهلك بعد الإسقاط وقبل إسقاط
 ثم استبدل غير المحرم استهلك كما في الظهيرة وما استبدلها قبل الحول فيجب بدل الحول كما في
 المحيط والزكوة واجبة في جنس النصاب بلا خلاف لا العفو لغة الزايد على النفقة وشرا ما زاد على
 النصاب فلا يفيءه استحقاقا كما قال الشيخان الا ان الهلاك يصرف الى الزايد على النصاب الاول
 نصابا والى العفو والنصاب فصاعدا عند البيهقي وفي الكل قياسا كما قال محمد وزفر والشيخ
 عفو لا يجب بدونه كما في المحيط وغيره ثم اشار الى توضيح الكلمتين السابقتين فقال يجب
 هنا اذا هلك بعد الحول خمسة عشر من اربعين بعد ان يصرف الهلاك الى مائة خمس وعشرين بعد
 لان الزايد اربعة عفو واحد عشر نصاب يليه مائة وثلاثين في مائة والعشرون فيجب بنت فخر
 وهذا عند ما عند غير فيجب خمسة وعشرين جزء المائتين وثلاثين كما قال ابو يوسف ومن

كما قال محمد بن جعفر فان الهلال يصرف اولا الى اربعة عشرون ثم الى ما يليه من النصاب او اليها معا فان لم يقع
 ما ظن ان الاول عشرة من خمس وثلاثين والبيع اسم جنس يقع على الذكر والانثى ويطلق على البعثة
 والخشب وهو ان يكون ابو عريبا ولم يجرى كافي العادى ويضم المستفاد الى الرايد على النصاب
 بشره او قريبا وهبة او وصية او ميراث او غيره وسط الحول بالسكون فيضم الحادث ولو قيل ان الحول
 لا يقبل وقت الوجوب ان النصاب من خمسة فيضم اربعون درهم اذا زاد على ما بين منه ثم يترك عن
 الكل وفيما ساء الى ان المستفاد بعد الحول لا يضم بل يستأنف حوالا اخر اجاعا الى ان لا يضم اذا لم يكن له
 نصاب وفي الخلاف ثم اشار الى بيان ما هو من جنس النصاب من الحرج والعرض لا السوايم وقال
 ويضم الذهب الى الفضة وبالعكس بالقيمة لا تمام النصاب عنده وبالاخرى والوزن عندها وفي رواية
 عنه وعن ابي يوسف انه جمع القولين في صورة خلاف في صورة ذهب عشرة مثاقيل قيمتها مائة وخمسون
 درهما فضة خمسين فان خيلت في عند لا عندهما ولا خلاف في وجوبها عند كل الاخرى مائة درهم
 فضة وعشرة مثاقيل ذهبها اقل من تلك الاية وقيل لا في عند والصحيح الاول فيكون
 من كل ربع عشرة وهو الصحيح كما في الخفاف وغيره ويضم العرض يكون للبخارة فلا يضم السوايم اليها
 اى الى الذهب والفضة بالقيمة فيك المستلزمين مثل الامام النصاب فيترك من خفيضة حنطة للبخارة و
 خمسة مثاقيل من ذهب قيمته كل مائة درهم وقال الشافعي فيه ولا خلاف فيما اذا كان الذهب عشرة مثاقيل
 وقيل شعرا وان الحرج لا يقبل ان يضم قيمتها الى قيم العرض بل يعكس كما قال الاول ما عند فخر زعيم
 كل ثم يضم احد الى اخر كما في الخفة والعرض والضم جمع العرض بالفتح والسكون وهو كل نصف من المال
 غير الحرجين كما في المنافيس وغيره فعلم ان كان عليه استثناء السوايم الا ان يتم ان الامام للعملة
 اي نقصان النصاب في اثناء الحول هذه فيختص بالسكون اى باطل غير مسقط للزكاة وفيما اشار
 الى الدين والحول لا يقطع حكم الحول وان استغرق خلافا لغيره الى ان لو كان له اربعون شاة ماتت
 في الحول فزيدت الزكاة اذا كان صوفها مائة درهم والى ان لو كان له عصفور ثم غفلت القطع الى الخليل
 بالكا في اراهم وجاز نقد بها الحول اى محلول او اكثر منه لدى نصاب اى جاز لى مالك نصاب او
 اكثر ان يردى زكاة سنتين كثيرة قيل ان حق تلك السنون ثلثها لئلا يرجع على الفقير كما في اراهم
 وزكاة المحيط ان لو اردى زكاة الفضة مالك الحرجين ثم ملكت كان المودى عن الذهب اذا التقيين
 غير صحيح وعن ابي يوسف عليه زكاة واختلاف فيما اذا عين بعد الحول ثم ملك وجاز تغديب بالنصب
 اى على نصب لدى نصاب اى جاز لى مالك نصاب واحد ان يردى زكاة نصيب كثيرة والكلام مبني على

لا يجوز التقديم لكل منهما بلا نص باجماع اهل العلم فان كان في يد الفقير لم يأخذه وفي يد الامام اخذه كقولنا
 فصل وينصب العاشر مستانقة شاملة لعاشر اهل العدل والجورى وهو اخذ العشر من عشرة النعم
 اعشرهم عشر النعم فيها اى اخذت منهم العشر ويترفع من نصب الامام على الطريق لاخذ صدقة القنا
 وانهم من اللصوص كافي الكرماني وغيره من المتداولات وانما سمى به للملحظة العربى في ذلك دون السلم
 والذي وعده ما ذكرنا من معنى الشرع لا حاجة الى نصب مثل قوله على الطريق لاخذ ذكوة التجار المسلمين
 او غيرهم وانما سمى بالذكوة لتقليد غير الجورى عليهم التجار يضم التاء وتشديد الجيم او كسرهما وتخييف الجيم
 قاجر وفيه رضى الى ان العاشر واجور فانه ارجيل قد فعله الصحابة بنصب الرسول والخلفاء صلوات
 الله عليهم وحديث ان لقيم عاشل فاقتلوه معناه تارك للعرض في هذا الامر كما قال ابن الاثير لكن فيه
 اشكال ولعله تغليب في اخذ العاشر من المسلم ربع العشر اى عشر اى عشرة اى الظاهر والباطنة ومن الذى
 ضعه بالكسر المثل الى ما زاد وعرفا المثالان فالاراد نصف العشر وفيه اشعار بان كان جميع النصاب
 معها فلو كان بعض النصاب في يدهما لم يأخذ منهما شيئا لكن يجب فيه الزكوة ويانه كمال النصاب
 كفاى الخفة وصدقه قالى السلم والذي مع تخلفها في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ان الخلف لا يشترط
 كفاى سائر العبادات ان انكر الحول الى انكر السلم والذي تمام الحول ولو حكما كما في الاستعداد وخط الحول
 او الفراغ اى انكر فراغ الذمة من الدين المطالب من عبد او ادعى ادائه اى بيع العشر او ضعفه
 عاشر اى يعلم في هذا الحول وجوبه لان الامين يصدق بما اخبره الاباؤم كذب يمين فلا حسن ان يقع
 الى عاشر ان كان في المتداولات فيشمل الكاين بلا علم في الكافي ان لم يكن في هذه السنة عاشر او يصدق
 لما ذكرنا وفيه اشعار بان خط البرائة لا يشترط وهو الاصح لانه قد يضيع كما في الفم ثلثة فلو جاء به لا حلف
 لم يصدق في قوله وصدق قولنا على قياس الشهادة بالخط او ادعى ادائه في مصرها الى فقير مثلا في غير
 السوايم اى الاموال الباطنة فلو ادعى الاداء في الاموال الظاهرة لم يصدق لان حق الصرف للامام فيختص
 والزكوة هو الثاني على الصحيح وقيل الزكوة الاول والثاني سياسة مالية كفاى الكافي وغيره ويأخذ من الجور
 العشر من اموال الظاهرة او الباطنة اذا كانت نصابا ان لم يعلم بما يأخذ من متناى مقدرا بما يأخذ
 الجور من المسلمين في ديانتهم لكن علم الغنى لاخذ وان علم ذلك اخذ مثله قليلا او كثيرا تحقيقا للجهالة
 وفي رواية لا يأخذ من القليل لانه غنى ان كان ما يأخذ من متناى بعضا فان كان لا يأخذ اصله لا يصدق
 كما في الاختيار وقيل لاخذ كل درهم لم وقيل لاخذ كل اقدار ما يرصد الى مائة لان الاتصال عليها ثمانية
 مائة كفاى المحيط ولم يأخذ منه ان لم يأخذ منه لانه اقرب الى مقصود الامان وفي الاكتفاء اشعار بان

العربي اذا انكر الحول او الفراغ من الدين ياخذ منه العشر كما قال بعضهم وقيل هذا اذا علم انهم لم يصدقوا فلا
 ياخذ منه شيئا كما في المحيط وعشر من الذي لا يخرج من تسامح فلان الميراث اذا اخذ العاشر نصف عشر قيمة من يورث
 القيمة من اهل الذمة واما ياخذ منه السلم لانها من الشئ فان لم يكن في حكم العين والاصنافه للعهد فيعشر
 انها عشر اذا كانت البقارة وفي حكم الخمر والذرة لا يعشر خنزيره لانه من القيم وفي حكم العين وقال زفر
 يعشر وقال ابو يوسف يعشرهما ان من يما جلة ولا يعشر مائة للسلم او الذي من بضاعة او وديعا او
 مضاربة او غيرها اذا تاجر ليس بالملك فلو ملك نصيب المضارب من الربح نصيبا عشر الحول في عشر
 ثانيا قبل الحول جانياس دار وهذا اذا علم انهم ياخذونه من اموالهم بخلاف فلم يعشركا قال شيخنا
 وانا قيد بالحول السلم والذي في سنة الامم وعشر كل عشرين في حول الثاني اذا لم يعشر في الاول
 وقوله ثانيا اي غير مرة فيعشر في سنة كلما جاز من دار ولو في سنة عشر مرات وقوله قبل الحول من قبيل
 الجازب فانه يتعلق بعشر وجانياس اذا لم يعشر بعد في الحول الثاني وقوله جانياس دار عشر يارو
 ترويه دار فانه من هذا العاشر بعشر ثانيا وهذا اذا علم انهم لم ياخذوا من اموالهم يعلم اما اذا علم انهم ياخذون
 فيعشركا قال شيخ الاسلام واعلم انه لو تاجر على عاشر يتبع واخبرانه مروي ووطن العاشر انه مروي
 فحده فان كان في الفسخ من على التاجر صدق مع اليامين والا فيفسخه الكل في المحيط وخمس معدن ذهب
 اي اخذ الخمس من معدنه وجوبا وان قل وفيه شعار بان في الخمس لا يشترط النصاب ولا الحول ولا سائر
 شروط الزكوة لانه في حكم الغنيمه كما استدل به في الخفة واصافه لكل درهم درهم لا يجره او عدله مع في الارض
 يوم خلقها وهو منقسم على ثلثة منطبع كالذهب والفضة والرماس والححاس والحديد وما في كلاله
 واللمع والمقر والنفط وما ليس شيئا منها كاللؤلؤ واليفر ورجع والكحل والراج وغيرها كما في البسوط والخفة
 وغيرها لكن الطرزي خصه بالجرين والنظم انه في الاصل اسم لكل شيء من معدن نفوس في الانطباع
 كالفضة وجلة ارض مراع او عشر الاضطر او ضنا سوا كانت جبلا او سهلا سوا تان او ملكا واحدا من
 دار وارض وبعض الحوب ويا فيه من اربعة اقسام للواحد ان لم تكن الارض كما اذا وجدت سوات والا
 تكن غير مملوكة فلا كلها اي فالباق للملك الارض سوا كانت دارا وغيرها وهذا عندهما كما في شرح الكفا
 واما عند فغيره تفصيل اشار اليه فقال ولا شيء من الخمس وغيره لغير الواحد فيمدى المعدل ان وجد
 في دار وما في حكمها كالميراث والمخافوت وفي ارضه كراما او غير ذلك في الاصل لا شيء فيه وفي الجامع
 خمس والله في لول هو مخرج من خلق الله تعالى من مطر الربيع الواقع في الصدق قبل ان يولد من جنس السمك
 يخلق الله تعالى اللؤلؤ فيه كما في الكرماني ولا في غير من مملوكة في الجوز من مملوكة الخشيش في البر وقيل مع شجر قبل

مفتاویٰ

متساويان في الحكم وفي البسوط ان الركان متساويان وكلام المغرب يحتمل البسوط والمحيط جميعا قلنا
ان يراد بالركان ما في الصلوات من المال بوضع الله تعالى ووضع انسان كلمة مستأنى اى لم يسلط دخل دارهم
بامان وجده اى وجد ذلك المستأنى من الركان الشامل للمعدن والكثرة وذكر المستأنى اشعار بان
لو دخل متلخص دارهم ووجد في صحنهم ركانا فهو له بالطريق الاولى كما اشار اليه القصة وان وجد
المستأنى الركان في دارهم اى ارض مملوكة لاحد من العرب رده اى الركان على مالكها اى الدار ولو لم يرد
واخره الى داره كان ملكا ملكا خبيثا كما في القصة وهذا قول الطبري واما عندنا فيمنس كافي التفت
واما استدلالنا الى المستأنى لانه لو وجد متلخص فهو له كافي الركان وان وجد في دار
الاسلام بقية السابق وكان بالرفع ومن الظن ان فاعله غير المستأنى لان ما وجد من الكثرة في صحن
دارهم لا يفسد بالخلاف متاعهم بالجر على الاضافة سيما للمعنى المجازي كاضافة المتاع ببيان السمة الكثرة والتمتع
لغيره كما ينفع به من عروى ابن ابي نعيم ما ذكره ابن الاثير فيكون ما سوى الجوز من متاعا وعرفا كل ما يلبسه
الناس وبسطة كما في العمادى واختلف المشايخ في تفسيره هنا والصحيح ان المراد هو المعنى اللغوي كما
اثير اليه في الكرماني في ارض لم تكن تلك كالمنازع خمس وباقيله اى للواجد واما في ارض تلك فلم يخطو
هذه السلة وان فهمت ما سبق لانه ذكر ما يتبع الهداية ليصرح ان في وجوب الخمس لا يتفاوت المتاع وفي
تخلع الزكاة فانها لا تجب في المتاع غير التجارة ولما اشرك الزكاة والعشر في نظير المالك عن الامام واطلق
عليه الزكاة في لسان نبيه الانعام شرع فيه بعد الفزع منها وقال وفي آتق ولو مائة والعسل لعب الخ
وفي حكمه المن الواقع على الثوب الاخر في قول كما في الظهير والظاهر خبر لبيد متاخر هو عشر عشرة
خروجية اذ لا يطعم العشر والمخرج في ارض واحدة او عسل جبل عشر احتزان عا في الخزانة لانه في الجبل
في رواية والاكتفى بالارض فانما جرم مقابل السماء وانه اى ثمر الشجر في ارض او جبل عشر ويدخل فيه
القطن لان الثمر اسم لشيء متفرع عن اصل يصلح للاكل واللباس كما في الكرماني وذكر في القاموس ان
لحم الشجر وقال ابن الاثير انه ما يتجدد الشجر لكن المشهور ما في المفردات انه اسم لكل ما يستطعم من اكل الشجر
وفيما اشار الى ان لانه في ثمر الشجر في داره فانها ليست عشرة وان كان البلد عشرة كافي المحيط
وكذلك بئرستان لانه لا تان لها كافي قاصيضان والكلام دال على وجوب العشر ولو كان الشجر غير ذلك
وام يعلج احد كما قال السد بن عروق قال الحسن لا عشرة فيه وهو ارجب عندنا في الليث كما في المحيط لكن
قال الترمذاني ان كان الامام يحج فيه عشر والا فلا عن ابي يوسف والحسن لا عشرة فيه لانه باق على الاباحة
وانما يكف عنها ما بعد تيممها على ان فرع الخارج مثله الحكم وما خرج من الارض العشرة مما يستخير

عارض من اصناف الحبوب والبقول والواحين والاوراد والفواكه وقصب السكر والادوية والبدون
 من الزاينة لا يرفع ثمن الزرع كما صرح به والى الزاينة عشرة ما اكل كما قال ابو حنيفة ذهب ابو يوسف الى ان عشرة
 ما اكل سوى كفاية الرجل وعياله وقال محمد ان ما اكل حسب علم من تسعة اعشاره كافى للحيط وذكر
 ان لا يسعه اكل شيء منه حتى يردى عشوها وقيل اذا عزم فلا باس باكل تسعة اعشاره واكثر الحوط
 وعن ابو حنيفة ان اكل ثلثه لا بالمعروف فلا شيء عليه قال الفقيه به فاختار كافى المضرب والى ان لا يشترط
 كون الارض ملكا والخارج معالجاً ولو ثبت في ارض غيره ملكه عشرة من تفصيله والى ان يجب في ارض الكافر
 والصبي والمجنون والمكاتب والمأذون والمديون كما في الخزانة فالدين لا يمنع الوجوب كما في ظم
 الرواية على ما في المتوسط والمتبادر ان يكون العشر على المالك سواء كان ذراعاً او اضعافاً الى ذراع او
 سرجاً وهذا عنه وقال انه على الدافع والمزارع جميعاً وعلى المستاجر واخلافه على المستعير كذا التنف
 وان قل ذلك العسل والتمر والخارج فلا يشترط ان يصاب كما قال ابو حنيفة وزفر وهو اولى كما في الكرم
 وهو الصحيح كما في الحققة واما عندهما فان كان الخارج ما لا يبلغ سنة فلا شيء فيه مثل الخوخ والكرفس
 والفتاح والمنش والشم والبطيخ وان كان ما يبلغه فان كان ما يوسق ويكال كالتف والعنب والريمان
 والعناب والتين والخطوة والشيرة والدرق فلا شيء فيه الا اذا بلغ الفاً وما يتى من اقل كان ما لا يوسق
 كالقطن والزعفران والسكر فبصا به عند ابو يوسف قيمة ما ذكر من اقل ما يوسق من ثمر الدخن وعند
 محمد خمسة اشالين اي ما يقتدر به نوعه فبصا به الفطين خمسة اشال كل حل ثلثا تير من والزعفران ونحوه
 خمسة اشال فانه قد رايه في دار طبل والحل وبالدرهم والمنا عشر واجب ذكره في وقت في الجرب ظهورها
 عنه وقت الحصاد عند ابو يوسف وقت النضج في الخطار عند محمد فيضعف على الخلاف
 استهلك الحب بعد هذه الاوقات كما في الخميس وظاهره سير الى ان لا يجعل به قبل الزرع وفيه للاختلاف
 وكذا قبل البت واما عند الطوائف خلاى لا يبيوسف ويجوز التجهيل به انقل كما في المتوسط والى
 لو اجتمع النوع من جنس يردى من كل محصة وهذا عنه واما عند محمد في الوسط كافى للحيط والى
 دال على ان وقت الاداء جميع الثمر على الذراعى كما قال محمد وذهب ابو يوسف الى ان على الغور من اقل
 روايتان كافى بجماعة تدارت ليرتأه ان ساء اى ذلك العسل والتمر والخارج سبع اى ما جاز كالاثمار
 الادوية في اكثر السنة فان ساء في النصف او اقل في الخارج نصف العشر كما في الاختيار او مطلقاً او في
 فالسحاب شمل الا في مخرط في عدم استغلال البساتين والادوية به عادة فيدخل فيه القصب السكر
 والخيش والسعف والتين ونحوها فلو اتخذها شجرة او معجبة او سبت الخشيش في ثلث العشر وبما في

وان قل نصف عشره كفا لا في نصابه ان في الخارج اكثر الحول بغرب اى دلو عظيم يد يد البر لو دابة
اى ما يد يد البر وجمع طويلا ركب تركيب ملاك الارض وواسع معرفة كثيرة كما ذكر المطر في بلاد
ربع من الزرع بضم الهم وفتح الف وجمع المونة عكسه على قوله على الاربع وهو الشغل والمعدن بلا اخراج ما
منه من نفقة العال والبر وكري الانهار وغيره ما فيه يصير بما علم منها كما في قوله وماء السماء اى
ماء الانهار والبحار والمطر وماء العيون الواقعة في ارض عشرة وماء الينابيع المحفورة فيها شرب
اى منسوب الى العشرة فانه حصل منه فكان منها في ارض خراجية خراجي فلما انقطع عن الارض الخراجية
ماء الخراج لم يسقى بماء العشرة صارت عشرة ولو انعكس صارت خراجية لان الماء موثر في تغير الوظيفة
كما في المحيط ولو سقيت مرة بالعشرى ومرة بالخراجي فبعض العشرة في بعض العباد كما في التمر ناس
وماء انما يجمع به بالسكون او الفتح يجرى الماء حرماس ما للخراج العجم اسم جمع واللام للعداى بعض
كثلا ديان وكيايان وساسايان واخرهم يزوجوا المتولية خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه
خراجي وان كان اصل بعضها من ماء فيه خلاف كنه الملك فان كسري حرم من القرب على طريق
الكوفة من بغداد ومنه ما ورد ونهر يجرى منسوب الى الخراج وهو في الاصل باحصل من ربح
ارض لو كان ما اوجرة غلام او نحوها ثم يبيع ما يباحه السلطان فيقع على العشرة والجزيرة وما لا
كان الا في ربح في الغلب يقتصر بضرة الارض كما في المفردات والاصل ان كل من يحتاج الى العانة فغنى ولا
خراجي وكذا اى مثل ماء الانهار العجم في الخراجية الانهار اى ماء الانهار لا بدعة جيجون نهر بلخ او ترمذ
وجيجون نهر بخند او تركة او الهند ودجلة من بغداد والفرات نهر الكوفة والعراق على يسرى ست ج
وفي رواية عنه عند محمد وذكر شيخ الاسلام عن محمد بن ابي ايوب كافي المحيط والاولى الانهار الخمسة
فان الدليل على هذا الخلاف كنه يثبت عن هذه الانهار في ارض العرب بلادها خراجية ومجانز ومكة
والهين وطائف وعمان والبحرين ثمانية الجواسم اقليم مشهور مشتمل على مدن كثيرة كافي فقم لكن في
التفريق ان مكة من تهامة وقيل من الحجاز وما مدينة وقيل وذكره في زيادة الايضاح والافقه جاز لا
عنه بقوله وما اسم اهل من بلد طوعا بلا قتال ولا دعوى الى الاسلام وكروها ثم اقل اهل عليه الصلوة
مثل مكة كافي النصف او ما فتح عنوة اى قهر بالسيف سوله اسم اهل اول العنة بالفتح اسم من العنة
بالضم وهو الذي انما يصح كذا ذكره المطر في وقد قسم بين جيشنا المسلمين واحتراب عا اذا قسم بين قوم
كافين غير اهل فانه خراجي كذا النصف ولو قال بيننا كان شاملا كما اذا قسم بين قوم مسلمين غير جيشنا
فانه عسري لان الخراج لا يوظف على المسلم ابتداء وشاملا لاكل الجيش واكثره فانه اربعة عند ابي جعفر والحسين

اربعة الاف كافي قصبه المصرة عشرة اتفاقا والقياس ان تكون خراجية عند ابي يوسف لانها لم يرد في
 الخراج الا ان ترك القياس باجماع الصحابة والسواى سواد العراق طولان حديثة الموصل فية الى
 عبادان بالغنم والتشديد حصن على شط الجسر من الغديب ما قريب من كوفة الى حلقا
 بالغنم بلد وسواد البلد فيها كافي القاسوس وانما يسمى به مخضرم الخمار وكثرة زرع وعمر والعراق بالكم
 اسم للصحفة والكوفة وبغداد فراجح ما ذكره كذا الارض العرب لانها راجحة تحت قوله وما فتح عنقه وافر
 اهل عليه بلا اسلام فان السواد فتح عنقه ولما لم يسلموا وضع عمر الخراج عليهم ولم يسقط عنهم حين اسلام
 او صلحهم اى ما صلح الامام اهل على شئ معين قبل الغلبة خراجية منه ما صلح الله عليه ولم يمان
 ياخذ من ارضه بنى بخران الفى حلة وفي رواية الف وما يتى حلة وصالح عمر بن الخطاب الله عنه وان ياخذ
 من ارضه بنى تغليب العشر مضاعفة وجعل هلا بمنزلة الخراج لا يتغير كفاى شرح الطحاوى ومنه يلج
 وسعد وسمرقند وما بخارا ففتح عنقه باقرار اهل عليه وفي خراجية الامامان فان عشرين وكذا
 سمرقند لانها لم تخط الثغر وجعلت عشرين كافي الخراجية وينبغي ان يكون مروصلية خراجية كراهة
 فان اميرها صلح ابن عمر على الف الف درهم ثم صلح امير مرو على الف درهم وما يقدرهم كما ذكره
 ابن الاثير في الكامل لكن في النصف ان الصلحية عشرين فان الامام ان صلح المسلمين على مال معلوم فخطا
 انها عشرين وكذا ان صلح الكاينون ثم اسلموا فان كان بد الصلح في الصورتين اقل من العشر فالتام
 صرفوا الى الفقراء وموت اجبى اى رضى غير صلحة للزراعة بالفعل جعلت صلحة لذلك لا يعبر العشرة
 والخراجية بقدر اى ثمرات فان قرب الموات من الارض العشرة فعشرة ومن الخراجية خراجية كراهة
 ابي يوسف وذهب محمد الى ان العبرة للماء فان عشرين فمئة وخراجية كافي المحيط وذكر في شرح
 الطحاوى ان كل ارض تسعة من عشرين او قنطرة او غير مستقط من بيت المال في خراجية والخراج اى خراج الارض
 المذكورة اما خراج سفاسنة بالاضافة وهو جزء معين من الخراج لوضع الامام عليه كما ثبت بامر على
 الله عليه وسلم كما اشير اليه بقوله كما يوضع ربع من الخراج او نحو كالثلث وفيه خلاف الى ان هذا الخراج
 يتعلق بالخارج فلو عطل الارض وقد تكن من الزلزلة لم يجب عليه شئ كافي الظاهر لكن لو جعل واد
 خراج ارضه لستة وستين جاز لان سبله من نامة والى ان ينكر الخراج كفاى المحيط والى ان الخراج على
 اكله قبل ادائها خراج وقيل لا يحل والى ان يسقط بهلاك الخراج ولو بعد الحصاد كافي التمر تائه ويرفع من
 الزرع ثم يردى الخراج كفاى المحيط والى ان الدين غير مانع لوجوبه كفاى المنية والى ان وجوبه على النار
 وفيه خلاف العشر وقد روي الخراج بقدر طاقة الارض كما اشار اليه بقوله ونصف الخراج غاية الطاقة

فلا يزال عليه لان التخصيص عين الانصاف ومن محمد اخذ منه الابدل الارض وما يقوت نفسه ويعمل
 قابل كافي المحيط وما خارج من ظرف بالاضافة ويحوز ذلك يكون وصفا ويسمى خارج الوظيفة والمقاطعة
 ايم وفي شيء معين من النقد او الطعام بوضع الامام عليه كالثبت بامر عرض كاشارة اليه بقوله
 كما وضع عمر وعالم بامر علي السواد فانه بعث اليه عثمان بن حنيف وجعل الخديفة مشرفا فخرج وبلغ
 ست وستين الف جريثم وضع بامر لكل جري بالفتح وهو ستون ذراعا في ستين بذراع الملك
 سبع قبضات كما قال محمد بن ابي بكر لا قال شيخ الاسلام ان تقدير جريب لاصحابه بذر اربع ملك زيام
 واما جريب سائر الارض فتعارف اهلها كافي المحيط ككونه في الضلالت اراد بالملك لوزير وان وسبع
 قبضات تلك البع مع زيادة ايام موضوعة في كل قبضة وفي النية قيل ان القبضات غير منصوبة
 الايام وفي المعرب ان ذراع الجريب ست قبضات اربع اصابع وفي الاهداح قيل الجريب ما يقع
 ستان من الخط وقيل خمسون واريد بالجريب بقية ما ياتي ما يذرع فيه مثل الخطر ويدخل فيه
 ما اذا كان شجر الشجر ما غير شجرة كما يدخل ما كان اطراف الجريب الشجر او لم يثمره كافي قف وغيره بلغة الله
 وان كان العهد اصلا فلو لم يبلغه ماء الخارج عام او عامين والسماء يسقيهم يسقط الخارج لانه بمنزلة الماء
 وفي ذكر الماء اشعارا بالصالحه حتى لو بلغ الارض السحق وجب الخراج لانه قول بالماء كذا في المحيط مع
 كاي وفي عهد صلا الله عليه وسلم مقدم ما فيه باربعة الامداد وتامة القطر من ثروث شعير محتمل ان
 يكون شيرا لان خارج منها والى انه ما يزرع فيه فيشمل الذرة والدخن وغيرها وهو الصحيح وفي
 رواية من ترك كافي الزاكن وغيره درهم ثوبون سبعة فيشترى الى ان المداد وزن مكره جريب اربعة اصباع
 الاسفست الرطبة خمسة دراهم وفيه اشعار بان لا شدة في اليابس وينبغي ان يجب فيه الخراج ايم
 لا تعطل الارض الخراجية والجريب لكم ارض محيط بها محيط فيها الشجر العنكب والجريب الفضل
 وغيره من الاشجار المثمرة تلك الاشجار المثمرة للعب والترفيه لا يجب ان يزرع ما فيها
 ضعفا في ذلك وهو عشرة دراهم ما فيها من الثمار ولو كانت لم تثمر بعد ففيها خراج الزرع كافي قف
 ولما سواه ذلك من اصناف الاجرة كجريب الرغدان والقطن والبستان وغيرها فاستدرك قوله والبستان
 ارض محيط بها محيط فيها الاشجار المثمرة ملكة الزراعة كافي الكافي وغيره ولعله دفع توهم انه داخل
 في لكم دليل اطلاق الناس ويشكل ما ذكرنا من شجرة غير مثمرة ما يطبق من الثلث والرابع وغيرها
 وقالوا غاية الطاق نصف الخارج كافي المضطرب فلو كان الارض لا يطبق لا يظفر بعتة الربع فلا
 يجوز الاجماع كما لا يجوز ان يحول وظيفة الموظف الى المقاسمة والعكس ولما زاد الامام عليه السلام حاز

عند محمد بن يوسف وبيان ولا يجوز عند أبي حنيفة على الصحيح والكلام يشير إلى أنه لم يتكرر تكرار الخراج
 وإلى أن الدين لم يمنع وإلى أنه واجب على الصغير والكاتب والمأذون والمرأة والكافر ولو تصدق قبل
 طلب السلطان جاز لا بعد وجاز أن يجعله للمالك خلافا لمحمد الكلي والمحيط وأهل الخارج في المظنفة
 الحمل والحرمة كما في المقاسمة على ما في الترتيب وإلى أنه لا يجوز أن يواظفوا في الأرض كلها شيئا من الدائم
 وفي الثاني أنهم وظفوا هكذا في ديارهم لأن التقدير يجب أن يكون بقدر الطاقة فلا يزال يكون من بين
 جنس وأخرى لو انقطع في أثناء الزراعة الماء عن أرضه أي أرض الخراج ويأتي ذلك المفهوم ليس بجواب
 دعوى الاستدراك بمفهوم قوله يلقه الماء أصلا أو غلب الماء عليها بحيث لا يتمكن من الزراعة كما
 صار فإثره أصاب الزرع أكثر مما لا يمكن التحرز عنه كالحم والبرد والحق والغرق أو أفضية ممكنة
 التحرز كالحل والرب والاصح أنه إذا أصابته أفة أرضية لا يسقط وفيه ريب إلى أنه إذا غلب الماء ثم نصبك
 أصاب الزرع أفة في بعض المحل وقد تمكن من الزرع فعليه الخراج واختلفوا إن العتق من الخطر أو الشجر
 أو أي زرع كان كما في المحيط وإلى أنه يسقط بالموت لا بد من وقيل يسقط كما في الترتيب ويجب الخراج
 أن عطلها أي عطل الأرض الصالحة للزراعة ما قبلها بعد الفقدان فإن لم يقدر فدفعها إليهم إلى غير الجارة
 ثم يأخذ الخراج من الأجرة ويدفع الباقي إلى رب الأرض وإن لم يجد يدفع من زرعته على هذا الوجه إن لم
 يجد يدفع إلى من يقوم عليها ويرى الخراج وإن لم يجد يبيعها ويأخذ الخراج من ثمنها ويدفع الباقية
 إلى رب الأرض كلفه المحيط ويبقى الخراج على الأرض إن سلم المالك فإن أهل السواد السوا لم يضع
 الخراج عليهم فلا يخفى عن شيء ما ذكرنا من حكم الأرض الصالحة عن النقص أو شراها أي أرض الخراج سلم
 من زرع أو سلم في يد المشتري إذا قبضها فإن لم يقبضها أو قبض لكن ينعدم انسلخ من الزراعة
 فعلى البايع كلف المشتري وفيه شعار بانه على المشتري إذا بقي من السنة ما يزرع فيه وهو ثلث أشهر
 على المختار وكذا على المشتري إذا باعها وفيها زرع حبة والأصح كالبعض كما في المعتمد وإن شتره الكافر
 الذي مضى عشرتين سلم وضع الخراج عليه بعد القبض وبطل العشر وعند أبي يوسف جازع عن غيرها
 وصرف إلى حرف الخراج وعند محمد عليه عشر واحد حرف في رواية مصرف الخراج وفي الأخرى مصرف الزكاة
 والله أعلم فصل مصرف الزكاة أي سلم يصح في الشريعة مصرف الصدقة فالمصرف لم مكان الزكاة
 شاملة للعشر وصدقة الفطر والكفارة والنفذ وغير ذلك من الصدقات الواجبة والله أعلم بذلك
 بأبعد من قوله جازعها إليه وصح بغير الاختيار وغيره ويستثنى منه ما يأخذ العاشر من الذي
 وغيره من الكفار يدل على ما يأتي في الجهاد من مصرف الخراج والخمس وإنما أخرج هذا الاسم للاستغناء

بأنه لا يجوز له اخذ الزكاة بغير علم المالك ولا المطالبة ولو اخذ فضلها واماد يانه فيرجع ان يصل له ذلك
 ان لا يكن من قلة من مواسج منه كافي المنية الفقير فقير بقوله لا فان لم يقل الا انفق فهو فقير ذكر ابن
 الاثير وغيره وهو صاحب لفتقر الحاجة وشريعة على الصحيح ما اثير اليه بقوله اي من له مال دون النصف
 اي غير ما يبلغ نصف ما قد مر اي في درهم او قيمته ما فصلها فاضلا عن حاجته سواء كان قايما او لا فلا
 للعهد والاطلاق دال على ان الصحة والاكساب غير ما يعين للدفع اليه كافي الاختيار والمساكين من
 المسكون فكانه ساكن من الجهد غير مشترك فهو مفعول يستوي في الملك والموت وقد يمتثل مسكينته ثم
 لم يعناه الشرعي والعرف فقال اي من لا شيء له من المال وعند ان الفقير من يسال والمساكين قيل
 هو الزن المحتاج وهو الصحيح كافي الزاهد وقيل هو من لا ادنى شيء له وهو لا شيء له وقيل هو
 كان له اعياله قوت يوم او قدر على الكسب لهما وهو ليس له شيء ولم يقدر على الكسب كافي للفقير
 وقيل كلاهما بمعنى كافي النظم وفائدة الاختلافات في الوقف والوصية وعمل الصدقة من العاش
 وغيره والعمل فضل من الانسان بقصد فهو احسن من النفل ولذا لم يستعمل في الحيوانات كافي المتروكة
 والصدقة من الصدق ويحبه بها عطية يراد بها المنفعة لا التكرم لان بها يظهر صدقة في العبودية
 كافي الكرماني وذكر في الايام ان تركيب يدل على قوة في الشئ قولوا فعلا ويحبه بها ما يتصدق به لانه
 بقوة يترك البلاء وقيل ان اول عامل بعنه صلى الله عليه وسلم جمع الزكاة رجل من بني صدق بكسر
 الدال وهم قوم كندة والنسبة اليهم صدق بالفتح فاستحق الصدقة من اسمهم وقيل انهم يورثون
 الزكاة في الجاهلية فيعطى ما في يده من مال الصدقة بقدر عمله فلو جاع ذلك المال لم يعط له شيء
 ولما دى الى الايام لم يستحق شيئا كافي المضرب والاطلاق شعرا بان عناء غير ما في كذا كونه هاشميا
 وقيل لا يصلح له كافي الكافي وذكر في المنية انه لو عمل فيها واعطى من المال فلا بأس به وقوله بقدر عمله
 موافق لخصر القدر وفيه اشعار بان يعطى اجر عمله بالعاما يبلغ لا يقدر احسانا كثر في المحيط
 وغيره ان يعطى ما يكفيه وعياله واعوانه في ذهابهم ومجنتهم ولو ثلثة ارباع العشر في المكاتب اي مكاتب
 غير ولو غنيا ولو غزير من مال اخذ كافي المضرب وقال ابو الليث ولا الى مكاتب غنى والاول هو الصحيح
 وقاله لا يجوز دفعها الى مكاتب هاشم كافي الاختيار فيعطى في ذك رقبة او تخلصها من الرقبة
 اشعار بان ينبغي ان يعطى ما يغزر عنه فيورث الى عنته والرقبة يعبر بها عن الجدة ويجعل اسم المالك
 فاضافة كافي كل درهم ويدون نقدي به على الفقير اول من حيث انه اول منه بالدفع والمراد
 من عليه الدين من اي جهة كان وقيل من حصل له دين من غرامة في اصلاح ذات البين كافي

الزاهد وقيل المصنف الدين الذي لا يصل اليه الى المديونة فانه الغارم كاف الذخيرة لا يملك
 نصا با فاضلا عن دينه اي مما يحتاج اليه فيدخل فيه من هو مصنف بلا خلاف من مديون ملك وقت
 شهر يساوي قيمته نصا با فاضلا عن دينه كما سيأتي في القطر والدين في سبيل الله او منقطع
 الغرة اي الدين يحجز عن الحقوق بجيش الاسلام لغفرهم فجعل لهم الصدقة وان كانا كاسبين اذ
 الكسب يتعلم من الجوارف الغرة جمع الغارفي وهو موافقا للباقي والمنقطع بفتح التام من قولهم
 بالسافر بضم القاف وباء التعدية يحجز عن السرب ملك النفقة او الدابة او غيرها ما حصل منقطع
 بالغرة تحذف الجار واستعمل استعمال الحصول وغيره عند ابي يوسف وقدره من محل وهو الصحيح لان
 سبيل الله وان عم كل طاعة الا ان خص بالغرة اذا اطلق كاف المضرات ومنقطع الحاج بالحاج الذي
 يحجز فانه لا يطلق على الجمع وان كان في الاصل مضافا قال ابن الاثير عا الزواحي ما قيل في الاصل
 وان كان الاصل الاخر عند حمل وقيل لم يقرأ حمل القرآن وقيل طلبه العلم كاف المضرات وقيل
 وابن السبيل المسافر الكثرة ليس يحجزه للمنفقة الطريق اي من له مال الامعة متناول للمسافر الغرة وقيل
 الفقير لا فعلية لركوة الاداء واخذ الصدقة كان الزاهد والقيم الذي له مال في غير وطنه
 فيدعي ان يكون بمنزلة ابن السبيل والدين الذي مديونه مقرر لكن معصوم كان السبيل كاف
 المحيط وفيه ان الغرض من الصدقة وفي المنة اذا كان له ما يكتفي الى وطنة لا يجوز ان يدفع اليه
 وكذا اذا كان كسوبا عاريا عن احماسه كاف الكرماني هذا هو المصنف المذكورة في النسخ ولما
 المولى قلوبهم اي طائفة مخصوصة من العرب لم قوة واتباع كثيرة منهم مسلم ومنهم كاف قد اعطوا من
 الصدقة لتقديم او تحريض او خوف انفسهم باجماع الصحابة او اجتهادهم كاف شرح التاويلات ولا
 يشترط للفسخ زمانه صلى الله عليه وسلم عما قال بعض التاويلين كاف النهاية فتعرف الركوة الى اهل
 كل من المصارف السبعة او البعض منهم كالديون تملك اي صرف تملك فلا تصرف الى بناء مسجد ونفقة
 وكفن ميت وفصله دينه وان اراد المصنف الى هذه الوجوه صرف الى الفقير ثم يامر بالمصرف اليها فيثاب
 المولى والفقير وفيه اشارة الى انه لا يعرف الى مجنون وصبي غير اهق الا اذا قبض لهما من يجوز له تصرف
 كلاب والوجه غيرهما يصرف الى امن يعقل الفحل كاف المحيط وقد جاز المصنف الى حمل الفقير كما
 سيأتي في المضرات يصرف الصدقة الى جهة الى الصبيان اقل به للحيث والى اهل الجوز في الباحة
 كما قال محمد خلافا لابي يوسف فلو اكل مع من في عيال ما ويا الركوة او الفطرة جاز عند خلافا لمحمد كاف النظم
 وعليه الفتوى كاف الخلة ويصح ان يكون العشر والدين على هذا الخلاف ويستثنى منه اباحة الكفار

على ما يال لا الى من يشهد ما ولد بالكسر منه بل الى اي يصرف الى الوالد وان على والي الولد وان سفل
 من كان بالنكاح او السخا ووجهه فلا يصرف الزوج الى الزوجة ولو معتدة من بابه او نكث وكذا
 العكس عنه خلافا لما هو مملوك فاما او غيره ويعلق بعضه خلافا لما هو غنم غير مال ومكاتب وابن سبيل
 وهذا نص في ما علم ضمن فان المتبادر من الفقه خلافا الفقه كما في العكس فهو من انصاف فلا يرد ما
 في الاختيار ان الفقه نكثه جميع كاسب قادر على قوت يومه ومالك لتصاب سوجب للفطرة والاحتية
 لا الزكوة ومالك لتصاب سوجب للكل وقد جاز الصرف الى الاول بلا خلاف وفيه اشعار بان له صرف
 فاما الى سلطان زمانا لم يسقط عنه وذلك الفقه كثير من ائمة بلع بالامارة وديانة لكن الاصح انه يسقط
 كما في المبسوط لكن في المضرات لو علم انه يصرف الى مصرفه اعادة على المختار وقيل لو نوى عند صرفه الجبايا
 جاز من الزكوة لانه فقه حقيقة والمختار اعادة وسوق الكلام مشير الى جواز صرف صدقة التطوع
 الى الفقه كما في المضرات ولا الى مملوك اى مملوك الفقه غير المكاتب وعن ابى يوسف انه لو كان مولا
 غنيا غنيا جاز العرف اليه وكذا لو كان عبد من ائمة ليس في حاله كاف المحيط وطفله اى الفقه فيصرف الى
 البالغ ولو ذكر صحيحا وقال بعضهم انه قد لهما وامافي قوله فيصرف الى ولده الفقه ولو صغير وقيل لا يصرف
 الى بالغه الفقه وامرارة وقيل يصرف اليها كافي المحيط ولا يتحقق ان في الاضافة اشارة الى جواز الصرف
 الطفل الفقه وقد مر في هاشم من المثلث وهو كسر المثلث والخو يسمى بعمومين عبد مناف جده صل
 الله عليه وسلم لا في هاشم التزيد لاهل الحرم واطلاق بينه ليس كما ينبغي لان له ابنة بين انقطع
 نسبه الكل الا نسل عبد المطلب ولا اشعار بان يصرف الزكوة الى الاولاد كل مسلمين فقرا الاولاد عباس وهاش
 والاولاد اطلب من على وجعفر وعقيل فانه لا يصرف اليهم وسوقه مشير الى جواز صرفه التطوع اليهم ولكن ا
 صرف بعضهم الى بعض عند خلافا لابي يوسف كما في المضرات وفي شرح الاشارة لا يصرف التطوع اليهم عند هاشم
 عند حنيفة وروايتان وبالجواز باخذ لان الحرمة مخصوصة بزمانه صلى الله عليه وسلم ومواليهم اى محبة
 في هاشم وعن ابي يوسف لا يصرف بغير هاشم اليهم كما في المحيط ولا الى ذى الدار بالصرف الى قرابته
 فلا تصرف الى الحرى والمترد وينبغي ان لا تصرف الى من يكفر من المستدعة وجاز غير هاشم قيل الاستحلام
 الفقه الزكوة من الفطرة والكفارة والندى والتطوع اليه اى الذي عند خلافا لابي يوسف وان دفع
 الزكوة الى من ظنه مصرفا فخطئه مملوك اى فقه او مكاتبه او غيره يعيدها وفي الراى هدى في العبد الفقه اجزا
 عند ما خلافا لابي يوسف وان ظن من ائمة اخرين كونه هاشميا او غنيا او ولدا او ولدا او كافرا او غيرها
 لا يعيد عند ابي يوسف وعن ابي حنيفة في الكافر وقراية الولد والزوجة لا يجزى وهذا اذا تخرى انا

اذا شك فلم يجز او تجزى فظن انه ليس بمعرف فلم يجز ولو علم انه فقير جاز على الصحيح ولو لم يخطر
 او فقير جاز ولا يشترط الولد والغزو وهل يطيب له فيه خلاف واما اذا لم يطب قيل تصدق و
 على المعطى الكل في الزاوي ودب دفع مقدار ما يغنيه اي المدفوع اليه من السؤال يومه
 المقصود هو الاغناء عن السؤال ولذا قال شافعي لم يرد ان يتصدق بدينار ثم ينفي فقرا ولو
 يعطيه ولا يشترط به فلو لم يدر فيهما على الساكن كافي المحيط وفيه شعار يجوز السؤال اذا لم يكن
 قوت يوم وقيل لا يجوز للكاتب والمالك خمسين درهما كافي قتم فذكر عند العلماء الثلاثة دفع
 فصاعدا الى الفقير غير مديون وغير معيل وقال لا يجوز وعن ابي يوسف يجوز دفع نصاب
 فقط كافي المحيط وذكر في الزاوي انه لا يجوز قوت النصاب بل نعمات الا ان يخرج الفقير
 ملكه وفي المتن يجوز ذلك من النصاب بل نعمات اذا كان المجلس واحدا ولا ينبغي ان يعطيه وقد
 انه ينقص في سرف او عصية وقال ابو حنيفة انه لا يعرف الى ان يصلي الاحياء وان اجزاء الام
 والتصدق على الفقير العالم افضل من الجاهل وكره نقلها من بلد الى بلد اخر ولذا كان المكي في نقلها
 مكان الملك لا المالك والمساكين والغير لا يكون النقل قبل الحول كما روي عنه كافي المحيط الا ان
 قريبه او شخص اخرج من اهل بلد فانه لا يكون النقل وهذا اذا لم يكن فقير غير بلد او خرج او نفع
 الشارع ونفعها والا فلا يكون كافي النهاية وعن ابي حنيفة انه لا يخرج لقريبه ولا لغريم ولا فقدا ساء كذا
 المحيط وسئل في الصدقات من الاقارب ثم العال ثم الجيران وقال ابو حنيفة الكبر لا تقبل صدقة
 وقرابة محايج حتى يبلغ بهم كافي المشقات والافضل اخوة واخوات ثم اولادهم ثم اعمامهم وعمة ثم
 وخالاتهم ثم ذوا رحمة ثم جيرانهم اهل سكنة ثم اهل بلد كافي النظم والله اعلم **فصل الفطرة** اي
 صدقة الفطرة بحدف المضاف ومثل الخلقة ونحوها وعنه والملا صدقة انسان مخلوق فيقول الى
 قولهم ذكر في الراي فانه السبب عند الجمهور من عبيد برأى حنيفة وعين ما يتخذ منه اي البر من نحو
 السوي والدقيق والخمر لانه اقرب من النعم وفي الذخيرة ان الدقيق قيل باعتبار القيمة وكذا
 الخمر على الاصح وفي الترتيب قيل باعتبار العبيد وقيل باعتبار القيمة فليس في تقيمه تساهل قال
 واما تقدم البلاء قيل انه افضل لانه ابعد من الخلاف وقيل هذا في الشدة واما في السعة فالقيمة وعن
 ابي يوسف الدرهم ثم الدقيق ثم البركاي الترتيب وعين ربيب عند بعضهم وقال العامة قيمته
 وهو الاوسط كافي الذخيرة نصف صاع او مقدار نصف ما يكال بالصاع وعنه صاع وهو قولنا وهذا
 اختلاف عمر كافي النظم الصاع ما يبع فيه اربعة املا لكل مد جلال وقيل حل وثلاث والبند

ابو يوسف لانه جازى الانصاع النفقات دون صاع الصدقات ولذا مال الطرفان بالاول على ان لا
 لا يصاع عمره في مجامع يسع فيه ثمانية اطل ما يستحق كيله ووزنه من نحو الماش كافي اكثر الكتب
 الا ان اقل من البر على ان متوسط بين الماش والشعر كما اشار اليه المصنف في النسخ ومن عين ثم وشعر
 وما يتخذ منه من السويق والدقيق والخبز وفيه خلاف مثل ما في صاع مذكور وجاز بيع صاع من بر
 ونصف من شعير او تمر وكذا نصف منه ونصف من شعير كافي لتعلم ولا يجوز نصف من تمر ومد من بر
 كافي التمر ثلثه وهذا امر بطريق الكيل وهو الاصل وما عير من الرزق فاشارة اليه وقالوا
 عنه من اربعة اشياء واربعة اشياء من تمر وشعر وعند ابو يوسف من ثلثة عشر استار وثمانون مثقال
 مثقال بر او من اربعة اشياء وثمانون مثقال وثلثة عشر مثقال شعير والمناون ثلثة المناء كالعصا وجمع
 اسنار واما المناء فلغة ضعيفة جمع على اسنان فالمناء عاوة وقادح او يجمع اسنار وكل اسنار عاوة
 مثاقيل ونصف مثقال وعرفا سبعة مثاقيل فالمناون ثلثة عشر مثاقيل اسنار وثلثة عشر مثاقيل
 عاوة وقيل مناونا من اسنار ومثقال ولديهم دنانير في كل اسنار عاوة وعند ابو يوسف ثلثون
 اسنار واربعة اشياء واربعة مثاقيل ولا يجوز عنده الاكيل وفي ذكر الصاع والمناون اشعار بان لا يجوز ان يكون
 في القطر كافي صم قاضيان وذكر في الزهد انه يجوز عند الشبان واطلاقه من الرزق
 صدقة جماعة الى واحد وكذا صدقة واحد الى اثنين على الكرخي خلا ما كان في المحيط وقبل لا ينبغي
 ان يوزع وقيل لا بأس به وقيل بكونه والا فضل ان يرد صدقة نفسه وعياله الى واحد كما فعل ابن
 مسعود كافي التمر ثلثه وتجب القطعة كالموز وما في الموز عنه انه سنة معناه وجوبه ثلث بالسنة
 على من سئل فوجب على المساكين والمجنون والصبي وسباق ولا يجب على العبد والكافر وفيه نظر الى ان يوزعها
 حيث هو ولد كان من اوى عند بلدا آخر ان الوجوب عليه ومن اوجبه حيث هو ولد ان الوجوب
 بسببه كافي التمر ثلثه وذكر في المعزيت اذا وقع التعارض في القطر يعتبر بها لنفسه وكذا الولد والرفيق
 عند ابو يوسف وعلى الفتوى ويعتبر مكانها عند حمل انصاب الزكاة اي ما يناديهم وقيمتها مثلا فان
 من حاجر الاصلية كافي الكرم والاختيار وغيرها فيعتبر في النما اذا دار واحدة وعلى الدنوة
 الثلثة من الثياب للشار والصيف وعلى فرسين للغازي وعلى الواحد من فرس او حمار غيرهم وعلى النخلة
 واحدة من مصنف من كتب الفقه لا يملك على اثنين من التفسير والحديث وعلى الواحد من المصاحف
 وقيل كل معبر مثل كتب الطب والنجوم والادب كافي الزهد وقال اكثر الشايع ان الكتب لا تقبل
 قيمتها مائة الف دينار الا احتاج اليها للحفاظ والدلالة وان اشترى ما قيمته نصاب من قوت شهر

بلا خلاف واختلفوا في أكثر من قوت شهر أو سنة كما في المضمرات وإن اشترى عتقا وأقيم له قضاء
 عند الرعديان وغيره غير عند الفضل إذا كان دخله يكفي له ولعائلته سنة وفضل عنه قضاء
 في النظم لكن في الحقيقة إن من ملك ما يتقوى به بلا شيء آخر فهو عتق وظاهر كلامه أن الدين
 لوجوب الصدقة كما في شرح الطحاوي والمضمرات وغيرها وفي حسن الكشف أن الدين الحاصل في
 العيوب مانع دون اللغو بعد ذلك لم يتم ذلك البضاب وملك قبل طلوع الفجر الفطر واجب على
 يجره على ما ملك الصدقة أي الزكوة والعشر والفطرة وغيره لا يجب الأصحية في فناء الزاوية وعند
 عند الزكوة والأصحية سواء كما في الأصحية الذخيرة ونفقة القريب أي ذى الرحم المحرم من الأب والأم
 وإن علوا ولزاد ذلك سفلا والافق والأخوات والأولاد والأعمام والعلماء والأولاد والأخوات
 جهة كانوا وفيه اشعار بأنه لا يجب نفقة ذى الرحم غير محرم ولا الأعمام ولا نفقة المحرم غير ذى الرحم
 الأب والأم ولا الأجنبية إذا عجزوا كما في النظم فحب عليه نفسه وإن أبصر لمن أو سركه كما في النظم
 زفر الخائف السبب هو الراس ويطول فقر في عيال كما هو المتبادر ولو زوج ابنته الصغيرة من رجل
 إليه لم يجب عليه كافي المحيط وفيه إشارة إلى أنه لا يجب له فله وكذا لما يكره ويورد من ماله كافي له
 وإلى أنه لا يجب له ذلك الكبير والمعنى كما صرح به وخادمه إذا كان أوجارية فإنه صيغة النسب مملوك الزكوة
 التوضيح فإن الأصناف تفرغ عنه ويكن أن يكون له من المقتضى المحجور في يوردي عنه كافي
 ولو كان مد لا ولم ولدا وكافرا أو جانيا عدا أو خطا أو مازونا وكذا إذا كان في يد غيره باجنا أو
 أو ودعية أو من كافي المحيط لا يجب له ربحته وولده الكبير ولو في عياله في ظاهر الزاوية لكن لو
 لما يجره ما جاز فلا يوردي لغير عياله الأب والأم كافي المحيط ومن ممدان الأكبر المحجور إذا بلغ عنون نصفه
 على أنه لا استقرار إلا بالولاية ذلك كان مقيما ثم جن لا كافي الزاوية ولا حقه الفقه بل يجب عليه من ماله
 وهذا عند ما خلا فالجهد وزفر وعلم هذا الخلاف مما يكره كافي المحيط وإنما أطلق إشارة إلى جواز
 وجه الأب أو الجد عند عدمهما أو وجه القتل كافي المضمرات ومكاتبه ولو عجز فعليه العتق وعند
 الأبعد عوده فإنه يوردي لفطره السنين الماضية وعبد كذا من مشترك وجارية مشتركة ولو جاءت بها
 فادعياء ففعل كل منها صدقة تامة عند أبي يوسف وعليها صدقة واحدة عند محمد وإذا كان أحدهما
 مستورا فعلى الآخر صدقة تامة عند مالك كافي المحيط وكذا العبد المشترك أي لا يجب له إذا كان
 للخدمة على كل من المولى عنه خلافا لما فإنه لا يجب على أهل فطره ما يحضر من الرزق إلا اشتغال حقا
 إذا كان العبد تسعة يجب عندهما في الثانية فقط وقبل لا يجب له إلا ما كان كذا كذا كذا يجب الله

بطلوع أي بعد طلوع فجر يوم الفطر حتى أنه إذا مات بعض أولاده أو عبيده أو اقتل أو باع عبده
 أو وجبه وسلم أو اعتقه أو غير ذلك قبل الطلوع لا تحب الفطرة عليه وإن وقع هذه الأمور بعد الطلوع
 تحب وقد مر أن الوقت المحب قبل الصلوة وفيه إشارة إلى أن وجبها على الزاخي كما قال محمد بن
 أبي يوسف إلى أنه يجوز وعن أبي حنيفة روايتان والأصل أن يقال وأول وقتها أصبح الفطر وجاز لعشر
 سنين أو أكثر أو قل فقد بها على الصحيح وقيل سنة أو سنين وهو الصحيح كما قال الأمام الرضوي
 كذا في المسائل وقيل جاز أن يودي في رمضان وقيل في نصد وقيل في العشر الأخير وقيل قبله يوم أو
 يومين ولا تقدم عند الحسن كافي الكرماني ولا تسقط الفطرة ولو صار فقير إلى آخره عن الطلوع ولا يكون
 التأخير وإن طال طال كافي الحارثي لكن فيه إساءة كافي الترمذاني وعند الحسن تسقط بصلوة العيد
 كافي الزاهد أي ويوم الفطر كافي الكافي ولا يخفى أن قوله آخر شي من حسن أداء الكلام كافي الباقي
 لا أداء كافي العلم بالتمام والله أعلم **كتاب الصوم** أتبعه الزكاة إشارة إلى المائدة في أصول الفقه
 من أن أفضل الأعمال بعد الزكاة الصوم وهو في اللغة الأساك عن الفعل مطعنا كان أو كلاما أو شيئا
 كافي المفردات أو زكاة الإنسان الأكل كافي المغرب وفي الشريعة ترك الأكل والشرب بالحركات والرجل
 أي كونه النفس من هذه الأعمال قصد أفلا يشكل ما فعل شيئا فكاظم والمراد الرجل الكامل فلا يشمل
 على ميتة أو بهيمة بلا انزال كافي النظم على أن التعريف بالاعم جاز ولو قال ترك المفطرات لزم الدود
 إذ هي من مفطرات الصوم من أول زمان الصبح الصادق أو اشتان على الخلاف وهو واسع وأول الحوط
 على أن قال الحواشي كافي المحيط إلى المغرب أي زمان غيبوبة تام جرم الشمس بحيث يظهر الظلمة في جهة
 الشرق كما أنشأه في حقته المشركين والخفة الشاهية وغيرهما في الجارية والاختيار وغيرها قاله
 الله عليه وسلم إذا قبل الليل من هنا فقد فطر الصائم أي إذا وجد الظلمة حاصلة في جهة الشرق فقد دخل في وقت
 الفطر أو صار مضطرا في الحكم لأن الليل ليس طويلا للصوم وإنما أدى الأمر بصوم ثم الخبر في غيبوبة فيجعل
 الأفعال كافي فتح الباري مع النية أي قصد طاعة الله تعالى في جزء من أجزاء الوقت المعبر شرعا في
 يوم أو ليليل لم يخطر به له الصوم إلى المغرب يكون صايما بالإجماع من أن يوم صوما ولا فطر وهو يعلم أنه
 من رمضان لم يكن صايما على الظاهر كافي المحيط الكلام يشير إلى أنه لو نوى بعد الغروب ثم رفض قبل الصبح
 لم يكن صايما وإنما لو نوى الفطر ثم الفطر قبله صارا قضا للفطر إلى الغرض لكن لو نوى الفطر من الليل
 ثم الفطر بعد الصبح لا يصح ناقضا كما في الترمذاني وإلى أنه لو نوى الأساك في بعض اليوم ليس بصايما عليه
 بالإجماع كافي الكشف لكن فيه لو لم يكن لا يصوم فاصح صايما ثم انظر حنث لأنه إذا شاع فيه يوجب ذلك وإن زاد

عليه تكوار الحلو ف عليه لان ما يترك من اجزاء متفقة بخلافه كان لبعضهم الكلاله وفي ايمان المحيط
ان صوم ساعه ما يتقدم الى الله تعالى وان النية لا بد ان يتحدد في كل يوم بجميع الصيامات وذلك لان
سوى رمضان فانه يصح نيته واحده عند فروعهم اداء صوم شهر رمضان فان المجموع علم حذف جرم
الشهر كما في الكرماني بنيت واقعة قبل نصف النهار وهو لغة صوم واسع مستند الى الطلوع الى الغروب وعرفا
زمان هذا الصوم فتتصف وقتا لزال والنهار الترتيبي من الصبح الى الغروب فتتصفه الضيق الكبرى
فجعل الشرح ساعه من الليل مع كبر في اكثر الاوقات داخل في النهار فلو نوى عند الضيق او بعد ما يصح
على الصبح كما في المحيط واما قبلها الى الغروب المتقدم فيصم بالانكشاف والافضل ان ينوي سقايا الصبح
كما في الخفة ويصح صومه بنية نفل ويصح نية مطلقة باعادة النية الموصوفة بالاطلاق فاصابها
على ما في بعض النسخ مما لا ينبغي مثل نية الصوم ونية واجب آخر كالنساء والكفارة والمندرج
عطف على النفل والفصل ليس باجيب ولو سلم لم يقدح كما ظن وفيه اعانة الى ان الصوم رمضان والافضل
فرض وكذا صوم الكفارة والندوة كما في الخفة لكن في الشارع ان الندوة واجبة وفي الحديث ان
كلها واجب الا في سفر شري او مرض صحيح للطرف خفيف زيادة مثلاً فانه لا يصح بها من رمضان بل ما رواه
من واجب آخر وفيه اشعار بان السافر والمريض اذا شغل ففرض من رمضان وعن كثير من الساجد ان يستغل في
ظاهر الزولية وكذا اذا طلق وقيل ان يستغل في الاول والعصم وهذا كله عندنا واما عندنا فنص رمضان
ولان نوى واجبا اخر كما في الكفارة وكذا اي مثل رمضان النفل والسنة المعين وقت في حصة الاداء لكل
من النيات الثلثة الاولى فلو قال قد نويت صوم يوم الخميس ونواه قبل نصف النهار بنية الفرض او النفل او
الطلق وصام فقد ادى النذر وعندها النذر بنية النفل فكل كما في تراجم الا في الاخير في الامامية
واجب آخر فانه لا يورد بان معايل هو يورد بها وهذا الذي بالليل كان النهاية وانما الذي بالنهاية فلو
بها ما النفل صحيح فشهدوا لهذا النذر فصاروا الى الكفارة اشارة خفية كما قال به المصنف اذ نذر صوم يوم
معين فنوى في ذلك اليوم واجبا اخر يقع عن ذلك الواجب فكان قوله واجبا حال عاملة في قوله في ذلك اليوم
وج لم يورد على المصنف شيء كما في الهداية هذا الضرب يتاخر بنية واجبا اخر فانه اذا بالشارع واليه رمضان كما
في الكرماني وغيره ونحوه للتقصاء في فضل رمضان والندوة والنفل العاقد والكفارة اي كفارة رمضان
والظهار واليمين والقتل والاحصار والصيد والحلق ومثله الحج والنفقة المطلق غير المعين كالندوة يصح
يوم او شهر او سنة والاحصر ونحوه للدين ان يسيب اي نوى من الليل ولو عند الطلوع فان كل صوم واجب
في الذمة بلا وقت معلوم لم يجز نية الامن الليل فلو نوى من اليوم كان نطقا وانما به محجب ولا قضاء باطلاق

كما في الزاهد وغيره والتيسير في الأصل كل فعل برفية بالليل كما في المفردات وإن يعين كلام هذه الآية
 فإن غير رمضان من الاوقات متعين للنفل وقال بعضهم إن عزم جميع الصيحات على الإبهام وبالوصف تعالى
 كما في القضية وفيما شارة إلى أن في الصوم المعين من رمضان والنفل والنذر المعين لا يشترط التيسير
 كما هو إلى أن لو نوى كفارة أو قضاء جميعا لم يكن صياما من شيء منه ما لم هو متفعل كما قال محمد وقال أبو يونس
 إن قاض كما في الكافي والصوم بنية مطلق أو نية النفل يوم الشك أو يوم ما يعلم أنه الثلثون من شعبان
 أو الحادي والثلاثين منه بان غم هلاله أو الثلثون من شعبان أو الأول من رمضان بان غم هلاله ولم يروا
 أحد أو فاستبان بلا قبول فلو كان السماء مسجحة بلارؤية فليس من يوم الشك في شيء أفضل بالاتفاق كما
 في المحيط بل إنفق من الخواص والعوام هو ما يعتاده كصوم الخبيث والأغنياء أو ثلثين من أشهر رمضان وأفضل عند
 العامة للخواص أو العلماء كما في الترتيب والذين يعملون نيته وهو إن بقصد التطوع بقصد رمضان
 كما في النهاية ويفطر غيرهم الذين لم يوافقوا صومهم ولم يكونوا من الخواص بعد نصف النهار العرفي وهو وقت
 الزوال كما في الهداية والحافظ خلاصة الوقاية وغيرها فالتمييز بالشريعة ليس بشيء كما ظن وفي الشارح
 الأصح أنه انصام قبل يومين أو ثلثة فالصوم أفضل فإن أفرد ووافقت باعتاده فكذلك ولا فالصوم أفضل
 للعام وبقي العامة بالتعم وفي الترتيب قيل إن أفضل النفل الحديث من صام يوم الشك فقد عصى
 إله القاسم وقيل الصوم الحديث من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر كله وقيل بكرة الصوم
 ويأثم وقيل لا يأثم واجمعوا أنه لا يأثم بالفطر وكره الصوم أن نوى يوم الشك وأجبا من رمضان وغيره كان
 الثاني في الكراهة دولة الأولى وفي التنف لو صام من كفارة أو نذر لم يكره بل الخاف وفيه شعابا يأنزلوا
 النية لم يكره وفي المحيط أنه في حكم الواجب حتى الكلام أن يقول بطلان غيره وغيره وإن أطلق أو نوى وإيجابه
 موافق لما بعده في الحكم إلا في كاسياتي ولا صوم لم لأنه لم ينو لو نوى أن كان الغد الذي هو يوم الشك فقام
 من رمضان فأنصام منه ولا يكون ذلك اليوم من قبل شعبان فلا أكل صايا أصلا ومن محمد بن يحيى أن يفر
 ليلة الشك أنه إن كان الغد من رمضان فهو صائم وإلا فلا وهو مذهب أصحابنا إجماع ولو قال لو نوى أن يصوم
 غدا إن شمل الله تعالى فلا رواية فلهذا صيام استحسانا وقيل إن أراد التعليق فغير صائم ولا انصام كما في الزاهد
 وكروان وروين صوم رمضان وصوم غيره واجبا أو نفلا أو مطلقا بان نوى أن يصوم غدا من رمضان إن
 كان نية وإن كان من شعبان فهو صائم قضاء أو نفلا أو غير متعبد به فإن كان يوم الشك الذي نوى قضا
 أو رديين رمضان وغيره من رمضان يقع عنه لو جرد أصل النية ولا يكون من رمضان فإن كان
 من شعبان أو لم يظهر واحد منهما فنفل أو فطر فلا قضاء عليه لكن عامة المشايخ قالوا إذا نوى واجبا أو

فظهر ان من شعبان فهو عاوي من ذلك الواجب كما في المحيط ومن رآه ولو اما اهل الصوم اي غرة الصوم
 وهذا احسن في القاموس اهل غرة القمر والميلين الى قلت او الى سبع واليختين ست وعشرين
 وعشرين وفي ذلك قراوه اهل فطر وحده يصوم وقال محمد بن سلمه اذا رآى هلال الفطر ولم يقبل قوله فانه
 يسكن بلائمة الصوم وفي قولنا كان اما ياكل جهل وعجز سزا كما في المحيط وفيه شعور بان رآه رجل ثم دخل
 مضرا واهله صابون فعليان يصوم معهم فان افطر اساء ولا غنى عليه كما في الرازي وانه قد قيل اي ذلك
 ان رآه وقد قيل لثمة الفسق اذا كانت السمة متغيرة او لتزده اذا كانت مستقيمة وفيه إشارة الى انه شهد عند
 حاكم والشهادة لازمة للناس اذا كان عدلا ولو بخلافه وكذا الفاسق ان علم قبول قوله وفيه إشارة
 شبهة الروايتين وان ابو جراحك يشهد في الجحد وصاموا بقوله اذا كان عدلا والى انه لو قيل قوله وامر
 الناس بالصوم فافطر لزم الكفارة عما قال العامة وقال الامام لا يثبت كافي الرازي والى انه لو قيل قوله
 صام يوم الفطر بالطريق الاولى فان ما قبله من ضمان قطعها والشرط فيه نصاب الشهادة فلا بد ان
 الشهود ان الوصلية لا تستعمل الا في موضع يكون الجزاء اولى بنقض الشرط فيمن ان يكون صوم يوم الفطر اولى
 عند قبول القول وان افطر بعد اذ قضى والكفارة عليه وفيه شعور بان اذا افطر قبل الشهادة امره بغير
 الكفارة وفيه خلاف كما في المحيط والصحيح انه لم يلزم كافي الكافي وقبل خبر عدل واحد وفيه إشارة الى انه يقبل من
 واحد والى انه لا يشترط الدعوى والشهادة كما لا او اما عنده فقل شرط الدعوى والى انه لا يشترط الاسلام والعقل
 والبلوغ والى انه لا يقبل قول السنن والصحيح انه يقبل ولا الفاسق خلافا للطحاوي كما في المضمرات ولو كان ذلك
 العدل قنابا لكسر حرفا خلافا للذهب والمكاتب فقبل خبرها بالطريق الاولى ولقد عرفت ذلك من رواية ابو
 العجوة ويقال للواحد والجمع كما في القاموس او امارة او امية او محذوف في قذف ثانيا وعنه لا يقبل شهادة للمعصوم
 طرف قبل مع عو نعم اي محاب كالنهار والدخان وقال الفضل اما يقبل اذا قال راية في الصحراء او بين
 خلال الغيم وعن الحسن يشترط النصاب كما في المحيط وشرط مع خبر الغيم للفطر في ظاهر الرواية فصابا لثمة
 اي شهادة غير الزنا وهو جلال او رجل وامرأتان وفي الشبهة انه يقبل فيه شهادة واحد وشرط لهما ان يقبل
 الشهادة والعدالة اي الاسلام التام والعقل والبلوغ للشاهد وفي الكفاءة اشارة الى انه يقبل فيه شهادة العبد
 والامة والمحدود في القذف وفي المحيط انها لا تقبل منهم لا بشرط الدعوى فيه وفي العدة ان لا يشترط والاكتفاء خبر
 الى ان في الصوم والفطر لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي ان يامر الناس بالصوم والخروج الى المصلي كما في العاوية وبما
 عليم جمع عظيم غير مقدر في ظاهر الرواية فيها اي في الصوم والفطر اي بشرط جمع يقع الظن بخبرهم كما في الكوفيات
 فلا يشترط علم اليقين من الناس في الشك في كمال الشك في المضمرات لكن كلام الفرج يشترطه وفي الروايات الصحيحة ان يكون

من اطراف شقي لا يتوهم نواظم على الكذب وفي الكرماني عن ابي جعفر اربعة آلاف قليل يجازوا ومن علم
 خمس مائة يبلغ وفي المحيط عن ابي يوسف انه خمسون وقال الطحاوي انه يقبل فيها شهادة واحد يحتاج من خارج
 المصل او اعلى امكنة وعن ابي حنيفة فضايل الشهادة وعندنا الصوم شهادة واحد ولاكتفاء شهادته لا يشترط
 فيها الدعوى والشهادة والعادة والتحريم وفي المحيط ان يشترط الاخيران والظاهر من العادة ان الشطر
 مع الغيم ولا غيم مستويان في تلك الشروط وفي اعتبار الرواية ان ما قاله اهل النجف غير معتبر في ذلك
 انه يرجع في ذلك لا قولهم فقد خالف الشريعة قال خط الله عليه السلام اني ما هنا ارجع فصدقه بما قال فهو كالموسى
 انزل على محمد خط الله عليه السلام وعن ابي حنيفة ان راي الفرق قدام الشمس فللميلة الماضية وان راي خلفها فللمستقبل
 وتفسير القام ان يكون الى الشرق والخلف الى المغرب لان سير السيارة الى الشرق ففراد اجاوز الشمس روي
 الهلال في جهة الشرق والى ان لا يمر فوجه الهلال قبل الزوال ولا بعده وهي الليلة المستقبل كما قال محمد بن
 ابي يوسف لان ان راي قبل الزوال فللماضية وعن ابي حنيفة ان غاب قبل الشفق في هذه الليلة كما في الزوال
 والى ان يحكم احدى البلدتين بالرواية لا يلزم الاخرى وعن محمد بن ابي بكر الصحيح من مذهب جهمان ان يكون اذا
 استفاض الخيرة في البلد الاخرى وان لا يحرم للاتحاد الطالع واختلافها وهذا ظاهر الرواية وقيل يعتبر كما في المصنفات
 وحده على ما في الجواهر مسير شهر فضايله اعتبار بقعة سليمان عليه السلام فان قيل ان كل عدد ورواج من التيمم
 وبين كل بينهما مسير شهر وبعد صوم ثلثين يوما من رمضان بقول عدلين خلاف صوم احوال او صفة حل الشطر
 من يوم الحادى والعشرين سواء تقيمت السماء في الزمانين اولى فالاطلاق والى على ان هذا الحكم جاري فيما اذا
 تيمم السماء في الصوم والنظر جميعا وهذا بخلاف اوفى الصوم فقط وفيه خلاف والصحيح النظر او النظر
 فقط او انجيحت فيها وفيه خلاف ايضا قال الحسن يحتاج الصوم والنظر الى شهادة رجلين وان كانت السماء مضمضة
 الكل في المحيط ولا يلزم منه كونها لا لا انفصال القضاء به صار حجة فكانهم راي وبعد صوم ثلثين بقول عدلين
 واحد لا يجعل النظر الا اذا صام يوما اخر سواء تقيمت السماء في الزمانين اولى وقال محمد لو تيمم السماء فيها حل
 النظر قال الحلواني لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما اذا انقضت في النظر كما في ارضهم والاصح اى هلال يومين
 فمما حجة لا النظر اى كنهها الى يومين من شوال في ظاهر الرواية فيشرط مع الغيم العدة مع الشهادة وبلاغهم جميعا
 وعندنا كالصوم فبإتمام الغيم خبر عدلين وقوله تمام الكلام فصل من جامع من الباع وهو داخل الفرج في
 الفرج لكن في الخاتمة ان التقاء الختانين موجب للكفارة او جمع في احادى السبيلين او القبل والذين
 انسان في جامع في الذكر موجب للكفارة كما في الاوهو الصحيح من مذهب كافي المحيط لكن في الجواهر ان الرجل
 اذا لامع رجله بكفر وقضى كالمصحف الملة مرة وانزل ماؤها وفيه اشارة الى انه لو طلع الفجر وهو ساقع

فاسك لم يكن كما لو جامع ناسيا ومن ابي يوسف ان بقي المذكور بعد الطلوع كمن وان لم يبق بعد الان كراة
القضاء ولو اكلت من الریح الطلوع فعليها الكفارة ولو جامعها ثم مرض لم يبر سقط الكفارة كما في المحيط
والجاء لو لم يفرق من مائة للحرارة لم يكن كذا في المنية والى ان الرجل يهاجمه الشهوة كمن كثر بالجماع والمجون
وفي الصور بين اختلاف المشايخ كما في الترتيب اكل او شرب سواه نهي عن الليل والنهار وفي التواضع اذا نوى
من النهار لم يكن الا في الصحيح كما في الكسوف ولو اصبح غير الصوم ثم اكل لم يكن عنده وكمن عندها ولو اكل
بعد نوال فلا كفارة عند الكل كما في النظم غداء موصلا ما يقيم بدل ما يحل من شيء وهو الحقنة
الدم وباقى الاخطا كالا باري وعفا وهو لا يمان من شاة ان يصير البديل كالحنطة والخبز والقمح وما عدا ذلك
منه وهو لا يعذر وبساطة لانه معان الغدا ما هو جوهراضية لا بد له من فري الا لعضء سيما المجازي
الضيقه لكن في النظم لم يكن باكل الحبوب سوا الحنطة وميل لم يكن عند ما في المحيط اكل ما ياكل عادة
يكن صلا فلا اذا ابتلع اللوزة الرطبة يكره واليابسة لا وان مضغها يكره وفي المنية لم يمتنع نواف حبيبه يكره
على الخلاف وفي الامدق لو شرب الخمر كمن القضاء والتعدي والحد لوزة لاختلاف الاسباب او دواء
ما يؤثر في البدن بالكيفية فقط كالخمر وغيره لكن في المحيط لو اكل ما يتلوى به فسد او تبعه غيره يكره
فلا وفي الهليلج واثان عدا اي جاعا او اكل او شربا قصبه احمر او ابيض الاكل والمحط والفسيان كما ياق
فقط ما افسد ما فعل فيه فعلا منها وكمن عنه وانما تبيان وقت وجوب القضاء والكفارة لشعاعها بان
الترخي كما قال المحل وقال ابو يوسف انه في الغرور ومن البهينة روايتان كما في الترتيب وقيل بين وقت
وبه قال اكثرهم والاول الصحيح وكذا لا يكره نقله كما في الامدق وانما قدم القضاء اشعارا بان ينبغي ان يقد
على الكفارة كما في الحرة ويستحب لتتابع كما في الهلافة كالمظاهر في كغير التكثير بان يفتقر فبقره فان لم
يستطع فصوم شهرين ولا اذ بافطار يوم استقبل فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كالنظم وفيه ان
الوجوه الا بالحق بالتعدي والتعشيرة او المحرور والعشاء ليوم كما في المراجع والى ان السلطان وغيره في
ذلك سواء كما في الحقائق عن محمد بن سلام وفي الحرة عن نفي بن يحيى انها افتيا بالصوم في الجبابرة وقال
لانهم باعنا فانهم بما يفطرون لم يعتصمون وبمجرد التفسير لم يرد انه اذا جامع امراته ليلها على ذلك او ما
في اناء كفا الصوم لا يستأنف وفي الظهار يستأنف ولا بد ان يحفظ الصوم فان الكفارة عند اراهم الخ
ثلاثة ايام يوم وعند بعضهم للخروج عن العدة وان صام الدهر كله كما في النظم وهو كفارة الصوم بافساد اداء
صوم شهر مضطرب بعضا او كلا وعمل التعديين كفارة واحاق فان الثانية لا تجب وتسقط الخلاف
وهذا اذا لم يكن فاذا كثر للادنى فلا تدخل وعنده بكيفية الاولى وفيه شعوبا بافساد رمضان لانه كفارة

كما روى عن محمد وقال أكثر المشايخ كفاية واحدة وهو الصحيح للنفاخل وقيل بغير الجمع بكيفية واحدة الكل في
 الزاوية وقال المرغيناني من أكثر شهر يوم يقتله كما في النية والمتابع من الأضداد منه كذا في
 ما قبل من أحتم فاستقى من يؤخذ منه الفقه فافقه بفصل صومه فاكل لم يكفر لان هذا العالي لعل
 يقتوى الحق فهو معد وفي ذلك وإن أخطأ المخطئ فيه كما في المحيط وعندنا لو بلغ حديث فاكل لم يكفر
 اعتمد على ما هو حجة في الأصل وعن أبي يوسف كفر لان عليه استفتاء فقط لان الحديث فديرة فاكل
 ومنع كما في الحق لا غير لا يكفر بافلاصم غير رمضان وهو قضاء والكفارة والنظر وغيرها و
 قطع فقط فلا يكفر إن أخطأ أو خطأ أي ذكر للصوم غير قصد لا فطر كما في الكرماني فلو تمضمض أو
 استنشق فسقط الماء جوفه وهذا كوالصوم فسد بالكفارة وقيل لم يفسد إلا في الرابعة وقيل في التطوع
 وقيل في البالغ مائة الف لا عشرة كما في الزاوية وعن نعيم إذا اغتسل فدخل الماء حلقه لا يفسد إلا
 إذا صب فيه متعلا كما في المحيط أو فطر مكرها من سلطان أو غير ذلك كره رجلا أو امرأة على الجمع مثلا فطر
 كفارة عندهم كالوطاء عنه لا في الإتيان كما في النظم وذكر المضارب لو أكرهت زوجها بكفران لكن في الآية
 لا كفارة عليه وعليه الفتوى أو فعلا مثل الأكل بعد الصبح أو قبل الغروب يقطن أنه أي وقت هذا الفعل ليل
 أي قبل الصبح أو بعد الغروب لكن قال القدرى إن في القضاء بالاكل بعد الصبح روايتين والصحيح بغير
 القضاء وفي لفظ الحسن إشارة إلى تجويز الشعر والأظفار والخرق وقيل لا تجوز في الأظفار وإلى أن ذلك
 في الفجر فاكل لم يفسد لكن تركه مستحب أما الوشك في الغروب ففي الكفارة خلاف كما في المحيط وإلى أن لو تم
 أن ليل وكان خلافه يقص وفيه القضاء كما في قصم وإلى أن ينحر يقول عدل وكذا جرب الطول واختلف في
 الديك وأما الأظفار فلا يجوز بقول واحد بل بالحق فظاهر الجواب أنه لا بأس به إذا كان على أصالة كما في
 الزاوية وإلى أن لو فطر أهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثاءين خلافتين أي يوم العيد وهو يوم لم يكفر
 في النية وإن وصل دابة ونحو ما فيه صلاح البدن إلى خوفه وهو ذكر الصوم لو دماغه بالسكر فلو فطر
 فإنه من فسد صومه ومحمد لم يذكر الوصول إلى الدماغ فاختلفوا أنه شرط أم لا حتى إذا غاب الدهن في
 الزبد وجب لفضله ولو دخل الماء في أنفه لم يفسد بلا خلاف وفسد على الخلاف لو بلغ موضع الحقنة في
 الاستنجاء وإذا فطر في الأجل لا يفسد عنه إذا بلغ الجوف يفسد كما يفسد إذا وصل إلى قبل المرات على
 الصحيح وفي رواية أنه لو وضعت الكرسف في الفرج الداخلة وعلقت بها خيطا ضعيفا ليس له قوة الإتيان
 وهو في حكم الخارج لم يفسد كما في القنية وظاهره أن الرطب واليابس منه سواء كما في أكثر المشايخ فلو
 لم يصل الرطب إلى الجوف لم يفسد وإنما شرط كونه ما فيه صلاح البدن احترازًا عما إذا طعن برمح فإنه يفسد

وان بقي الخرج في جوفه لكن اذا نفذ السم الى جانب اخر او دخل حجر الى جوفه من جلفه او ابتلع حصاة و
غيب خبته في دين ففسد وكذا لو دخل اصبعه فيه على المختار ولما شرط ذكر الصوم لانه لم يفسد في جميع
هذه الصور بل ذكره كما اذا فاض او فطر في الماء الكلي في الزاوية وجوف الانسان بطن من غير السام
فلو وصل منه الى الجوف لم يفسد بخلاف ذلك ينبغي ان يكون مكررها على الخلف فها على صاحب
المادة البدن كما ياتي وما وصل من الحلق مستقيمه والسم يفتح الاول وتشد يد الاخر من اذن الجسم كما
في المغرب والصباح والقاسوس وغيرها في خفف الليم وجعل اسم مكان من الصوم مع الزور فقد جحد
في جميع الواحد المقدر او لمحقق من السم بالضم وهو المنقب مثل محاس وحسن او ابتلع حصاة وغيرها
ما ليس فيه صلاح البدن ولم يرض الناس في الكفر وهو اكل الصوم سواء كان اقل من الحصاة او اكثر لكن في النظم
لو اعتاد اكل الحصاة والرجح وجب الكفارة وفي المنتهى لو ابتلع الحصاة مثلا من اجل لاجل العصية كفر بغيره
الفتوى وفي الزاوية لو اكل الطبيب الذي يوكّل تفكيها فعن محمد لا كفارة فيه لان مشايخنا قالوا
بوجوبها استحضانا وعنه كفر في الطبيب مطلقا وعن ابي يوسف لا كفارة في الطبيب الا في بعض الامور ولو ابتلع
حبة عنب كفر ومع ما يلزم في به اختلف المشايخ ولو ابتلع فمقا شحوت الراس كمن يقبل انا كذا بلع و
الفسق الرطب او ثقب اى خرج ما في جوفه متعل بالثقب حال كونه ملا فيه اى بحيث لا يمكن ضبطه الا
كما في الطهارة وهذا عند الشيعين واما عند محمد ويزيد فقد فسد صومه وان لم يبله ثم كما في الاختيار و
في المحيط لو ثقبها قليلا اقل من ملا ثم ما راجع اذا فعله لعله ولا يجمع اذا فعل واختار وفي شرح الجمع
يجمع عند ابي يوسف اذا كان بغثيان واحد وخطا من كلامه ان البلم الكثير يفسد كقوله ابو يوسف لكنه غير
مفسد عندها وهذا خلاف ما من الاختيار في الطهارة لا يقضى ان عليه الفاء اى خرج ما في جوفه بلا تكلف
وملا فيه او افطر بالجماع والاكل وغيرها ناسيا اى قاصدا لا افطر غير ذكر الصوم فعلا كان او فرضا وقال الله
انه مفسد الفرض لا التعل كافي النية وقال ابو يوسف انه يفسد الصوم مطلقا فيقضى كما في النظم وقيل جاع
الناس مفسد والصحيح خلافه كافي النية ولا يحسن ان النسيان قبل النية ومعهها سواء فلو اكل او شرب
ثم نوى في وقته حار وقيل اما اذا دام يوجد ما فيه ومن راي صايبا اكل ناسيا بغيره اذا كان غابا او افلا كما
في الزاوية الاولى ان يقضى اذا افطر ناسيا كما في الذخيرة الزاوية او احتلم اى لم يمتنع ما في غارة
او فطر اكثر من مرة او صبح بشهوة او تغكر فاقول في الصور او دخل عار من الطاحونة او غيرها كافي في الزاوية
او فطر او فطر في حلقه فلو ابتلع الذباب ففسد ففسد كما لو وقع ثلجة او مطر في فيه وابتلع كافي
الزاهد وفيما ذكر اشعار بان طعم الادوية يخرج العطر اذا وجدت حلقه لم يفسد كافي المحيط ولو وجع حمة

أي ذلك الأربع من الحيوانات أوميتة أو وطي أو غير فرج كما إذا أخذ أو قبل أو لمس أي من البشورة بلا
 حائل إن أنزل فيه بلكمارة أو قبل أو قضا بوطى البهيمية وفي كلامه إشارة إلى أنها لو قبلته أوميتة مع أن
 منه لم يفسد صومه وإلا لوقبل بهيمة أو من فرجها فانزل لم يفسد بلا خلاف وإلى أن الرجل والمرأة في
 التقبيل والممسولة وإلى اللزج بالمش مذى لم يفسد وقيل لو خرج زاد في فسد ولو صمها من وراء
 الثوب فانزل فسد إذا وجد حرارة أعضائها والأفلا كما في الحيط وإلى أنه لو استخفى بالكف فسد وهذا
 قول العامة وهو سباح ذلك فلو انقضت الشهوة لا لقوله صلى الله عليه وسلم فأكح اليد ملعون وتسكينها
 يروح إن لا يأنم كما في الكرماني ولا يفسد الصوم عند بعض المشايخ باكل أو ابتلاع أي ما استقر به سنان
 من الغلة أو الدواء حال كونه أقل من قدر المحصة كسكر الحلة المهمله وفتح الهم الشدة وكسرها فلا ركل
 قد ها أو كثر فسد وقدر أبو نصر الدبويج المفسد بأقل من عطاء من غرييق وعجانة محمد إذا كان بين
 أسنانه شيء فدخل جوفه وهو كاره لم يفسد كما في الذخيرة إذا أخرجه أي ألقه باللسان أو اليد أو
 الخلال من فيه ثم أكله فإنه مفسد بلا خلاف وقال أبو يوسف لم يلزمه الكمارة وفي الكلام من أنه لو ابتلع
 لغة كانت في فيه قبل الطلوع لم يكن وهذا إذا كانت لغة غير والأفان أخرجت فكل من لم يرد والأفان لغة
 وقيل الكل في الكل وقيل يجب ألا انقضت في الكل عند الكل كما في النظم وإلى أنه لو قبل خطا قبل يرافقه
 ثم أدخل في فيه لم يفسد صومه وإن فعل عشر مرات كما في التهمة وإلى أنه لو أكل ما أخرج من بين
 أسنانه بالخلل جاز وإيا باللسان فالأحسن إن يأكله كما في البستان لا يفسد باكل بصرة واحدة أخذا
 من الخارج مضغاً إذا وجد طعمه ففسد وعن أبي القاسم إن مضغ فسد بطلعه وفيه إشارة إلى أنه
 لو ابتلع كذلك فسد ويجب لكمارة على المختار كما في الخاصة وإلى أنه فسد باكل الماش والعدس و
 الجاوس والأوز لكن في الزاهد أنه غير مفسد وعود القى يفسد الصوم مع تذكره عند أبي يوسف إن
 ذكر أي ملأ فاه ولا يفسد عند محمد وهو الصحيح كما في النهاية ويفسد عند محمد إن أعيد سواء كان قليلاً
 أو كثيراً ولا يفسد عند أبي يوسف قل وهو الصحيح كما في الخاصة فلا يفسد عند القليل اتفاقاً كما يفسد
 إعادة الكثير وهذا إذا ذكر الصوم والأفلا يفسد كما في التحفة وكره الذوق أي ذوق مضطرب من غذاء
 دواء في صوم وقيل في الذوق كما في الحيط وكره مضغ شيء منه لأعلام جبه أو زوج أو نحو ضرورة بأن
 لا يحدث مضغ أو نحو ذلك والأكبر وقيل الأكبر مطلقاً ويكون الزوج مع الخلق أو يكون خرف غين
 فالقري بأنه لا يكره الذوق والكلام يشير إلى أن المضغ والاستنشاق لغير الوضوء بكره الاستنشاق و
 الأغسال أو صب الماء على الرأس والتلف بالثوب المبلول وعنه إن يكره الكل في الزاهد وإلى أنه يكره ما لا

المار في المذموم كما في قضم وكراهية القبلة ان حان الوقوع في الوقاع او الاثر في وفيه وما الى ذلك
 ان يضع الشفة على ما روى عنه كما في الطبري والى ان يكون المباشرة المباشرة وكذا المعانقة والمصافحة
 على ما روى عنه كما في التقي وكما في السؤال اي استعمال الخشب المخصوص في الوضوء للوضوء والنفل
 وغيرها سواء كان مبلوا او اجسما او رغا وهذا عندنا وقيل يكون في وضوء النفل كما في الزاهد وغيره
 والحلل اي استعمال الكل ويجوز ضم الكافي وفيه اشعار بان لا بأس للنساء غير الصابات بالاحتكاك ولا بأس
 بالكل الاسود للتداوي دون الزينة كما في الكافي وذكر في المضاربة للباس بالجمع يوم عاشوراء على
 اختيار لقول عليه السلام من اتى يوم عاشوراء لم يرد عيناه ابدا وقيل لا يجوز ان يزيد كحل الدم الحية
 او يبرق عينه بالنظر اليه رضي الله عنه وعن ابويه والسلام عالجته وعلما من مفتويات الروافض فان
 العالي من الفساق لم يقع عنه مثل هذا الفعل وشيخ جاوز عن خمسين فان سمع به فله ان يراه او يلقاه
 منه عن الصوم لزيادة الايضاح فان الشيخ الثاني الذي يجر عنه التل بسبب الدم ويراد كل يوم
 ان يموت كما في الحيط والكرمان وفيه وفي حكمه كل من يجر عن الصوم في المال وليس عنه في الاستقبال الا الطهر
 واظم فليكا او اباحة فان ما ورد باللفظ الاطعام جاز فيه الاباحة والتملك بخلاف ما يلفظ الاطعام والاباحة
 فانه التملك كما في المضاربة وغيره فيشكل ما في التلج انهم قالوا ان منعه الثاني اذا ذكر فله التملك ولا
 فلما اباحة ويورد الاشكال ما في الزاهد عن ابي يوسف انه اذا غدا وعشاء لم يجر ان الاباحة تنبئ
 عن التملك والتدبير بنيت عنه لكل يوم اطر فيه مسكنا اي صفا من الصادق كما اثر بالية الفطر
 نصف من تراويب اوصاع من تراويب اطر في مسكنا نصف صاع من يومين يوم حار عندنا ولا
 مسكنا صاعين من يومين لم يجر عنه وعن ابي يوسف واثنان ولا اطلاق مشي الى انه ان يجره اول
 ومضاه من كلف النبي وذكر الزاهد انه يطعم في يوم ولا ينتظر فيه الشهر والى ان وقت وجوبه كقضاء
 كما في الترتيب ويقتضيه اطر واظم ان فطر على الصوم لانه يشترط لجواز الخلف دوام الفجر وحاصل اي ذات
 بالغنى اي ولادة البطن او وضع اي ذات رضاع اي التي لها ولد وضع حافت كل واحدة المضاربة بها
 او بقول طبيب حاذق سلم على نفسها او ولدها المخصوص بالوضع التي هي لم كما هو الظاهر في الاصل لم
 يجب عليها بل على الاب بل المراد بها الظواهر واجب عليها بعقل الاجادة كما في الكرمان وعندنا جعل القسم
 ان الفطر المستأجر لا يفي باباحة الاطعام في هذا لو تعينت لأم للارضاع بان لم يوجد غيرها مثلا اباح لها
 الاطعام وفيه اشارة الى انها تشرب لدولة اذا خافت عليه وهو لا يشرب والى ان المخوف المحتاج لم يطر قبل
 بهم لولا خوف الخبز ضعفاءهم نصف النهار فقط وان لم يكف اجرة فلو اتعت نفسه من اجدها العطر فاطر

كفي بخلاف ذلك المنيعة وذكره الزنزان الحر الخادم او العبد لو اذ اصاب بسد النهر او كبره او استند
 الحر وخلف الهلاك فلا افطار كخفة او اتمه صنعت للطبخ او غسل الثوب او يقف حاف بلا حمله او
 بقول الطبيب زيادة مرضه الكاين او استلذه او جمع العين او امره صلاخ او غرم ويدخل فيه حر
 عود المرض ونقصان الحبل في التوبة حتى فاضل مخافة الضعف عند صابة الحى فلا باس به لان الغالب
 الكاين وقالوا لا يمتنع من استند مرضه صوره وقبده الى انه لو زال المرض ونفى ضعفه لم يضر الوفا
 المبع الكاين في الواجبات والى انه لو خاف حدوث المرض افطر ككافي الاختيار والمسافر الذي لم قصر الصلوة
 افطروا اى باح افطاره ولا اربعة تكلمهم امر واخيه الا اذا ظهر عذرهم وقال التاجر يفيض على الحلة
 الانظار في احوالها ويبيع في اوله واطلاق المسافر بشر الى انه لو سافر من مكانه او حضر من سفره افطر ككافي
 وقال الرغباني لو انشاء السفر بعد الصبح لم يضر بخلاف ما لو مرض بعده صايا كذا في المنيعة وعن ابي حنيفة
 لا يصح المريض ما بانم صح ثم افطر لم يكفر كافي الظهير وقضوا ما افطروا قبل رمضان امر او بعده بلا فدية
 ام من الفدية بخلافه البذل الذي يخلص به عن مكروه يتوجه اليه كافي الكسوف وصوم سفر لا يضر احب
 اذا يضر علمه رقبته ولا فالا فافطر افضل اذا كانت النفقة بشر كبريتهم وفيه شعاع بان الصوم مكروه
 للمسافر اذا جهل كافي فليس كان وان صح لا يضر الحقيقة اى الحامل والحامل والموضع والحائض والنفاس
 وغيرهم او اقام المسافر ثم مات الصحيح او القيم فدى وارثه مسافات اى وجب عليه ان يورث فدية
 مائة من ايام العيام الفطرة عينها او قيمة ان عاش بعد اى ان كان حيا بعد الصحة والاقامة فدية
 اى بقدر ما مات فلو مات بالمرض او السفر صوم خمسة ايام مثلاً وعاش بعد خمسة ايام فدا فدية اوى
 وارثه فدية صوم خمسة ايام والافيش بعد بقدره بل اقل فدية لها اى فدية بقدر الصحة والاقامة
 لا الفوت فلو مات خمسة وعاش ثلثه فقط والظهارى وهم وقال انه فدية بعد واما قولها فالوصية بخمسة
 ولا يجزئ حر الخلف هكذا لو عاش اقل ما مات فان صام فيما عاش عليه عندهم وان فوط ولم
 اصلا فكذا عند محمد والاعلي الوصية بكل اقات والماتن ظاهرا وابنه وهو الصحيح والكلام شعر
 بانه لو كان المريض لم يصح فلا شئ عليه وهذا اذا لم يتحقق الباس عنه والاعلية الفدية لكل يوم من المرض
 كامن الكرماني وقال صاحب المحيط انه شئ يجب حفظه جذا ويشفى ان يستن الايام المنهية ما عاش
 للمساكين ان ادا الواجب لم يجز فيها وشرط لو جوب الفداء على الوارث الا بصلية بشرط وفقد وجوبه
 من التفتيش عن الثلث كى قال مال ان كان له وارث والاثنى الكمل والمتبادر من هذا الكلام ان
 واجب عليهن كان لسان كافي المنيعة وغيرها فدية كل صلو مكتوبة او واجبة كالورثون المنيعة فانه

سعة من القول كصوم يوم اى كعدة وقيل فدية صلوة يوم كصوم ان كان معيلا والظم خلاف كفا في الصوم
وقال شيخنا في المقاتل به بلا قلة لاحسان الشايخ نالوا الى الاول وعليه الفتوى كما في الكرياني و
القياس ان لا يجوز العلاء عن الصلوة واليه ذهب الحلبي كما في قخم والاسماني ان يجوز العلاء عنها
اما في الصوم فلورود النص واما في الصلوة فالعموم والفضل وكذا قال محمد بن جهم انشاء الله تعالى وفي
الكلام رضى الله عنه لو فرض في ادائها باطاعة النفس وخلاع الشيطان ثم ندم في اخر عمر وادعى بالعلاء
لم يجزى لكن في دياجرة المستصفي لا تعلق الاجزاء والى ان لم يوص بفداء بها وتبرع وارثه جاز وقال
محمد بن جهم انشاء الله تعالى وفي الزاهدى قيل ان لم يجزى الصوم وفي التحقيق قيل لم يجزى الصلوة
والخطاف انه امر شخص يصل فوا اليه وينبغي ان يفدى قبل ان يذبحه وانه جاز بعد وكيفية ان يستط
من عمره اثنا عشر سنة وعمره تسعة ثم يدفع للباقي من العمر الى سكين من ملكه دفعة واحدة ان
واضابا لفدية والا فيدفع اليه ما يملك فيقضي به ثم يبيع الدافع فيقضي به يدفع الى سكين ثم يوزن
الى ان ينتهي عمره وان لم يملك شيئا استغنى وارثه وينبغي ان يقول للدافع للسكين في كل مرة ان اذ
مال كذا لفدية صوم كذا فلان بن فلان بن فلان المترقي ويقول للسكين قبلته واخطاف
يدل على انه لو دفع الى فقير حله جاز ولم يشترط العدد ولا المقدار لكن لو دفع اليه من اقل من مائة
لم يعتد به وبه يفتى كما في ايمان الصغرى وعبادة غيره لا يجوز اى صوم الارث وغيره للميت وسئل
لهذا كذا فالاضافة للعهد فلا يرد ان الزكوة والحب والكمالة مجزية بلا خلاف وعن عصام ومحمد بن
ان غير حرام وطعم عن الخطا لان السنن وروى بها ولم تأخذ بها المصنفين اجماعا كما في المحيط
وكوفي الزاهدى عن عصام وابراهيم بن يوسف يقضي غير صلوة ويأخذ بالنظر اى انما صوم الفضل
بالشرع اى بشرع غير مطلق ان عليه ولا يدينه كما في الصلوة وفيه شعار وان افطار ولا يجوز كما
يا في الايام المنهية اى المنهى للصوم فيها جعل الايام منهية لعلاقة الحول اى يوم الفطر يوم
الاثنين مع ثلثتين الايام بعد اى الاضحية يجمع تلك الثلثة بالشرقي والاحسن ان العبد بين والشرقي
فان صورها لا يذبح والشرع فيه الفساد لا يلزم القضاء وعن ابو يوسف انه يذبحه كما في الكشف وكذا
في الزاهدى وغيره ان لا يذبح والشرع عنه خلافا لما وانا احتاج الى التفسير لان الايام المنهية بكثرة وان
لم يكن بمثل تلك الايام مناسكة شوال فان الصوم فيها يكون مطلقا عنده وتتابعها عند ابو يوسف
الحسن لا يكره مطلقا كما قال المتأخرون الا انهم اختلفوا ان التابع افضل ام التفرق وقال الحلبي
يستحب صومها اذا اكل العبد باما كما في المضرب وذكر في النظم انه يستحب التفرق في كل اسبوع يومان ^{يعد}

اهل الكتاب ومنها يوم التروية وعرفة وقيل النهي عن الحج ومنها الجمعة منفردا وهذا عنده خلافا
 للطرفين ومنها يوم المهرجان والغير فلا لم يوافق ما اعتاده والمختار ان صوم غير مكره ومنها
 صوم الدهر وان افطر الايام الخمسة وهذا عند البيهقي كما في المحيط ومنها صوم الرمال الى صوم
 يرمين او ثلثة بلدان كما في المضارب ومنها صوم ايام البيض فانه مكره عند بعض كما في الخلاصة
 وفي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وقيل من الرابع عشر في الزاهد عن ابن ابي عمير
 كصوم الانبياء والخميس كما في المحيط وصح النذرية ما في هذه الايام المنهية بالاصالة من ان يذرت
 ان اصوم لله يوم الفار او غدا وكان الغد يوم الفار او بالتبعية مثل ان يذرت صوم هذه السنة او سنة
 متتابعة او ابدا وعنده لا يصح النذر فيها لكن افطر لكرامة الصوم وقطعت ايام اخر لصوم الابد
 فانه اطم لكل يوم مسكنا كما في الفطرة وعن محمد بن ابي بصير بالاطعام وان صام صح وخرج عن عهده
 وفيه شعار بان لا ينظر صوم الاخي وافطر وقطعت يوم الفطر صح كما في الزاهد وبانه لو صام فيه لم يحن
 وجب ان كان قضاء والكفارة لم يصح لان ما في الذمة كامل اياه فافضا كما في المضارب ويفطر النفل اياها
 بعد ضيافته ثم يقضي الفطر سواء كان ضيفا او مضيفا ذكره المصنف لم يرجله واية المصنف والضايف
 مشهور بان غيرهما ليس بعذر بهم واما هي فغيرها ليست بعذر وعندها عذر كما في الكافي وشيخ
 ابن يقول ان صام وبسال ان لا يفطر كما في فتاوى الحجة والافضل ان يفطر ولا يقول ان صام حتى يعلم
 الناس زوقا له باللبث ان كان الاططار لم يمس فباح والا فلا كما في التلخيص الصحيح انه ان تناهى
 الداعي بترك الاططار يفطر والا فلا وقال الحلواني الاحسن انما يثق من نفسه القضاء يفطر والا فلا
 وقال حلف الا يفطر وان حلف بالطلاق وشيخ ابن يكون فيه تفصيل على قياس ما قال الحلواني كما في
 المحيط وفي كلامه اشار الى ان لا يفطر بلا عذر كما روى ابو بكر الرازي عن ابي حنيفة عن الشيخين ابي
 واختلف فيه المتأخرون والاولى الماخوذ كما في كتاب الكافي والى ان غير النفل لا يفطر كما في المحيط عن أبي
 ان صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر وهذا قبل الزوال واما بعده فلا يباح الا اذا كان في تركه عقوق
 احد الزوجين كما في الزاهد ويمسك ببقية يومه وجوبا او احتياجا والاول الصحيح لمن الوقت كما في
 النهاية وصح يومه فعلى مسك ما ياتي من قوله سافر فله ان يجازي السفر ويؤدى الاقامة في عمله ابل الطبع
 وما يفيض اوله سافر طهرت بعد الطلوع او بعد او قبله على الاقل منها ولم يبق من الليل مقدار الغسل
 والحقنة وفي النهاية قيل ياكل الحافض سيرا وقيل هو المسافر والمريض جهرا وصحى او صيته بلغ في بعض
 اليوم او كافر فلا رخص اسم فيه والاصل فيه ان من صار اهلا للاداء في اليوم يوم ولا سائر هذا الوقت

وفيه اشعار بان يسلك بالطريق الاولى من افطر متعمدا او خطا او بغيره او دخل يوم الشك وظهر رمضان
 كما في قم ولا يقف ذلك اليوم هذان اى الصبي الذي بلغ والكافر الذي سلم ولو عند الغسق وعن ابي
 انما قضيا اذا صار اهليين عندهما وفي الاساك اشعار بانهم مفطرون في بعض ايامهم فلم يفطروا في
 ولو الصوم في وقتها لم يجزهم عن رمضان لعدم الاهلية او الا المسافر فانه يجزى عنه الاهلية كما في
 فلو افطر وبعدها فلا كفارة عليهم بالاتفاق وفي القضاء على المسافر والكافر خلاف ولا خلاف في قضاء
 الحائض وقضاء على الجدة كما في النظم ويوم الصبي بالصوم اذا اطافه كما قال ابو بكر الرازي وعن محمد بن
 يودبج وقال ابو حنيفة انهم يذهبون عشرين على الصوم كما على الصلوة وهو الصحيح فلم يسم على
 القضاء كما في التمهيد ويتم ويبلغ ان لا يفطر بغير صيام ما وجد الصبي ولو افطرنه كره لا كفارة عليه ولا
 لم يكفر فان جوابه لو ما في خلافه ان يخشى السلف في تجوز الاسمية ويجوز ان يقال ان لم يخش
 وجب نعم ان يكون الجواب اسمية بلا فاء كما في المعنى وحسن كل شهر ما يمكن ابتداء الصوم منه والاحسن
 جميع الشهر يسقط للصوم حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخر من رمضان لا يلزم القضاء على الصبي
 لان الصوم غير صحيح لا يسقط جنون البعض فيما ذكرناه فلو افاق قبل الزوال ولو من آخر رمضان لم يزم
 قضاء الكل ولو افاق في ليلة من ايامه قضاء على الصحيح كما في عامة المتداولات كالحديث وغيره ومن
 الظن ان في التحقيق افاقته في يوم من ايامه وجبة للقضاء في ظاهر الرواية والاطلاق مستعمل لا يترق
 بين الجنون والاضطراب فلم يخلو بخلافه افاق في بعض من ايامه قضاء المانع ومن محله ان لم يزم
 كما في المحيط وذكره الزاهد المعبر في افاقته في جميع ما ليس بالجنون وان اعني عليه اياما او شيئا
 يوما او بعضها لكن في صلاة الايام عليه قضاء فضاء او في تلك الايام الا يومه لقائه في وقتها اذا افاق قبل
 الزوال واغنى عليه بعد غروب الشمس فانه لا يقف ذلك اليوم لوجود النية فيه على ما هو الظاهر من كلام
 كل من والبناء عليه احب ما يعلم خلافه فلو اعتاد افطاره سافر من القضاء كما في المحيط واعلم انه
 قال ابن عبد البر ان احاديث تعجيل الافطار وتأخير الصوم صحاح متواترة كما في فتح الباري وذكر في الزكاة
 ان قال من سأل الصوم للتكسب وتأخير وتعجيل الافطار ويستحب الافطار قبل الصلوة ومن السنة ان يقول
 عنه اللهم لك صمت وبلغت انت وعليك لو كنت في افطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت
 فاعف عني ما قدمت وما أتيت **فصل الاحتكاك لغة اللبث من العكف اى المجلس او من العكوف اى**
 الإقامة كما في الكرماني وشريعة طائفتين سنة واجب وبالام اشار الى اهل البيت وهو مكث في محبة غيره
 عبادة غير واجبة بقرينة قوله سنة بركة مطلقا وقيل في العكف الاخير من رمضان واما في غير فحسب كما في

الاحكام وقيل سنة على الكعبة حتى لو ترك في البلدة لاساء وقيل سنة لا يترك وقيل مستحب كافي الزمان
 والصحيح الثاني لمواظبة صل الله عليه وسلم على ذلك وقصاها في شواحيه تركه كافي المصبرات والكلام
 منه الى ان اقل مدة هذا الاعتكاف ساعة وهذا ظاهر الرواية وعنده ان يوم فاعا الاول لا يتعدى ان الضحك
 وعلى الثاني يفتي لان اعتكاف النفل لان الامام والى انك الصوم ليس بشرط وهو ظاهر الرواية كافي اليها
 والى انه يجوز ان يعتكف ليلة كافي النظم والى انه يجوز في كل مسجد وعن ابي يوسف يجوز في غير مسجد جماعة كافي
 الكافي وفيها ما لا انه يجوز في ظاهر الرواية لا في مسجد جماعة كالواجب ثم اشار الى القسم الثاني من الواجب
 بترتيب الصوم والقضاء وغيرهما من الاحكام الاية فقال وهو ان الاعتكاف الواجب بالنداء على طريق النظم
 لبس حاتم اي قراره وفيه من الى انه تعريف اعتكاف الذكر وما تعريف الاخر فسيان والى ان الصوم شرط له
 ركن كافي الحنفية والصوم شامل لغيره في الشارع من الصوم الواجب ما يجب على نادر الاعتكاف
 وفي الخزانة لوقا يجوز من لم يصوم والى انه لا يصح النذر باعتكاف وعن ابي يوسف انه يجوز فان من
 رضى الله عنه فله في الجاهلية اعتكاف ليلة وقدمه صل الله عليه وسلم بايفائه كافي النظم في مسجد جماعة
 اي يقوم فيه جماعة ولو لم يكن في يوم كاشا والى الكهاني وعن ابي حنيفة انه لا يصح الاية يقوم الجماعة من ربات
 وقيل يصح في الجامع بلا جماعة كافي المحيط والصحاح ان يصح فيما اذن واقم فلا يصح عند الحيض مسجد
 فروع الطريق كافي الخاصة وينبغي ان لا يصح في مسجد العيد والجماعة وفي المصبرات الافضل في المسجد
 الحرم ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المساجد التي كثر اهلها بنية اي بنية اللبث والاول
 ان يكون الضيق للواجب ليسع بان اللبث للعبادة لا تعا وفيه شعار بانه لا يجب بحدوث الشروع فيه وعن
 ابي حنيفة انه يجب به كافي الظهير وبانه يجب بحدوث قصد القلب والنداء اجاب على النفس ما ليس عليها
 بالقول ولو اكتفى بالقلب لم يلزمه كافي كتب الفروع والاصول كافي الخزانة والتحقيق وغيرهما واقله
 اقل مدة الاعتكاف الواجب اقله يوم كافي عامة المتداولات لكن في بحر المحيط عن كثير الرواس
 وخزانة الاكل ان اقله يوم عنه واكثر من نصف يوم عند ابي يوسف وساعة عند محمد فلو نذر الاعتكاف
 قبل الزوال في يوم صلح لم يصح عنه خلافا لما كافي الزاهد في حفظ ذلك الاعتكاف الواجب في قطعه
 فيه اي ذلك اليوم وان لم يقضه فعليه الايباء ولا يخرج من يعتكف الواجب ليلا او نهارا سداى من
 المسجد وسطحه كذا حله الحاجة لاسان اي لما فيه ضرورة كاداما للعبادة وقضاء الدين وحمل الطعام
 والرب اذ لم يكن لاحد كافي النظم والخوف على النفس والمال واخراج ظلم اذ كافي المصبرات و
 كاجابة السلطان والبول والغابة والغسل والوضوء ولا يتوضا في المسجد او عرصته خلافا لمحمد كافي الزاهد

ولا بأس بان يدخل بينه الضوء ولا يكتسب بعد الذراع كما في المحيط واعلم ان الجمعة من اهم الخواص كما في
الكرمان وغيره لا سيما كان فيه تفصيل قال اول الجمعة من قرب من الجامع منزلا بعد الزوال ومن بعد صلاة
منزلة اي مختلفه فوقنا يخرج يله كما في الجمعة وسط السن حلا كونا للجمعة قبلها او بعدها كما في قول
او قبلها ان رجا او سئل سنة وخيمة كما في المحيط وعنه ان يخرج بقدر ما يصير ركعتين ثم يرجع من غير
والعيدان كالجمعة كما في النظم والكلام الى الخارج لعبادة الرب ومجلس وصلح الجنان الا اذا استغنى
عن نذره وقيل يخرج اليها اذا لم يكن لبيت من يقوم بامر كما في الزهد ولا يفسد الاعتكاف بكنهه الى مكة
في الجامع اكثر منه اي من وقت يصلي فيه من السنة ويومها وليلة فان خرج عنه انذاره ولو بالنسيان
ساعة عنده واكثر من نصف يوم عندهما وهو ايسر المسلمين كما في الخلاصة بلا عدل في حاجة الانسان
فسد اعتكافه وباكل ويشرب وشتم ويغيب ويدمن وزوج ويحلق ويبيع ويشترى لحاجة اصيله لا
المقار فان مكره فيه اي في الجهد بلا احضار يبيع فيه فانه مكره عما قالوا كما في الهداية وفيما
الى ان لا بأس به عند بعض والى ان لا بأس باحضار الثمن لا يفعل هذه الاعمال فيه غير اي غير المعتكف فانه
مكره وفي الزهد لغیر النوم فيه ولو مقبلا مضطجعا رجلا الى القلعة ولا يصمت اي يكون له
التحدث واطالة السكوت لان الصمت ليس بقرينة في شريعتنا كما في الترمذي او يكون ان الشئ المصروف
مع زيادة ان لا يتكلم وقيل ان يند ان لا يتكلم اصلا كما في النهاية وسحب ذكر كما في الدر المنيرة ولا يحكم
الا بخرى ما لا يتم فيه فان حرمة التكلم بالشر في وقت الاعتكاف اشده من غيره وبطلان الاعتكاف
الوطي في القبل والدر ولو على كذا او ناسيا وفيه اشعار بان الاكل ناسيا لم يبطله وبطلان وجوبه
غير فرج عن الانسان كالمختنق او قبله او لمس كالباشرة ان نزل وفيه رواية الى ان لو نظر فانزل لم يطل
كما في المحيط والابتداء فلا يبطله وان حرم هذا الفعل عليه والمراة تعتكف باذن زوجها الا في غير بيتها
فان كان فيه مسجد ولا يفعله بوضعها مسجد كما في الزهد وفيه اشارة الى انها لا تعتكف في
مسجد جماعة وعنه ان مسجد افضل من مسجد غيرها والى انها لا تعتكف في بيتها في غير مسجد ولا بيتها
زوجها ولا تفترج عنه كارجل كما في سج الطاهر ولو حاضت خرجت ولا يلزمها الاستقبال انما طاهر
اذا لم تقض ايام الحيض متصلة بالشهر وليندرت اعتكاف عشر استقبلت لان كان الشايع كما في الزهد
لا بد بلانية الليالي اعتكاف ايام مفعول نذر المحلة لموصلا محذوف فان الكوفة حق وجوبه
ولا وجه لمنع البصرة عنه كما في الزهد والمحض نذره لزمه فمن لم يشترط الصحة النذر الاكون النذر وجوبه
الظاهر وكذا عندنا ان يكون من جنس من جنس لانه لبت في المسجد كما اذا صلى كذا في المحيط والابن

الرض ما فرض قصدا فلا يلزم التذلل بصلوة الخائف وعبادة المريض لأنها واجبة ولا الموضوع وقد
 القرآن لأنها للصلوة لا العينة كما في الكفاية ولا بدعاء كذا دبر كل صلوة عشر مرات وكذا بالصلوة عليه
 عليه السلام كل يوم كذا وقيل يلزم المذنب كما في المنية بلها لهما المستندة عليها وفيه اشعار بان من
 نذر اعتكاف ليالي الرضه بايامها المتأخر لأن كلا من الايام والليالي يستتبع ما بازاير من الليالي والآدم
 بالاعتكاف الرويات والآدمي متتابع وان اشترط الآدمي نذر اعتكاف يومين بلانية ليلتها لزم
 بليتها ما ولاه وكذا العكس في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف في الليلتين لا يلزم شيء وفي اليومين لزمه
 الليلة المترسطة ايضا كما في المحيط وعنه يغفل فيه هذه الليلة احتجابا بالاجوب كما في شرح الطحاوي وعنه
 لا بد من الايامان كما في قضم وفتح في نذر ايام او يومين نية النهار خاصة لانه نوى حقيقة اللفظ وفيه
 ومنه الى صح في نذر ليالي او لياليتين نية الليل خاصة لانه نوى الحقيقة لانه لا يلزم شيء والى انه لا يصح
 النهار في نذر الشهر لانه اسم للثلاثين يوما وليمة والى انه صح نذره فيدخل الجسد في اعتكافه قبل طلوع
 الفجر وفي اعتكاف ما فوقه قبل غروب الشمس من الليلة الاولى ويخرج بعد الغروب عن اليوم الاخر كما في
 شرح الطحاوي وقوله خاصة اي حصت نية النهار والغروب من نية الليل خاصة وان نذر انهما والجملة
 حال من النية محتمل ان يكون صفة فيكون خلاص النية لان من النهار كما في الاثنا عشر ياتي عنه
 ولا يخفى انه يشترط ان يكون صفة فيكون خلاص النية لان من النهار كما في الاثنا عشر ياتي عنه
 والصلوة والسلام كما في الحج **قدم على النكاح** لا ليس من العبادات المحضة وليس من آخر العبادات
 كما في النكاح كالتزويج فالاولى تقديمه على النكاح والحج لانه القصد الى البيت الحرام بالاعتكاف
 وقت غروب الشمس كما قالوا في النكاح والاعتكاف قبل غروب الشمس وقيل في النكاح والاعتكاف قبل
 بالعكس كما في فتح الباري وهو نذر الحج الاكبر حج الاسلام والحج الاصغر العمرة كما في التفتي فلم يكن العتق
 من التخصيص في شيء من الحج الاكبر على رسم مكنت فلا يفرض على العبد والكافر والمجرب والمجنون و
 لا بد من ان يكون قد سئل لان المكلف يفقه عنه صحيح من الامراض فلا يفرض على الذمى ويخطوع الرجل
 وفيها عنه وفي رواية عنها واما عدها وفي رواية عنه يفرض على من لا يفرض الا على من لا يفرض الا على من لا يفرض
 فلان صحبا انهم صاروا من الزمان الا على من لا يفرض على من لا يفرض على من لا يفرض على من لا يفرض
 عدها وفي رواية عنه وعن محمد بن ابي نضر عليه وذكر القدرى ان من اقر بعمل صحابا المعين وقد
 وجد في الجواب عليه وابتان الكل في المحيط وظاهر كلامه ان التفتي على الوجوب عنه والشيخ فيه
 خلاف والصحيح انه شرط الاداء فعلا فلا يلزم على المريض الا بصلاته الاولى كما في النهاية لم اراد اي نفقة

وسط وهو في الأصل الزعر الزايد على ما يحتاج اليه في الوقت كما في المنزلة والرحلة اي ايجالا وما يحتاج
اليمن الطعام وغير ذهابا ومجيئا وفي الأصل البعير القوي على الاسفار والاحمال ويستوى الذكر والانثى
والنساء للبعير كما قال ابن الاثير وفيه اشارة الى انه لو وجد ما يكتفى من حمله ويحتمل حمله الخيول والرحلة
كما في قصص وكملوا استأجر اثنان بعيرهم وكتب كل منهما منها كما في قاضيان الزمدي والهاء يشترط الملك او الا
فيهما فلا يرضى باحدهما فلو كان البعير قريبا كما في المضرب والهاء لا يجب بالمال الحرام لكن لو خرج به جازلان
المعاهد لا تمنع الطاعات فاذا انى بها لا يقيم انها غير مقبولة كما في مكر وهات صلوة التواتر ولا يخفى ان هذه
في حق الافاق واما غيره فالشرط فيه الزاد والقدر على المشي والمتبادر ان هذه الامور شرط عند خروج قاص
بلدة فان ملكها قبل فلا ياتم بصرفه الى حيث شاء كما في شرح الطحاوي والمضرب وغيرها فضلا اي فضل الله
والرحلة ويحتمل ان يكون مصله بفضلان على ابدنه اي من حاجة اصلية كما في الفطوة وعن نفقة وط
عبادة اي الذين عليه اسباب معيشتهم كالزوجة والاولاد الصغار والخدم والعيال والكل من جمع العيال
كالنهر ولا يخفى ان النفقة مستندة بالادب ولعل الذكر لزيادة الاهتمام الى حين عودته الى وطنه في ابتلاء
سفره فلا يشترط بقاء نفقة يوم بعد العود خلافا لابي عبد الله الجرجاني وعن ابي يوسف نفقة شهر كما في
المحيط وقيل في التاجر راس المال المتعار وفي الخوف آت حرفته وفي صاحب الضيعة ما يعيش بطلته وفي المهر
والاكاله اتمام البزق ومن كما في قصص والكلام يشير الى انه لو كان له كرم وعقارات واراض وسواها يستعملها
بكلية وعياله الى العود عهله ما وقيمتها الزرع كما في النية وكذا اذا كان احوال او ثياب الزينة كما في الجوارح
مع امن الطريق اي مع ظن مريد الحج ان طريقه آمن من العصيان والقتل وغيره فان علم انهم باين غالب
يجوز تأخيرهم كما في الجوارح اي ان اياها بكر الورق خرج حاجا فلما ذهب مرحلة قال له صاحبها ودون فتدركت
سبعاية كبره في مرحلة فروع وفي واقعات المناظرة ان قتل بعض الحاج عذبة في طريق الحج وعن ابي القاسم
الصغار يلح قال لا تشك في سقوط الحج عن النساء واما الشك في الرجال وافقه ابو بكر البصام في خلافة
سقط عن الرجال ايم اكثر الاخطار وبافه الوري والترجاء الصغير خوارزم وابو الفضل الكرماني يقول
كما في الزمدي وقال عبد النبي ليس الحج على اهل ارجاس من ذلك سنة وقال ابو القاسم الصغار لا الحج
من عشرين سنة والباوية عند ابن دار الحرب ومثله قال ابو بكر الاسكاف في سنة وعشرين وثلاثمائة
فكيف في زماننا قبل انما قالوا ذلك لانهم لم يزلوا في الحج الا بالوشوش فيكون سببا للبعثه ومضى بول الامر الى هذا
الطاعة كما في المضرب وفي غيرها الكس في النية لا يمنع عن الحج بالكس فانه لا يخرج قاضيه من ذلك فلو سقط
الحج بمثل ذلك ارتفع العمل بقوله والله على الناس حج البيت فالاقتداء بما قاله الفقهاء ابو الليث

ان غلب سلامة الطريق ففرض والا فساد وظاهر ان اس الطريق شرط الوجوب كما روي عنده عن
 اصحابنا ان شرط الاول وهو الصحيح فيلزمه الا بقاء كما في النهاية وما فرغ عن الشرط المشكك شرع فيما
 بالمرأة فقال الزوج بالمرأى مع الزوج ويحوز الرفع على الابتداء او المحرم الذي حرره عليه كاحياء
 ابدانهم او رضاع او صفة كما في المشايخ وهذا ان كان محرم لا تحت زوجته وعمتها وخالتها وان حرمتها
 متحدة بالنكاح لكنه خرج للزوج ايضاً لوف باحد الوطى وحرر النكاح ابداً للظن في الزوج وان لم يكن
 محتاجاً اليه هذا المقام واطلاقه يدل على وجوب الحج عليها وان كان المحرم لم يوافقها الا بغيرها وفي اختلاف
 الروايات كما في المحيط وفي معنى كلامه من حيث الى اشرط يكون الزوج والمحرم عاقلين بالغين ^{فنيين}
 لها في ذلك بل الجار فداء في النكاح والمجنون ولا يجوز الزوج والمحرم على ذلك كما في شرح الطحاوي
 والى اشرط يكون المحرم غافقاً فلا يجب عليها كما في المرأة الشابة او العجوز والاكتفاء بسبيل
 ان اذن الزوج لا يشترط لان حقه لا يظهر في الرابع والى ان الزوج غير واجب عليها وان لم يكن لها
 وينبغي ان يقيد المرأة بالتحلية عن العدة لان من شرط الوجوب الخلو عن العدة اي علة كانت كما في ^{المرأة}
 وغيره وظاهر كلامه ان المحرم شرط الوجوب والمشاخ فيه خلاف كما في الطريق وفي تخصيص المرأة اشعار بوجوب
 على الامم الصحيح الوجه بلا شرط كون قريب معك لكن لا بد ان يمنع عنه حتى ويكون له ذلك ان احتاج
 اليه الاب او الام كما في الخلاصة ان كان بينهما أي بين مكان المرأة وبين مكانه ما خروفاً من تلكت بالعظم
 اي تحت سقفه ويكون البلدة الحرام وسط الارض تسير بها كما في المفردات وانما ذكر الحرام لاحتمال هذه الوضعية
 بالاسمية يسير سفر الى سائر ثلثة ايام ولياليها وفيه اشارة الى انها لا تسافر بلا محرم الا الى ما دون السد
 كما في الخاف في العري يكون الميم وضما اسم له عادة البدن بالحج مرة واحدة اسم الحريم من الزمان كلامها
 ظرف فرض على التور في اصح الروايتين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال محمد على الترخي كما في المحيط
 والاول المختار كما في الترجمة ولذا سقط عدلته بتأخيرهم كما في الترمذي والفقهاء لغة الغليات ثم استعمل
 للسنة ثم في الساعة الثالثة فيها كما في الغريب وقال ابن الاثير في كل شيء اوله وشرعيته في الفعل
 في اول وقت اسكانه والتخفيف لغة التباعد وشرعاً جاز تأخير الفعل عن الاول الى اخر الدعوت فيشمل
 العري والمومن القولان يتعين اشهر الحج من العلم الاول للاداء فيا تم عند الشيخين بالتأخير الموعود
 على ما ادى ولو في آخرهم فانه رافع للامم بخلاف من الترخي ان لا يتعين هذه الاشهر فيجوز
 التأخير عند محمد لكن بشرط سلامة العاقبة كما نقل عنه في المبسوط وغيره وفيه اشكال لان العاقبة
 مستوفى في بله البناء شئ الا ترى ان لو سألنا اهل عمل التأخير عن هذا العام عند محمد لم يجز للمنفق ان

بجنه والتحليل والتحريم والصحيح ما قال ابو الفضل اشارات الامراء انه لا ياتي عند حمل بالتأخير اذ اما
 غلاة واما اهل الظن الموت بالامارات فيايم بالثبوت لان العمل بدليل القلب واجب عند فقران غيره كذا في
 الكشف لكن في اراءه ان لو وجب عليه الحج وحيا بينه وبينه فتمت ومسقط لان وجوبه موسع كاستطاع
 من الحائض قبل خروج الوقت وقبل ان يسقط لانه على الفور وكذا افتقر بعد اليسار وان فوطه اتلف
 ما لم يسعد ان يستقرض فيجوز وان مات قبل قضاء الفرض يرجى لا يواخذ به الا اذا غمره على القصد وفي التمسك
 عن ابي يوسف انه لا يستقرض ولو حج الفقيه لم يستغفر له الحج ثانيا لان شرط الوجوب التمسك من الوجه
 الى موضع الاداء الا ترى ان المال لا يشترط في حق المكي لكن في النواحي ان الحج ثانيا لا يجوز من سبقات
 فبلغ او بعد العتق فكل من سجد على اعراسه وام اعمال الحج لم يرد فرضه اى الحجة او العبد لانه منتقل في الزمان
 فلا ينقلب فرضا ولو وجدنا لصحة ابلان قبل الطواف والوقوف احراما جان يرجع الى سبقات من الرقبة
 ويجوز لنا التولية بالحج للفرض صحيح ذلك التحديد لانه لعدم الاصلية لم يكن احراما لانما فلو رجع الى التحديد
 الاحرام ادى فرضه العبد اى لا يصح تحديده لحرام العبد العتق لانه اصلية الاحرام كان احراما لازما فلا يملك
 عنه الابالاتام وفيه اشعار بان العتق اذا خاف والحكم اذا اتم بعد الاحرام ومنع كل منهما عليه لم يرد فرضه
 ولو جرد الاحرام اداءه كما في المضاربات وفرضه اى فرض الحج اهم من الشرط والركن الاحرام لغة المنع كما قال
 ابن الاثير وشروطه غير اشياء واجبا لاشياء كما في منع الهداية وهو شرط كما في النهاية وغيره ولا يبعد ان يكون
 فيه اختلاف في الركبة فانه كالركبة في الصلوة كما في منع الكافي وغيره والوقوف اى الحضور ولو ساءه
 من زوال عرفة الى طلوع فجر الفجر يعرفه هي كوفات اسم لموضع شرفة من مكة على اثني عشر ميلا منها فتمت
 ونفي ان لا يكون وفي الصحيح انها شبيهة بولد لكن قد تكرر ذكرها في الاحاديث الصحيحة كالحجاء ومسلم
 واما سببها لان ابراهيم عليه السلام وضع اسمعيل وهاجر مكة ورجع الى الشام ولم يبق في اسبى ثم انقيا
 يوم عرفة يعرفه وطواف الزياره ويسمى طواف يوم الفجر وطواف الركن وطواف الاخرة فالطواف ثلاث
 حول مكة والنية ان يصله ثلاث فلانا اى لا يقتصر برؤية بالنعم اى فصدت زكوة وهو على العبد كما في
 المنزوات والاضافة بان ذلك ملائمة والمعنى الدوام حول البيت في يوم وايام الفجر سبع مرات فانكر
 لكنه قول الشافعي فان الركن عندنا اربعة والباقي واجب كما في جنائيات المنزوات وفي تأمل الطواف اشعارا
 بان الوقوف فوقه ولذا لم يفسد الحج بالوقوع قبله ولا حجة اى الحج وهو ما يترك الدم وقوف جمع اى الوقوف
 بجمع ولو ساءه من بعد صلوة فجر الفجر الى ان يسجد وهو كالمزلة اسم لبقعة طامعة اسيا من مكة
 شرقيا واما سببها لانه اجتمع اثم وجاوا السقي اى سقى سبع مرات بين اهل الصفا بالنعرة على الرق

فيفيدان صعودها واجب كما في شرح التاويلات والتنف كنع في الكلام اشعار من وجهين احدهما ان
 لا يجب الاشارة لا غير في بطن الوادي والثاني ان ليس السبع في بطن الوادي كما يجب وما جيلان
 من بيان الاول ايل الجنب البيت والثاني الى ما بينهما استوتون وسبعائة ذراع والسبع مائة ذراع
 واثنى عشرة ذراعاً وري الجمارى رى سبعين حرة في ايام الفخر والتشريف بالجار والكسروى ثلثة مواضع من
 منا رى بها جاراى صغار من الاجار كما يجب وانما سمى بالجل كما بالجرات لعلاقة الحمار وطواف الصدا
 ويسمى طواف الوداع وطواف ازال العهد بالبيت وفي التنف انة سنة فالصدا يفتحان رجوع المسافر
 من مقصده والشارية من مواده والمعنى طواف البيت عند الرجوع الى مكانه لا فاقى الخارج من
 المواقف فلم يجب على الحلي والرحى والمكى وقال ابو يوسف ان احب للمكى كما في شرح الطحاوى والآفاق
 بالمدنسوب الى الافاق جمع الافق فالصواب في كفاى المغرب والتهذيب وغيرها ولنا من لفقهاء ان يكون
 لا نسلم ان الافاق جمع حجب ردة في النسبة الى الواحد فمن سبويه ان الافعال للواحد وقال يعقوب
 العرب هو انعام كما في التاميق وغيره ولو سلم ان جمع فلم لا يجوز ان يكون الياء للوحدة كما قالوا في روى
 ولو سلم انها للنسبة فالزعرى واجب فانهم ارادوا بالافاق الخارجى وهذا معنى آخر لو روى الى الافق لم ينهم
 من ذلك فصار كالاتصال على ما نقل صاحب الكشف عن الزنجشري والحلق اى قطع شعر الرأس بالموت
 وغيره عند الخروج عن الاحرام والاولى ان يقال والاخذ ليشمل التقصير ايضا والواجب السادس الاحرام من
 الميقات كما في الضاروت وذكر في النظم للمؤلف ثلثة عشر فعلا وللقارن ستة عشر والفتح سبعة عشر ثم قال في
 الترتيب بين هذا الافعال واجب وقد ذكرنا ان بعضا من الشواهد الواردة واجب وغيرها من التوا
 الثلث والواجبات ستان قار كما سمى وهي التماس في الطواف وقيل الجى كما في التنف والربطة
 الثلثة الاولى من اشواط الطواف والسبع في بطن الوادي وطواف القدوم والبيتوتة منا وجمع ولا يقطع
 والجمع بين الظهر والعصر يعرفه باذان واقامتين ويابن المغرب والعشاء من اربعة باذان واقامة كما في
 النظم والبول في الافعال قبل الوقوف والاجتهاد في الدعاء وغير ذلك اذاب قار كما في غيره كما في
 شرح الطحاوى واشهر اهل الحج سؤال وذو القعدة بالكسرى السكن وعثرى حجة بالكسروى وقال للجواهر انها
 بالكسرة الواحدة من الشواهد وقال ابن الاثير انها بالفتح المزاوادة على التماس الا ان المعطوفى قال لا يفتح
 المسمع وظاهر يدل على انه عشر ليالى وتسعة ايام كما قال ابو يوسف في الجوامع وقال ابو عبد الله الجرجاني
 والوكيل الراى ان يوم الخميس شهر الحج وممنه ان احرم يوم الحج القابل لم يكن عندنا كما في التخيير ويمكن
 ان يجعل الكلام عليه لانه اذا حلف لم يجز ان يتكلم فيه اشعار بان في قوله اشهر تساعا او محلا حيث جعل

الشهرة وما في الكشاف وغيره ان اسم الحج يشترك فيه ما وراء الواحد فتخرج للعشرة خارج عن الشهرة
 على انه قوله حج لا يليق بقصاصة القرآن وانما اضيف للحج اسانة الى انه لو ملك الزاد والراجلة قبل هذه
 الاشهر فاستهلك لم يجب عليه الحج كما في المحيط والاية لا يجعل من اعمال الحج في غير هذه الاشهر ولا ينافي اجزائه
 الاحرام قبلها ولا اجزائه الرمي والحلق وطواف الزيادة وغيرهما بل لان كل ذلك محرم فيه وانما سميت
 الاسامي لانهم لما نقلوا اسماء الشهود عن اللغة القديمة سموها بالوافي تلك الازمنة فهم يحجون ويقعدون
 عن الحول ويتقلدون عن مواضع يقاسموا زيد اذا زال عن مكانه واعلم ان ايام الحج وما قبله من خمسة ايام
 عرفة وايام النحر والتمزيق وكونه كراهة فحرم احرامه اي المحرم له اي الحج قبلها اي الاشهر كما استدل به في
 شرح الطحاوي وذكر في الخفة انه يكره بالاجماع وفي المحيط ان من الوقوع في غلط الاحرام لا يكره وفي
 النظم انه يكره المحدث ابيوسف وفي كلامه اشعار بانه لا يكره الاحرام في ايام الاشهر ولا غيرها الا اذا امر
 بحج يفوت الوقوف بعرفة كما اذا احرم يوم النحر فانه لا ينعقد الحج لقوله لا تذكروا الله في العظام من
 الاعمار لغة القصد الى مكان عام كما في المغرب او الزيادة التي فيها عاة الود كما في المنفردات وشريعة
 افعال مخصوصة سنة مؤكدة وقيل واجبة كما في الخفة وعن بعض اصحابنا انها فرض كفاية كما في الخفة
 وهي طواف البيت وسعي بين الصفا والمروة فليس سواها ركن فالاحرام والحلق شرط كما في الخفة لكن في
 شرح الطحاوي ان الاحرام ركن والسعي والحلق او التقصير واجبان وما سوى ذلك سنن واداب فاكها
 من وجازت العمرة في كل سنة مرة او اكثر واجبة على من الحج واذا استلم الحجر يقطع التلبية في اصح ايام
 واذا احلق يخرج من احرامها كما في قم وكرهت العمرة وصح في يوم عرفة واربعة ايام من ايام النحر والتمزيق
 وعن ابيوسف لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال وعنه الاولى التاخير عن هذا الايام اذا احرم بها في غيرها
 ولما اذا احرم فيها فرفضها كما في المحيط وميقات الذي اي سبأ احرم اهل المدينة ومن سلك هذا الطريق
 من غيرهم سواء كان مكيا او غير الحج او العمرة وهكذا في سائر المواقيت لانه ما عينه صلى الله عليه وسلم كما ان
 التبة الاختيار وغيره وقال ابن حجر صلى الله عليه وسلم وقسمها لاهل الافاق قبل الفتح لما علم انه يستفتح
 الميقات في الاصل الوقت المحدود ثم استعمل المكان اي موضع الاحرام كما في الكرماني والمدينة كما في
 منسوب الى مدينة صلى الله عليه وسلم كما في شرح مسلم ذو الحليفة على المصنف فكان على اربعة ايام من
 المدينة وعلمانية سبل من مكة فهو بعد المواقيت اما اعظم اجزاء اهل المدينة واما للفرق باهل سائر الافاق
 فان المدينة اقرب الى مكة من غيرها وميقات العروة والحاساني واهل ما وراء النهر والعراق بالكسر
 بلاد بلخ وبرزخ معربا ايران شهر وهو موضع الملوك كما في الاثر ايرادات عرق بالكسر ارض خجعة على ستة

وادعين ميلا من مكة واما يسمي بها لان فيها بجلا صغيرا يسمي بالعرف وميقات الشتاء والمصري
 وغيرهما من ارض المغرب بالقصر والبايين والنسبة او بالمد والبايين او الياء الواحدة وحذف
 الاخرى كما في الرعي حجة بضم وسكون الحاء قرية تخرب على خمس مراحل او ستة يسمي بها لان قوما نزلا
 فيها فاجتمعهم للسيل الى استنصلم واهل مصر تركوها الا الى الرابع بالراء والميم والعين المجبة لانه
 لا يلهيها احد لهم كما في فتح الباري والبخاري ومن سلك هذا الطريق والمجد اسم لعشرة مواضع
 مرتفعة بين اليمن والتهامة وهما اعلاها والعراق والشام اسفلها واقلها من ناحية الحجاز ذات عرق
 كما في تقويم البلدان قرن بالتحريك وفيه ان بالسكون وهو جبل مشرق عارفات كما في المغرب يكن
 نقل القاف عياض المتحرك الطريق والسكن الجبل وهو على رحلتين من مكة كما في فتح الباري و
 واليمن والتهامة ويغيرها يلام بفتح الياء واللامين وسكن الميم ويقال ان اصل الميم بالفتح
 والياء تسهيل وحكي برمر وهو مكان عام رحلتين من مكة وهذه المواقيت كالتحديد فيلما هو
 ويقابل ذوالخليفة وقرن شرقا وقبله الحجة واما ذات عرق فيجاء في قرن ولا يجلو بفتح من
 البقاع الا ان يحاذي ميقات منها كما في فتح الباري وهذا اذا قصد مكة من طريق سلوك
 واما اذا قصد من غيرها فيمقاتلها يحاذي ميقات من هذه المواقيت كما في الاختيار وحرم ناجر
 الاحرام عنها اي من هذه المواقيت لمن قصد من الآفاق والمحيط والحرى والمكة الخارجين للحجاة
 او غيرها ودخل مكة للحج او العمرة او الحجاة او الوطن او غيرها فان دخل بلا احرام فعليه حجة او عمره وكذا
 في كل مرة وفيه اشارة بان لو قصد دخول بستان في عام او غير من الحل فدخل فيه لم يدخل مكة فلا
 عليه من ابيوسف انه شرط بئنة الاقامة فيه خمسة عشر يوما كما في الزاهد وغيره لا يجوز التقديم اي
 تقديم الاحرام على هذه المواقيت بعد دخول الشهر والا فصل دورهم اهل لان التأخير الى الميقات بعد
 الرخص وعن ابي حنيفة هذا اذا لم ينفع في محط الاحرام وعن محمد هذا اذا كان اول ما يحج
 وحسن التأخير الى الميقات كما في المحيط وحل اهل دخلها اي داخل هذه المواقيت ويدخل في اهلها
 ضرورية لحاجة النفس في عمر وميقاته اي ميقات اهل دخلها للحج والعمرة الحل بالكسر هو باين
 المواقيت والحرم والحل الذي هو خارج المواقيت والميقات لمن استقر بمكة والحرم للحج الحرم محاذي بئر
 من دورهم وقال ابو جعفر الحرم من جانب المشرق ستة اميال ومن الشمال اثنا عشر ومن المغرب ثمانية عشر
 ومن الجنوب اربعة عشر وكذا في الكبرى لكن الاصح ان من الشمال ثلثة اميال فربما كما في المفاريت
 اربعة فانه التعميم وقيل ان ليس بطرف الحل بل بينهما نحو سب كما في فتح الباري ولكن مكة للعمرة الحل من

اى مكان شامته واقرب التعميم كفى المحيط ومن شام من الحاج او المعقر احرمة قص شاربه واخطار
 وعانت ثم تراضى الغسل للتطهير حتى يوم يوم المايض احب وفيه اشعار واستحباب لكل كفى الاختار
 وليس الا بدلا عقدا جبل عليه فانه مكره وهين وسط الانسان ودرء من الكلف فيستريح الكلف
 وفي النهاية انه يدخل تحت يده اليه ويلقى على كتفه الايسر ويسقى الايمن مكشوقا الا ان الاول اولى كما
 في هذه المناسك لصاحب الهذلية وهذا اذا وجد ولا فيشق سراويله وتجاوز به وقيصره ويرتدى به
 كفى النظرة وفيه اشارة الى انه لا يلبس الراويل والتبان والقميص كما ياتي ولا بان يلبس القبل اذ لم
 يدخل عبية كية كما في النظم والى ان السنة للحاج ان يلبس ثوبين كفى الكرماني فلو كلفه ما يستر
 غورته جاز كما في الاختيار طاهره بالغسل او الجدة وفي الاختيار ان الخليل يد الاربعة افضل ونظير
 اى استعمالها راحة طيبة ان وجدها استحبابا وعن محمد انه لا يطيب بما يقع اثره بعد الاحرار
 والاول التعميم كفى المحيط وصلى في موضع الاحرام شفعا قرأ فيه ما شاء والافضل سورة الكافرون
 والاحرام كفى الكرماني وقال المذنب اى الحرم بالجماع اللهم اصل يا الله حذف حروف النداء لانه لما
 يلحق بالغافل تعالى الله تعالى عنه واخر ما عرض عنه من الميم المستندة بتركها بالابتداء باسمه تعالى
 فذكره ما قاله الامام ان اصل يا الله اسما بالحجر حذف الحروف مع المفعولين وادغم الى ارباع
 مشير الى ان الذين يتادى بمطلق النية وهذا تحسان وعن الحسن انه لا يتادى به كما لا يتادى بنية
 الفعل كفى الزاهدي والى ان نية تقع بلفظ الحال وان كان الماخ في الاشارة اغلب والى ان النية
 مع اللفظ افضل لكن يجوز بالقلب والاول افضل كفى الاختيار فيسر الى لاني اقدر على هذه الافعال
 الاتيسر وتقبل منه كما تقبلت من حبيبك وخيلك عليها السلام وبنا نقبل مناقر لى نوبها
 اى قال النبيك الى اخر حال كونه ناولا بالتلبية للبح وفيه اشارة الى انه شرط اقتران النية بالتلبية
 قد جمع بالنية السابقة كفى سائر العبادات على ما روى عن محمد كفى الزاهدي والى ان لى بعد الصلاة
 وان استوى على غير والاقتان بها افضل كفى الاختيار وهو اى التلبية لبيك اللهم لبيك اى
 التلب لك البابين اى اجبت اجابة بعد اجابة فحذف الفعل مع المحار وورد الزيد الى التلاني ثم اضف
 الى خبر الخطاب الداعي هو الله او الرسول صلى الله عليه وسلم كذا دعاءهم الله ورسول الى الحج والافطار
 ابراهيم عليه السلام لانه بعد فراغ من بناء البيت لم ينزل دعاءهم اليه فدعاهم على ان يقيموا مع الله في
 لا ولا دم عليه السلام فمن وقف بالتلبية مرة فقلج مرة ومن زاد فراد ومن لم يوفى بها اصلا لم يحج
 اصلا كفى البسوط والمضمرات وغيرها فان قلت ان الخطاب بكلمة اللهم هو الله تعالى فيزيران